

التقرير السنوي

20
19



المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council

التقرير السنوي 2019

٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠ م
٥ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ

جدول المحتويات

٨	كلمة رئيس مجلس الإدارة
١٠	الفصل الأول: نظرة عامة
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي	
١٣	١. المقدمة
١٥	٢. مستجدات السياسة النقدية
١٨	٣. التطورات الاقتصادية
١٨	١-٣ البحرين
٢٨	٢-٣ الكويت
٣٧	٣-٣ عمان
٤٨	٤-٣ قطر
٥٦	٥-٣ المملكة العربية السعودية
٧٠	٦-٣ الإمارات العربية المتحدة
٧٩	٤. معايير التقارب في عام ٢٠١٩
الفصل الثالث: التوقعات على المدى المتوسط (٢٠٢٠-٢٠٢٢)	
٨٢	١. المقدمة
٨٣	٢. الفرضيات الأساسية للنموذج الاقتصادي
٨٦	٣. الآفاق الاقتصادية (٢٠٢٠-٢٠٢٢): حسب المؤشر
٨٦	١-٣ نمو الناتج المحلي الإجمالي
٨٧	٢-٣ التضخم
٨٨	٣-٣ قطاع المالية العامة
٨٩	٤-٣ الحساب الجاري
٩٠	٥-٣ الدين الحكومي
٩١	٤. الآفاق الاقتصادية (٢٠٢٠-٢٠٢٢): حسب الدولة
٩١	١-٤ البحرين
٩٢	٢-٤ الكويت
٩٣	٣-٤ عمان
٩٤	٤-٤ قطر
٩٦	٥-٤ المملكة العربية السعودية
٩٨	٦-٤ الإمارات

الفصل الرابع: الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المجلس النقدي الخليجي في ٢٠١٩

٩٩	المقدمة	.١
١٠٠	ايفاد البعثات إلى بنك الكويت المركزي بشأن توقعات السيولة وإدارتها والنمذجة الكلية	.٢
١٠٠	الاجتماعات الفنية مع البنك المركزي السعودي لمناقشة توقعات السيولة وإدارتها	.٣
١٠٠	ورشة عمل حول توقعات السيولة وإدارتها في الكويت استضافها بنك الكويت المركزي	.٤
١٠١	الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي	.٥
١٠١	ورشة عمل حول التنبؤ بالاقتصاد الكلي في سلطنة عمان بتنظيم مشترك بين المركز الإحصائي الخليجي وهيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية بدول مجلس التعاون (EDAC)، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون	.٦
١٠٢	مناقشات مبدئية مع بنك الكويت المركزي و IBM حول توظيف الذكاء الاصطناعي (AI) في دعم الإطار التشغيلي لتوقعات السيولة وإدارتها	.٧

الفصل الخامس: الفترة المقبلة

١٠٣	المقدمة	.١
١٠٤	تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق أهدافه القانونية	.٢
١٠٧	التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي لتحقيق أهدافه	.٣
١٠٧	١-٣ الحاجة إلى دعم مؤسسي أقوى	
١٠٧	٢-٣ مستوى تعاون أكبر بين المجلس النقدي الخليجي وأعضاء مجلس التعاون الخليجي	

قائمة الأشكال

شكل رقم	
١٦	١ معدل السياسة الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي
١٧	٢ الأسعار المطروحة بين البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة
٨٣	٣ العلاقات الاقتصادية لنموذج المجلس النقدي الخليجي
٨٤	٤ أسعار النفط الخام (دولار/برميل) (٢٠٠٠/٠١ - ٢٠٢٠/٠٧)
٨٧	٥ التوقعات على المدى المتوسط بين دول مجلس التعاون الخليجي

قائمة الجداول

رقم	موضوع الجدول
١٤	١ صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية (ألف برميل / يوم)
١٤	٢ سلة أوبك المرجعية (ORB) وأسعار التسليم الفوري الأخرى (دولار/برميل)
١٨	٣ الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي
١٩	٤ البحرين - حصة القطاع بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، ٢٠١٥-٢٠١٩
٢٠	٥ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٨ (بالنسبة المئوية)
٢١	٦ الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون دينار بحريني)
٢٣	٧ البحرين - المسح النقدي، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون دينار بحريني)
٢٤	٨ الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي (الحصة من الإجمالي، بالنسبة المئوية)
٢٥	٩ البحرين - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)
٢٨	١٠ الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي
٢٩	١١ الكويت - حصة القطاع (% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي)
٣٠	١٢ الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون دينار كويتي)
٣١	١٣ المسح النقدي (بالمليون دينار كويتي ما لم يذكر خلاف ذلك)
٣٣	١٤ : الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي (بالنسبة المئوية)
٣٤	١٥ الكويت - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)
٣٦	١٦ الكويت - مركز الاستثمار الدولي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)
٣٧	١٧ الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي
٣٨	١٨ عمان - حصة القطاع (% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي)، ٢٠١٥-٢٠١٩
٣٩	١٩ سلطنة عمان: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)
٤٠	٢٠ الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون ريال عماني)
٤٢	٢١ المسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار ريال عماني ما لم يذكر خلاف ذلك)
٤٤	٢٢ الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)
٤٥	٢٣ عمان - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)
٤٨	٢٤ الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، ٢٠١٥-٢٠١٩
٤٩	٢٥ قطر - حصة القطاع (% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي)، ٢٠١٥-٢٠١٩
٥٠	٢٦ قطر - الناتج المحلي الإجمالي بحسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)
٥١	٢٧ الإحصائيات المالية الحكومية ٢٠١٥ - ٢٠١٩
٥٣	٢٨ قطر - المسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار ريال قطري ما لم يذكر خلاف ذلك)
٥٤	٢٩ التخصيص القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)
٥٥	٣٠ قطر - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)
٥٦	٣١ الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، ٢٠١٥-٢٠١٩
٥٧	٣٢ المملكة العربية السعودية - حصة القطاع (% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي)، ٢٠١٥-٢٠١٩

جدول رقم

٥٩	السعودية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)	٣٣
٦٠	الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون ريال سعودي)	٣٤
٦٢	التركيب القطاعي للإنفاق	٣٥
٦٣	المسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)	٣٦
٦٤	التخصيص القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)	٣٧
٦٦	المملكة العربية السعودية - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)	٣٨
٦٨	المملكة العربية السعودية - مركز الاستثمار الدولي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)	٣٩
٧٠	الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي	٤٠
٧١	الإمارات العربية المتحدة - حصة القطاع (% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي)، ٢٠١٥-٢٠١٩	٤١
٧٢	الإمارات العربية المتحدة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب الحصة في إجمالي الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)	٤٢
٧٣	الإحصائيات المالية الحكومية ٢٠١٥ - ٢٠١٩	٤٣
٧٥	المسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار درهم إماراتي ما لم يذكر خلاف ذلك)	٤٤
٧٦	الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (الحصة بالنسبة المئوية)	٤٥
٧٧	الإمارات العربية المتحدة - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)	٤٦
٧٩	معايير التقارب	٤٧
٨٠	معايير التقارب في عام ٢٠١٩	٤٨
٨٥	افتراض إنتاج النفط الخام (مليون برميل/يوم)	٤٩
٨٥	افتراض أسعار النفط الخام	٥٠
٨٦	دول مجلس التعاون الخليجي - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢	٥١
٨٨	دول مجلس التعاون الخليجي - معدلات التضخم، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢	٥٢
٨٩	دول مجلس التعاون الخليجي - موازنة القطاع العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢	٥٣
٨٩	دول مجلس التعاون الخليجي - الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢	٥٤
٩٠	دول مجلس التعاون الخليجي - الدين الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢	٥٥
٩١	البحرين - نظرة مستقبلية متوسطة الأجل	٥٦
٩٢	الكويت - نظرة مستقبلية متوسطة الأجل	٥٧
٩٣	سلطنة عمان - نظرة مستقبلية متوسطة الأجل	٥٨
٩٥	قطر - نظرة مستقبلية متوسطة الأجل	٥٩
٩٧	المملكة العربية السعودية - نظرة مستقبلية متوسطة الأجل	٦٠
٩٨	الإمارات العربية المتحدة - نظرة مستقبلية متوسطة الأجل	٦١
١٠٤	التقدم نحو تحقيق أهداف المجلس النقدي الخليجي	٦٢



كلمة

رئيس مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم التقرير السنوي للمجلس النقدي الخليجي لعام ٢٠١٩، وهو الإصدار الخامس في سلسلة إصدارات التقرير السنوي. وتبرز أهمية التقرير السنوي في كونه وسيلة اتصال هامة بين المجلس النقدي والجمهور، حيث يتضمن خلاصة عن سير العمل وتوثيقه على النحو الآتي:

- المهام التي تم تنفيذها خلال العام.
- ما تم إنجازه من الأهداف الأساسية على النحو المحدد في اتفاقية الاتحاد النقدي.
- التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي في استكمال تحقيق أهدافه.

كما جرت العادة، يناقش التقرير أيضاً المستجدات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي وكذلك الدول غير الأعضاء، وهما عُمان والإمارات العربية المتحدة. كما يستعرض التقرير الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢) في دول مجلس التعاون بناءً على النماذج الاقتصادية القياسية التي قام المجلس النقدي الخليجي بإعدادها.

تركزت الأنشطة الرئيسية التي قام بها المجلس النقدي في عام ٢٠١٩ حول تكثيف التعاون الفني مع البنوك المركزية الوطنية، لاسيما البنك المركزي السعودي وبنك الكويت المركزي في مجال إدارة السيولة المصرفية والتتبؤ بها بالإضافة إلى مجال تطوير نماذج الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد، قام المجلس النقدي الخليجي بتقديم الدعم الفني لبنك الكويت المركزي لاستكمال لوحة المعلومات ضمن الإطار التشغيلي للسيولة بما يتضمن مجموعة أدوات التتبؤ والذي تم اطلاقه في نوفمبر ٢٠١٩.

كما عُقدت ورشة العمل السنوية للمجلس النقدي الخليجي في أكتوبر ٢٠١٩ حول الموضوع ذاته وجرى استضافتها من قبل بنك الكويت المركزي، حيث كان من دواعي سروري ترأس ورشة العمل التي شهدت مشاركة البنك المركزي الإسباني والبنك الألماني وصندوق النقد الدولي، بحضور ممثلي من البنوك المركزية لدول مجلس التعاون.

ومن جانب آخر، اضطلع المجلس النقدي الخليجي بدور فعال في مجال تطوير الإحصاءات. وفي هذا الصدد، قام المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT) في إعداد التقارير الأولية حول الوضع الراهن لقطاع الإحصاء في دول مجلس التعاون، وكذلك تم مشاركة النتائج الأولية على نطاق واسع خلال اللقاء التشاوري في عام ٢٠١٨. وفي ضوء ذلك، حققت الدول الأعضاء تقدماً ملحوظاً جديرًا بالثناء كما هو جلي في حقيقة أن معظم دول مجلس التعاون باتت لديها الآن صفحة البيانات الوطنية الموجزة والتي تستضيفها صندوق النقد الدولي على صفحتها الخاصة بمبادرة نشر البيانات. ونحن نتطلع إلى انضمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي إلى نظام نشر البيانات الخاص الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من ذلك التقدم المحرز، ما زال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من جانب الدول الأعضاء نحو مواكبة المتطلبات الإحصائية على المستوى الدولي. وفي سياق متصل، يستمر صندوق النقد الدولي في متابعة مدى الالتزام بتلك المتطلبات الإحصائية ضمن مشاورات المادة الرابعة مع الدول الأعضاء. وإزاء ذلك لا بد من تضافر الجهود الرامية بين مختلف الجهات والمؤسسات العامة، وكذلك نتطلع من المجلس مواصلة العمل في هذا المجال وفقاً لصلاحياته حتى تصبح جميع الدول الأعضاء في مصاف الدول المتقدمة إحصائياً. من وجهة نظرنا، لا بد من أن تقوم الدول الأعضاء بمراجعة دورية بما يضمن تحقيق ذلك، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت قاعدة بيانات شاملة. كذلك، يتطلب من جميع الدول الأعضاء اصدار ونشر التقارير اللازمة حول ذلك سواء عبر المواقع الخاصة بها أو عبر الصفحات المتخصصة التي تستضيفها المنظمات الدولية.

وعليه، نتطلع إلى الجميع بالاستمرار في تطوير الأنظمة الإحصائية على الوجه المطلوب. وأخيراً، أود أن أوجه شكري إلى أعضاء مجلس الإدارة إزاء دعمهم وتقانيهم المستمر لضمان لقيام المجلس بممارسة وظائفه أداءً مهامه. كما أود أن أشكر الرئيس التنفيذي وموظفي المجلس النقدي على عملهم الدؤوب.

د. محمد يوسف الهاشل

رئيس مجلس الإدارة، المجلس النقدي الخليجي

الفصل الأول: نظرة عامة

في ديسمبر ٢٠٠٨، وافق المجلس الأعلى، وهو أعلى سلطة لإصدار القرارات في مجلس التعاون، على اتفاقية الاتحاد النقدي، وكذلك تم اختيار مدينة الرياض في مايو ٢٠٠٩ لاستضافة المقر الرئيسي للمجلس النقدي الخليجي. وفي يونيو ٢٠٠٩، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل وزراء الخارجية بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، ودولة الكويت. وقد تأسس المجلس النقدي الخليجي رسمياً في ٣٠ مارس عام ٢٠١٠، تزامناً مع انعقاد الاجتماع الأول - الافتتاحي - لمجلس الإدارة في مدينة الرياض.

تُحدد اتفاقية الاتحاد النقدي الغرض من الإنشاء ووظائفه وأهدافه بالإضافة إلى إضفاء الصفة الرسمية وأسس المسؤولية القانونية والصلاحيات. ويعدّ المجلس النقدي الخليجي كياناً مستقلاً يتمتع بشخصية قانونية، يخضع لإشراف مجلس الإدارة المكوّن من محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية الوطنية في الدول الأعضاء. في حين يتولى إدارة الجهاز الفني فيه رئيس تنفيذي يدعمه طاقم فني وإداري من الدول الأعضاء عموماً.

أما فيما يتعلق بتعاقب الرؤساء التنفيذيين، فقد تم تعيين الدكتور خالد السعد، وهو مواطن كويتي، كأول رئيس تنفيذي للمجلس في سبتمبر ٢٠١٢. ثم بعد ذلك خلفه الدكتور رجا المرزوقي، من المملكة العربية السعودية، في أكتوبر ٢٠١٥. ويشغل حالياً الدكتور عاطف الرشيد منصب الرئيس التنفيذي، وهو مواطن سعودي، وذلك منذ صدور قرار مجلس الإدارة بتعيينه في يونيو ٢٠١٨. وجدير بالذكر، أن قد سبق له العمل في المجلس النقدي الخليجي في ديسمبر ٢٠١٢م على سبيل الإعارة من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) وانصب عمله في تلك الفترة على تأسيس المجلس. ثم عاد بعد ذلك إلى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً) في مارس ٢٠١٧، وأثناء عمله في مؤسسة النقد العربي السعودي، تولى عضوية لجنة السياسة النقدية وكذلك لجنة الاستقرار المالي واستمرارية الأعمال والمخاطر.

يضع مجلس الإدارة السياسة العليا والخطوط الرئيسية التي يسير عليها الجهاز التنفيذي تحت إشراف الرئيس التنفيذي. كما يتم رفع خطة عمل سنوية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها قبل بداية السنة الميلادية، حيث تتضمن أوجه النشاط التي سيضطلع بها الجهاز الفني والمهام التي سيقوم على تنفيذها. وعليه، يواصل المجلس النقدي الخليجي المضي قدماً في تنفيذ مهامه على النحو المطلوب لتحقيق أهدافه.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نجاح استكمال قيام الاتحاد النقدي يتطلب العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرته لتحقيق الهدف المنشود منه^(١).

ومن المرتكزات الأساسية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي. وعليه، فإن قيام الاتحاد النقدي لن يحقق الفوائد المرجوة منه دون ذلك. لذا، فإن أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي غايتها العمل مع الدول الأعضاء، لضمان استكمال خطوات العمل الاقتصادي المشترك وصولاً إلى الاتحاد النقدي.

وفي هذا الإطار، قام المجلس النقدي الخليجي - حتى الآن - بالتعاون الفني مع البنوك المركزية الوطنية، لا سيما مع بنك الكويت المركزي وإلى حد ما البنك المركزي السعودي. وكذلك سيتم التعاون مع مصرف البحرين المركزي ومصرف قطر المركزي في مجال التنبؤ بالسيولة المصرفية وإدارتها. علماً بأن هذه المستجدات الفنية قد أشير إليها في أعداد مختلفة من تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي باعتباره مجالاً يتطلب المزيد من العمل لتحسين وتطوير أدائه. وكذلك قام المجلس النقدي بمشاركة الإطار التحليلي الذي يربط معاً جميع المكونات المؤثرة على السيولة مع البنوك المركزية المشاركة، حيث تستخدم النماذج القياسي للتنبؤ بالعوامل المستقلة بشكل منفصل مع ربط النتائج تلقائياً بجدول البيانات في الإطار التحليلي. وباستخدام المؤشرات والدوال في الإطار التحليلي، يصبح من الممكن بعد ذلك توقع ما إذا كان يجب ضخ السيولة أو امتصاص الفائض منها من أجل الوصول إلى المستويات المناسبة من السيولة المصرفية لدى البنوك ومقدار هذه السيولة.

إضافة لذلك، يسعى المجلس النقدي الخليجي أيضاً إلى تعزيز التعاون في مجال بناء القدرات الفنية في البنوك المركزية الوطنية فيما يتعلق بتطوير وبناء النماذج الاقتصادية القياسية وذلك من خلال استطلاع المرئيات وتبادل الآراء الفنية حول تلك النماذج القياسية التي سيتم التطرق إليه، بشكل مفصل، في الفصل الثالث من هذا التقرير. كما تتفاوت الدول الأعضاء في هذا المجال بين من لديها فعلياً نماذج قياسية تقضي إلى تقديرات ذات درجة عالية من الثقة حول الأوضاع الاقتصادية ومسارها المستقبلي، وبين من يسعى نحو ذلك. وليس الغرض من وراء النماذج القياسية التنبؤ بالأرقام فحسب، ولكن من أجل المساهمة في وضع السياسات الاقتصادية واتخاذ القرارات التي تؤائم المراحل المستقبلية. وفي إطار هذا التعاون الفني، يسعى المجلس النقدي الخليجي إلى رفع كفاءة استخدام أساليب التنبؤات الاقتصادية.

(١) تنص المادة ٦ من اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي على أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي، حيث تستهل المادة ٦ على أن «يهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية».

إضافة لذلك، تعد الإحصاءات أحد أهم الدعائم الرئيسية (اشتراطات الاتحاد النقدي)، حيث ما زالت دول مجلس التعاون تواجه العديد من التحديات في هذا المجال وما يتطلبه من نشر للبيانات، كما هو مبين في اعداد مختلفة من تقارير صندوق النقد الدولي.^(١) ولتحقيق ذلك، لابد من تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون وصندوق النقد الدولي في نشر تقارير مشاورات المادة الرابعة. وكذلك يجب اتخاذ الخطوات العملية نحو تسريع وتيرة نشر البيانات الاقتصادية واصدار التقارير الازمة. وكما يجب توحيد التعريفات والتصنيفات المستخدمة مع المعايير الإحصائية الدولية لتسهيل إجراء الدراسات التحليلية والمقارنات الإحصائية. وفي هذا الإطار، تقدمت المملكة العربية السعودية، بشكل عام، في مجال نشر البيانات ومواعيد النشر، إلا أنها ما زالت تواجه عدد من التحديات في هذا المجال. واستناداً إلى مهام وأهداف المجلس التي تنص على «تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي»، قام المجلس النقدي الخليجي بتقديم بعض الإيضاحات والمتطلبات إلى الهيئة العامة للإحصاء حول ذلك.

في ديسمبر ٢٠١٨، قام المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع المركز الإحصائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC STAT) لتنظيم عقد اجتماع رفيع المستوى بين جميع دول مجلس التعاون. وكان الهدف من وراء ذلك الاجتماع عرض النتائج والتوصيات لتقرير التقييم الإحصائي لدول مجلس التعاون. كما تم اعتماد خارطة الطريق وتحديد العديد من المهام سعياً لتنفيذها في عام ٢٠١٩ وما بعده. وكذلك سيواصل المجلس النقدي الخليجي المضي قدماً فيما يتعلق بتطوير الأنظمة الإحصائية للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي وغير الأعضاء.

يناقش هذا التقرير الأحداث والإنجازات التي حدثت خلال عام ٢٠١٩. إضافة لذلك، يتطرق الفصل الثالث إلى التوقعات على المدى المتوسط (٢٠٢٠-٢٠٢٢) علماً بأنه قد تمت الاستفادة من المعلومات المتاحة في عام ٢٠٢٠ أثناء إعداد هذا التقرير، وليس بضرورة اقتصار التقرير على بيانات سنة التقرير إذ لابد من الاستفادة من جميع البيانات المتاحة عند إعداد التقرير وحتى صدوره.

(١) باستثناء المملكة العربية السعودية التي انضمت الى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، لا يزال تصنيف النشر الإحصائي لباقي دول مجلس التعاون ضمن النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS). وهذا يلخص التحديات التي تواجه الدول في تطوير الأنظمة إحصائية سواء فيما يتعلق بتغطية البيانات للمناهج الإحصائية وحداثة تواترها وضبط مواعيد نشرها وسهولة الوصول إلى هذه البيانات من قبل العموم.

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

القدمة

يستعرض هذا الفصل التطورات الاقتصادية بين جميع دول مجلس التعاون مع تسليط الضوء على المستجدات خلال عام ٢٠١٩ وكذلك يناقش الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط بناءً على النماذج الاقتصادية التي قام المجلس النقدي الخليجي بإعدادها لهذا الغرض بما في ذلك الفرضيات الأساسية مثل معدل الإنتاج النفطي وأسعار النفط المستقبلية والتطورات القطاعية المحتملة وما إلى ذلك.

خلال عام ٢٠١٩، شهدت أسعار النفط (المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون) تراجعاً حاداً وفقاً لمختلف أسعاره المرجعية مثل سلة أوبك المرجعية وسعر خام العربي الخفيف والثقيل. فعلى سبيل المثال، انخفض سعر خام برنت إلى ٦٤,١٩ دولاراً، بالمقارنة عما كان عليه نحو ٧١,٢٢ دولاراً في العام السابق، أي انخفاض بنسبة ١١٪. كما انخفض حجم الصادرات خام النفط ومشتقاته في المملكة العربية السعودية بنسبة (-٨,١٠٪) والكويت (-٦,٠٠٪)، بينما ارتفع في مملكة البحرين بنسبة (٢,٧٪) وسلطنة عمان (٥,٠٪) وقطر (٣,٢٪) والإمارات العربية المتحدة (٢,٦٪) خلال العام ذاته كما هو مبين في الجدول رقم ١.

الجدول رقم ١:

صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية (ألف برميل/ يوم)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٤٠٤,٨	٣٩٤,٣	٣٩٥,٥	٣٧٤,٣	٢٤٩,٣	البحرين
٢,٤٥٨,٤	٢,٤٧٣,٦	٢,٤٦١,٢	٢,٦٩٣,٩	٢,٥٨٧,٣	الكويت
٨٧٤,٨	٨٣٣,٢	٨٢٨,٤	٩١٢,٥	٨١٤,٠	عمان
١,٠٦٢,١	١,٠٢٩,٥	١,١٠٥,٤	١,٠٧١,٥	١,٠١١,٧	قطر
٨,٣٣٨,٤	٩,٣٤٢,٧	٨,٤٠٦,٥	٨,٩٦٥,٩	٨,٣١٨,١	السعودية
٣,٢٩٦,٠	٣,٢١٢,٥	٣,٠٣٢,٤	٣,٠٣٧,٨	٢,٨٥٦,٢	الإمارات

المصدر: أوبك - النشرة الإحصائية ٢٠٢٠ ووزارة النفط الكويتية

الجدول رقم ٢:

سعر سلة أوبك المرجعية (ORB) وأسعار فورية أخرى (دولار/ مليار)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	خام البيع	الدولة/ المنظمة
٦٣,٩	٦٨,٨	٥١,٠	٣٨,٥	٤٧,٠	عربي ثقيل	المملكة العربية السعودية
٦٣,٥	٦٩,٧	٥٣,١	٤١,٤	٥٠,٩	دبي	الإمارات العربية المتحدة
٦٤,٢	٧١,٢	٥٤,٢	٤٣,٨	٥٢,٤	برنت	المملكة المتحدة
٥٧,٠	٦٥,٢	٥٠,٨	٤٣,٣	٤٨,٧	خام غرب تكساس الوسيط	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٤,٠	٦٩,٨	٥٢,٤	٤٠,٨	٤٩,٥	سلة أوبك المرجعية	أوبك

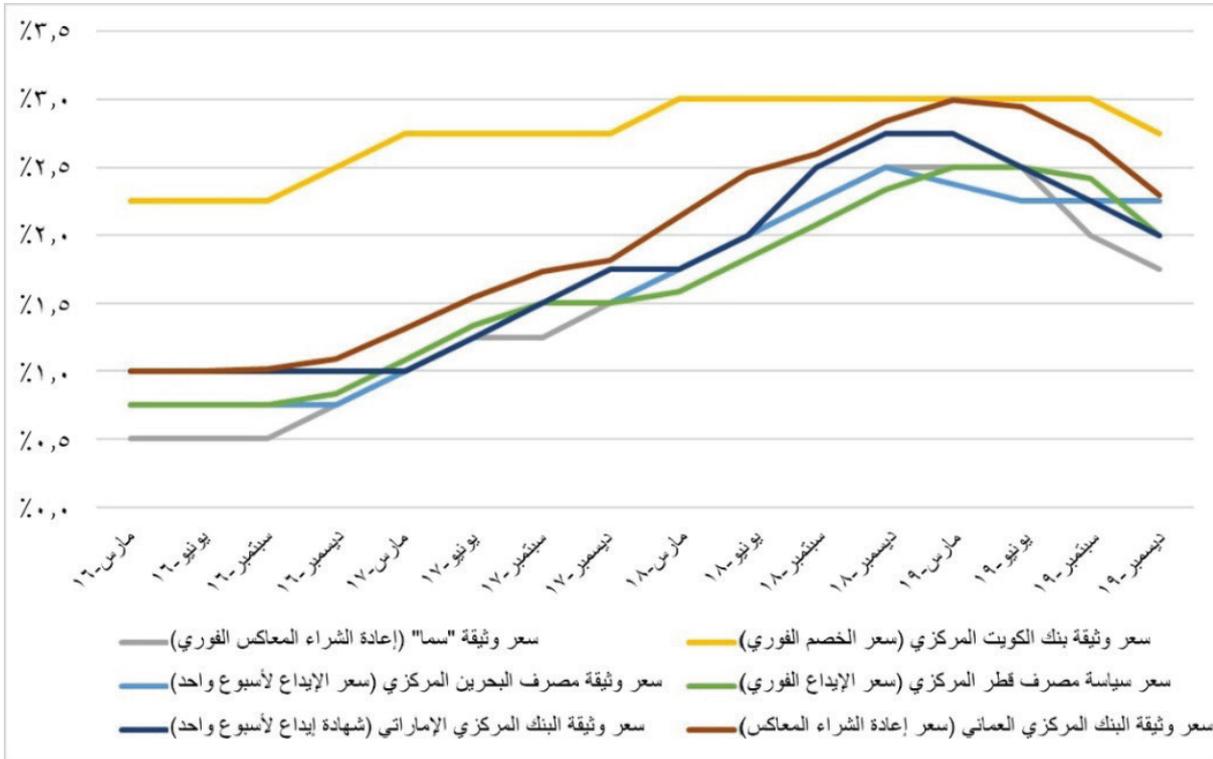
المصدر: أوبك - النشرة الإحصائية ٢٠٢٠

٢- مستجدات السياسة النقدية

في مجال السياسة النقدية، اتجهت بعض السياسات النقدية في الدول الكبرى نحو تيسير السياسة النقدية (مثل الاحتياطي الفيدرالي). فمنذ بداية عام ٢٠١٩، اتخذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي قرارات مهمة فيما يتعلق بإطار تنفيذ السياسة النقدية والشروع في توسيع مبيعاته من الأصول وصولاً إلى ما كان عليه سابقاً. حيث استمرت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في تنفيذ السياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة المصرفية، وأعلنت عن الشروع في تقليص مشترياته من الأوراق المالية الإجمالية ضمن العمليات المصرفية المفتوحة في نهاية عام ٢٠١٩. في حين خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الأساسي بمقدار ١٠ نقاط أساس ليصل إلى -٠,٥٠٪. بينما ظل معدل الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية ومعدل الفائدة على تسهيل الإقراض الهامشي دون تغيير عند مستوياتهما البالغة ٠,٠٠٪ و ٠,٢٥٪ على التوالي. وفيما يتعلق بالبنوك المركزية الأخرى، استمر بنك اليابان، ضمن سياساته النقدية، بإبقاء أسعار الفائدة الأساسية القصيرة والطويلة الأجل عند الحد الأدنى لمدة سنة إضافية. أما في الصين، فقد قام البنك المركزي، ضمن سياسته النقدية، باستمرار المحافظة على أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير خلال العام، بينما قام بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للمرة الثالثة في عام ٢٠١٩.

ومن جهة أخرى، قام بنك إنجلترا بإبقاء سعر الفائدة عند ٠,٧٥٪ وكذلك بنك كندا عند نسبة ١,٧٥٪، بينما قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي الحفاظ على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند ٢,٢٥٪ و ٢,٥٠٪. أما بالنسبة إلى السياسة النقدية على مستوى دول مجلس التعاون، قامت جميع البنوك المركزية في دول مجلس التعاون باقتفاء أثر الاحتياطي الفيدرالي في تخفيض أسعار الفائدة خلال العام ٢٠١٩م. وفي هذا الإطار، خفضت البنوك المركزية في الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس على إثر قرار الاحتياطي الفيدرالي بذلك.

الشكل رقم ١: معدل الفائدة الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي (بيانات ربع سنوية)

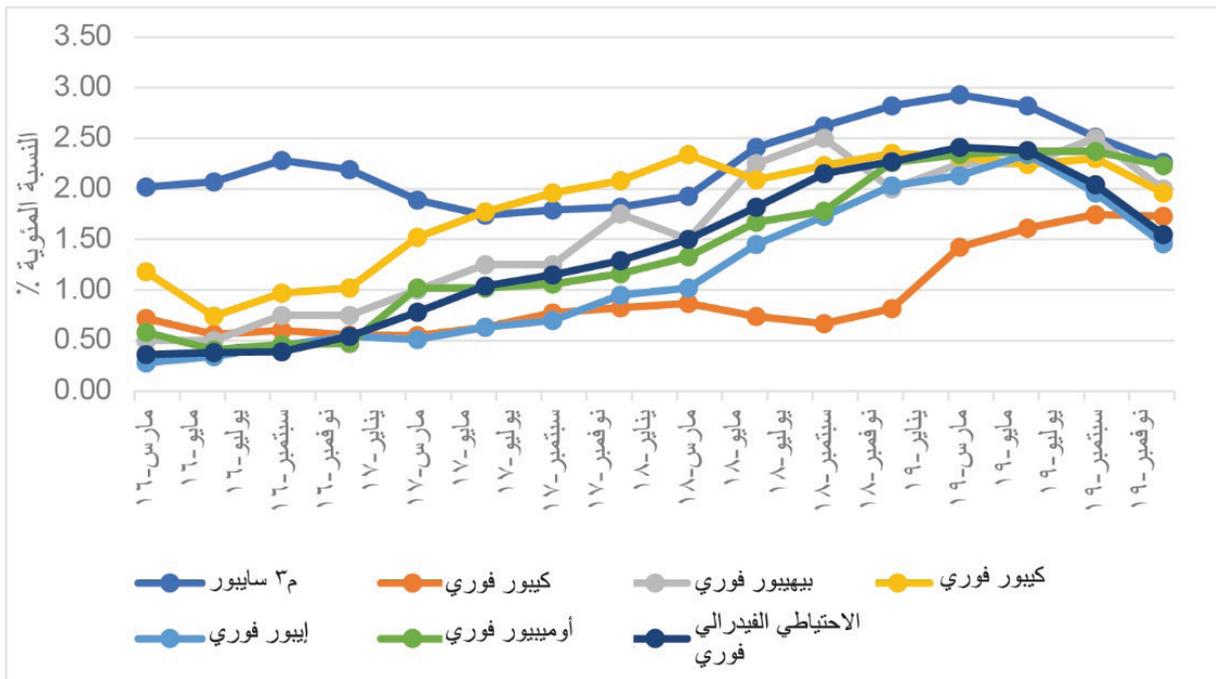
يبين الشكل رقم ١ أسعار الفائدة الأساسية بموجب السياسات النقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن بين القضايا التي لا تزال يتعين على الدول معالجتها، هي مدى انسجام هيكل أسعار الفائدة مع التطورات الاقتصادية المحلية في أسواق النقد، بما يعكس الطلب والعرض. ومن جهة أخرى، يتعين على جميع الدول وضع وتحديد أسعار الفائدة الأساسية انسجاماً مع سعر الفائدة المحدد من قبل الاحتياطي الفيدرالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن نطاق أسعار الفائدة التي يتم تحديدها لتنفيذ السياسة النقدية يختلف بين الدول الأعضاء كما هو مبين في الشكل ٢ أدناه.

تظهر البيانات لأسعار الفائدة ما بين المصارف في دول مجلس التعاون إلى جانب أمريكا، الموضحة بالشكل البياني رقم (٢)، التقارب الكمي بين أسعار الفائدة ما بين المصارف في دول مجلس التعاون - باستثناء دولة الكويت - مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من حيث تقلص الفجوة. أما بالنسبة لدولة الكويت، فإن الهامش بين سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية وأسعار الفائدة ما بين المصارف في الكويت يعكس المرونة في سعر صرف الدينار الكويتي نظراً لارتباطه بسلة من العملات الأجنبية. من حيث المبدأ، يجب أن تكون أسعار الفائدة الأساسية (التأشير) أسعار الفائدة ما بين المصارف (الفعلي) متقاربين وينبغي على البنوك المركزية الوطنية أن تلعب دوراً فعالاً في توجيه أسعار الفائدة ما بين المصارف (الفعلي) نحو

أسعار الفائدة الأساسية (التأشيري) للسياسة النقدية. ومن الملاحظ، أن أسواق النقد - ما بين المصارف - لا تلعب دوراً رئيسياً في تخصيص الموارد المالية بين مختلف القطاعات الاقتصادية. وبالتالي مما قد يدل على عدم المرونة المطلقة لهيكل أسعار الفائدة في الاستجابة مع التطورات الاقتصادية في أسواق النقد بما يضمن تحقيق التوازن في أسعار الفائدة.

الشكل رقم ٢:

الأسعار المطروحة بين البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة



المصدر: البنوك المركزية الوطنية ومجلس الاحتياطي الفيدرالي

٣. التطورات الاقتصادية

١-٣ البحرين

١-١-٣ الحسابات القومية

في عام ٢٠١٩، حافظ الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، على نفس مستوى معدل نموه المحقق في العام السابق وذلك بنسبة ٨,١٪. ويرجع الارتفاع النسبي في الناتج المحلي إلى ارتفاع نمو القطاع النفطي بنسبة ٢,٢٪ ونمو مجموع القطاعات غير النفطية بنسبة ١,٧٪. وعلى الرغم من أهمية دور القطاع النفطي في الاقتصاد المحلي إلا أن أهميته النسبية من إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز ما نسبته ١٨٪، وهو ما يعادل حجم القطاع المالي تقريباً. وبذلك تعد الأهمية النسبية للقطاع النفطي في البحرين محدودة عند المقارنة بدول مجلس التعاون الأخرى.

الجدول رقم ٣:

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار بحريني، بالأسعار الجارية)	١١,٧	١٢,١	١٣,٣	١٤,٢	١٤,٥
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)	٣١,١	٣٢,٢	٣٥,٤	٣٧,٨	٣٨,٦
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو ٪، بالأسعار الثابتة)	٢,٥	٣,٦	٤,٣	١,٨	١,٨
الناتج النفطي	٠,١-	٠,١-	٠,٧-	١,٣-	٢,٢
الناتج غير النفطي	٣,١	٤,٥	٥,٥	٢,٥	١,٧

المصدر: مكتب الإحصاء البحريني

وفيما يتعلق بالقطاعات غير النفطية، تكشف البيانات القطاعية بأن القطاع المالي يشكل النصيب الأكبر من مجموع القطاعات غير النفطية (الجدول رقم ٤)، ثم يليه قطاع الصناعات التحويلية. حيث يشكل مجموع القطاعين معاً ما نسبته ٣٨,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وعليه، يجب أن تركز الجهود الرامية نحو التنويع الاقتصادي على هذين القطاعين الواعدين دون القطاعات غير النفطية الأخرى. كما يلاحظ أن القطاع الحكومي يمثل ما نسبته ٢٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الإدارة العامة والتعليم والصحة وما إلى ذلك في الجدول رقم ٤).

الجدول رقم ٤:

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
بالأسعار الثابتة، الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩

المتوسط ١٩-٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	القطاع
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	الزراعة والغابات وصيد البحر
٥,٢	٤,٨	٤,٨	٥,١	٥,٥	٥,٨	التعدين والمحاجر باستثناء النفط
١٨,٠	١٧,٦	١٧,٦	١٧,٧	١٨,٥	١٨,٤	الصناعات التحويلية
١,٣	١,٤	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	الكهرباء والغاز وإمداد المياه
٨,٨	٨,٩	٨,٨	٨,٦	٨,٩	٨,٨	التشييد والبناء
٥,٥	٥,٤	٥,٥	٥,٦	٥,٤	٥,٥	تجارة الجملة والتجزئة
٢,٩	٣,٠	٢,٩	٣,٠	٢,٩	٢,٩	الفنادق والمطاعم
٩,٥	٩,٤	١٠,٢	٩,٦	٩,٠	٩,١	النقل والتخزين والاتصالات
٦,٩	٦,٦	٦,٩	٧,١	٧,٠	٦,٨	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
٢٠,٤	٢٠,١	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠,٥	٢٠,٥	الوساطة المالية والتأمين
١٠,١	٩,٥	١٠,٠	١٠,١	١٠,٣	١٠,٤	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي
١٢,٩	١٢,٦	١٣,١	١٣,١	١٢,٩	١٢,٨	التعليم؛ الصحة والعمل الاجتماعي؛
١,١	١,٠	١,١	١,٢	١,٢	١,١	الخدمات الشخصية والمنزلية
١,٤	٣,٢	٠,٩	١,١	٠,٩	١,١	الضرائب ناقص الإعانات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
٨١,٤	٨٢,٢	٨٢,٣	٨١,٧	٨٠,٨	٨٠,١	نسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: السلطات الوطنية

يوضح الجدول رقم ٤ أن على مدى السنوات الخمس الماضية، لم يشهد الاقتصاد المحلي تطورات جذرية على مستوى القطاعات الاقتصادية في ظل استمرار الاحتفاظ بنفس الأهمية النسبية إلى الناتج المحلي خلال تلك الفترة، لا سيما للقطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي. في ظل التحديات الديموغرافية، يتطلب تسريع وتيرة النمو وتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة التركيز على قطاعي التصنيع والمالية. وهذا يعني، على سبيل المثال، بالنسبة للقطاع المالي، زيادة الأدوات المالية لتلبية احتياجات العملاء الأكثر تنوعاً مثلما تواصل الدول الأخرى كسنغافورة تنفيذ ذلك.

الجدول رقم ٥:

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، بالأسعار الثابتة، ٢٠١٥-٢٠١٨ (%)

الغرض	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ٢٠١٥-١٩
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	٥٨,٢	٥٥,٩	٥٥,٨	٥٥,٧	٥٣,٨	٥٥,٩
القطاع الحكومي	١٦,٥	١٥,٨	١٦,٨	١٦,٨	١٦,٢	١٦,٤
الخاص	٤١,٧	٤٠,٢	٣٩,٠	٣٨,٩	٣٧,٦	٣٩,٥
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	٢٣,٨	٢٥,٤	٢٧,٠	٢٩,٠	٢٨,٩	٢٦,٨
القطاع الحكومي	٤,٠	٣,٦	٤,٦	٤,٩	٤,٢	٤,٣
الخاص	١٩,٨	٢١,٨	٢٢,٣	٢٤,١	٢٤,٦	٢٢,٥
التغير في المخزون	٠,٧	٢,١	٣,٢	٢,٧	٠,٩	١,٩
صافي الصادرات من السلع والخدمات	١٧,٣	١٦,٥	١٤,٠	١٢,٦	١٦,٥	١٥,٤
الصادرات من السلع والخدمات	٨٣,١	٧٤,٢	٧٥,٨	٨٢,٢	٨١,٠	٧٩,٣
الواردات من السلع والخدمات	٧١,٨-	٦٥,٤-	٦٧,٣-	٦٩,٦-	٦٤,٥-	٦٧,٧-
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البحرين)، الحسابات الوطنية - التقرير السنوي ٢٠١٩

يبين الجدول رقم ٥ أوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩، بلغت الأهمية النسبية لإجمالي الاستهلاك الكلي في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٥٦ في المائة، فيما تركزت تلك الأهمية النسبية في شق الاستهلاك الخاص بنسبة ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويمثل التكوين الرأسمالي، حصة مهمة، ما نسبته ٢٦,٨٪ من الناتج المحلي. كما شكل صافي القطاع الخارجي ما نسبته ١٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

٣-١-٢ المالية العامة

في عام ٢٠١٩، شهد إجمالي الإيرادات العامة ارتفاعاً طفيفاً من ٢,٨ مليار دينار بحريني (١٩,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق إلى ٢,٩ مليار دينار بحريني (٢٠,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ويعود ذلك أساساً إلى الإيرادات الضريبية المستحدثة والتي ساهمت، بشكل نسبي، في التعويض عن انخفاض الإيرادات النفطية. كما ستزيد الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة لمملكة البحرين تدريجياً من عام ٢٠١٩، حيث شكلت ما نسبته ١٩,١٪ من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٩ مقابل ١٠,٦٪ في ٢٠١٨ (الجدول رقم ٦).

الجدول رقم ٦:

الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون دينار بحريني)

الغرض	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الإيرادات	٢٠٤٢,٢	١٨٩٧,٨	٢٢٠١,١	٢٧٧٥,٤	٢٩٠٢,٤
النفط والغاز	١٥٩٤,٧	١٤٣٦,٥	١٦٥٢,٥	٢٢٨٦,١	٢٠٩٠,١
الضرائب والرسوم	٢٢٤,٥	٢٣٧,٦	٢٨٦,٢	٢٩٣,٣	٥٥٣,٠
السلع والخدمات الحكومية	٧٤,٨	٨٣,٩	٧٦,٤	٨٥,٥	٧٧,١
الاستثمارات والأموال الحكومية	٨٣,٥	٥٠,٤	١١٨,٠	٧٠,٠	١٣٨,٠
المنح	٢٨,٢	٢٨,٤	٢٨,١	٠,٠	٠,٠
بيع الأصول الرأسمالية	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٣	٠,٣
الفرامات والجزاءات والإيرادات المتنوعة.	٣٥,٩	٦٠,٥	٣٩,٥	٤٠,٢	٤٣,٩
النفقات المتكررة	٣١١٥,٧	٣١٢١,٤	٣١٨٢,٤	٣٣٤٣,٠	٣٣٣٤,٠
القوى العاملة	١٤٢٩,٥	١٤٢٩,١	١٤٢٢,٨	١٤٤٧,٢	١٣٩٨,٩
الخدمات	٢٣٨,٤	٢١٧,٩	٢٢١,٤	٢٣٦,٠	٢٤٦,٨
السلع الاستهلاكية	١٣١,٢	١٣٣,٨	١٣٤,٧	١٥٣,٨	١٤٩,٧
الأصول	٣٠,٣	٢٩,٤	٣٢,٨	٢٧,٠	٢٦,٢
الصيانة	٦٠,٠	٦٦,٧	٦٦,٩	٦١,١	٤٩,٧
التحويلات	٦٦٨,٥	٦١١,٤	٥٤٢,٩	٥٠٣,٨	٥٠١,١
الإعانات وتسديد فوائد القروض	٥٥٧,٨	٦٣٣,١	٧٦٠,٨	٩١٤,٢	٩٦١,٧
المشاريع	٤٤٣,٧	٤١٠,٩	٣٥٤,٥	٣٢٧,٣	٢٥٢,١
إجمالي المصروفات	٣٥٥٩,٤	٣٥٣٢,٣	٣٥٣٦,٩	٣٦٧٠,٣	٣٥٨٦,١
الفائض (العجز) في الميزانية	١٥١٧,٣-	١٦٣٤,٥-	١٣٣٥,٨-	٨٩٤,٩	٦٨٣,٧-
الموازنة المالية - الحكومة المركزية	٢١٥٣,٠-	٢١٢٨,٠-	١٩٠٦,٥	١٧٠٠,٠-	١٥٤٧,٥-
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٨,٤-	١٧,٥-	١٤,٣-	١٢,٠-	١٠,٧-

المصدر: وزارة المالية (البحرين)

ومن جهة أخرى، انخفض إجمالي الإنفاق بشكل طفيف من ٣,٧ مليار دينار بحريني (٢٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ٣,٦ مليار دينار بحريني (٢٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع كبير في الإنفاق الرأسمالي (-٢٣٪) والذي وصل إلى أدنى مستوى له في خمس سنوات على الأقل. في عام ٢٠١٩، شكلت النفقات الرأسمالية ما يعادل ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ٣,٨٪ في عام ٢٠١٥. في حين ظلت النفقات الجارية عند نفس المستوى تقريباً خلال العامين (٣,٣ مليار دينار بحريني) على الرغم من كونها الشق الرئيسي في جانب النفقات العامة. أما على صعيد المكونات الرئيسية، فقد انخفضت نفقات الأجور والمرتبات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من ١٠,٢٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٩,٦٪ في عام ٢٠١٩ مما يدل على جهود السلطات الوطنية لضبط وترشيد الإنفاق العام. وعلى الرغم من ضبط النفقات العامة، إلا أن ذلك قد جاء، في الغالب، على حساب النفقات الرأسمالية مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي في الفترة المقبلة.

ونتيجة لتلك التطورات على صعيد شقي المالية العامة، انخفض العجز المالي إلى ١,٥ مليار دينار بحريني (١٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٩، مقابل ١,٧ مليار دينار بحريني (١٢,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٨. أما بالنسبة لمصادر تمويل العجز المالي، يشكل الاقتراض (المحلي والخارجي) المصدر الأساسي للتمويل بما في ذلك الاقتراض، جزئياً، من صناديق التنمية في دول مجلس التعاون. والملاحظ أن مصروفات الفوائد شكل ما نسبته ٢٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، مقابل ٢٤,٩٪ في العام السابق.

٣-١-٣ النقود والائتمان

في عام ٢٠١٩، ارتفع صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٣٠٠ مليون دينار بحريني نتيجة لزيادة المركز المالي للبنك المركزي بمقدار ١,٣ مليار دينار بحريني، بينما انخفض مجموع المركز المالي للبنوك المحلية بمقدار ٩٧٩ مليون دينار بحريني. فيما يتعلق بالسيولة المحلية ومكوناتها، ارتفع العرض النقدي (م٣) بنسبة ٧,٧٪ في عام ٢٠١٩ كنتيجة لزيادة صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٥,٢٪ وصافي الأصول المحلية بنسبة ٢,٥٪. وعليه، يرجع الارتفاع في العرض النقدي إلى الزيادة في جميع المكونات بما في ذلك صافي الأصول الأجنبية (NFA) وصافي الأصول المحلية (NDA) (الجدول رقم ٧).

الجدول رقم ٧:

البحرين - المسح النقدي، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون دينار بحريني)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٢٩٩,٦	٤٠٤,٦-	٣٨,٤-	٢٣٠,١	٧٩٩,٩	صافي الأصول الأجنبية
١,٢٧٨,٦	٧٠٢,٣	٨٨٣,١	٨١٨,٤	١,١٧١,٤	البنك المركزي
٩٧٩,٠-	١١٠٦,٩-	٩٢١,٥-	٥٨٨,٣-	٣٧١,٥-	البنوك التجارية
١٣,٣٧٢,٣	١٣,٠٢٦,٧	١٢,٥٥٩,٧	١١,٧٩١,٧	١١,٠٩٥,٣	صافي الأصول المحلية
٦,٦٢٢,٥	٦,٠٥٧,٦	٦,٠٩٤,٤	٥,٦٢٦,٨	٤,٣٩٨,٦	(صافي) المطلوبات على الحكومة
١,٦١٩,٧	١,٧٧٦,٨	١,٩٢٦,٨	١,٨٥٣,٩	١,٨٥٢,٣	الودائع (بما في ذلك التأمين الاجتماعي)
٩,٩٦٦,٨	٩,٨٦٠,٥	٨,٩٧٠,٢	٨,٧٥٥,٦	٨,٦٢٧,٤	المطلوبات على القطاع الخاص
٣,٢١٧,٠-	٢,٨٩١,٤-	٢٥٠٤,٩-	٢,٥٩٠,٧-	١,٩٣٠,٧-	(صافي) بنود أخرى
١٣,٦٧١,٩	١٢,٦٢٢,١	١٢,٥٢١,٣	١٢,٠٢١,٨	١١,٨٩٥,٢	العرض النقدي (م٣)
٢,٦٢٦,٩	٢,٦٦٢,١	٢,٦٦١,٧	٢,٦٧٣,٥	٢,٦٣٥,٦	النقود
٩,٤٢٥,٣	٨,١٨٣,٢	٧,٩٣٢,٨	٧,٤٩٤,٤	٧,٤٠٧,٣	أشباه النقود
١,٦١٩,٧	١,٧٧٦,٨	١,٩٢٦,٨	٧,٩٣٢,٨	١,٨٥٢,٣	الودائع الحكومية
					المساهمة النسبية للتغيرات السنوية
%٥,٢	%٢,٩-	%٢,١-	%٤,٧-	%١٢,٥-	التغيرات في صافي الأصول الأجنبية
%٢,٥	%٣,٧	%٦,١	%٥,٨	%١٤,٧	التغيرات في صافي الأصول المحلية
%٧,٧	%٠,٨	%٤,٠	%١,١	%٢,٢	التغيرات في العرض النقدي (م٣)
%٢,٤-	%٣,١-	%٠,٧	%٥,٥-	%١,٨	التغيرات في صافي البنود الأخرى (OIN)
					النسبة المئوية للتغيرات السنوية
%١٧٤,٠-	%٩٥٣,٦	%١١٦,٧-	%٧١,٢-	%٦٥,١-	التغيرات في صافي الأصول الأجنبية
%٢,٧	%٣,٧	%٦,٥	%٦,٣	%١٨,٧	التغيرات في صافي الأصول المحلية
%٨,٣	%٠,٨	%٤,٢	%١,١	%٢,٢	التغيرات في العرض النقدي (م٣)
%١١,٣	%١٥,٤	%٣,٣-	%٣٤,٢	%٩,٨-	التغيرات في صافي البنود الأخرى (OIN)
					نسبة الائتمان الممنوح الحكومي إلى القطاع الخاص
%٦٦,٤	%٦١,٤	%٦٧,٩	%٦٤,٣	%٥١,٠	الزيادة السنوية في الائتمان الممنوح للحكومة
%٩,٣	%٠,٦-	%٨,٣	%٢٧,٩	%٢٦,٩	الزيادة السنوية في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
%١,١	%٩,٩	%٢,٥	%١,٥	%٧,٦	

مصدر: مصرف البحرين المركزي، النشرة الإحصائية

ويعزى الارتفاع في جانب الأصول المحلية إلى محصلة الأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة وارتفاع المستحقات على القطاعات غير الحكومية. وعند اجراء المقارنات مع باقي دول مجلس التعاون، يلاحظ تصاعد الائتمان المقدم للقطاع العام إلى مستويات مرتفعة، حيث بلغت نسبة الائتمان الممنوح إلى الحكومة ٤,٦٦٪ (الجدول رقم ٧) في عام ٢٠١٩ (مقارنة بنسبة ٩,٥٪ في الكويت، و ١,٢٣٪ في المملكة العربية السعودية، و ٩,٢٣٪ في قطر، على سبيل المثال). يمكن أن تؤدي هذه النسبة المرتفعة، إلى حد ما، إلى مزاحمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، بلغت الزيادة السنوية في الائتمان الممنوح للحكومة ٣,٩٪ في عام ٢٠١٩، بينما بلغت ١,١٪ للقطاع الخاص.

الجدول رقم ٨:

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (الحصة من الإجمالي، بالنسبة المئوية)

متوسط ١٩-٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	القطاع
٥٢,٨	٥٢,٨	٥٣,٥	٥٣,٢	٥١,٦	٥٣,٠	٥٥,٨	قطاع الأعمال
٨,٧	١١,٠	٩,٦	٨,٣	٦,٩	٨,٠	٧,٤	التصنيع
٠,٦	٠,٩	١,٠	٠,٧	٠,٢	٠,١	٠,٢	التعدين واستغلال المحاجر
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	الزراعة والصيد ومنتجات الألبان
١٨,٤	١٨,٩	١٩,٦	١٩,٥	١٧,٠	١٧,١	١٩,٢	التشييد والعقارات
١٢,٨	١١,٠	١١,٩	١٢,٩	١٣,٧	١٤,٢	١٤,١	التجارة
٣,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٨	البنود المالية غير المصرفية
١,٧	١,٣	١,٥	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٠	النقل والمواصلات
١,٨	١,٦	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٨	١,٨	الفنادق والمطاعم
٥,٧	٥,٥	٥,٦	٦,١	٥,٧	٥,٨	٦,٢	أخرى
٤٣,٧	٤٤,١	٤٣,٧	٤٢,٩	٤٤,٧	٤٣,٢	٤١,٦	القطاع الشخصي
١٧,٩	٢٠,١	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٨	١٣,٥	١٣,٨	الرهون العقارية
١,٤	١,٣	١,١	١,٣	١,٥	١,٦	١,٧	المركبات
٠,٩	١,٤	١,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٠	الودائع
١٥,١	١٦,٢	١٣,٩	١٤,٧	١٥,٠	١٥,٧	١٥,٧	تحويل الراتب
٠,٩	١,١	٠,٨	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٠	مستحقات بطاقات الائتمان
٧,٤	٤,١	٧,٧	٦,٨	٧,٨	١٠,٩	٨,٥	قطاعات أخرى
٣,٤	٣,١	٢,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٨	٢,٦	الحكومة العامة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	إجمالي حصة الائتمان

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وبحسب التوزيع القطاعي للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك المحلية، بلغت حصة قطاع الأعمال نسبة ٥٢,٨ من إجمالي الائتمان المصرفي في عام ٢٠١٩، بينما بلغت حصة الأفراد ٤٣,٧٪. واحتلت مجموع مشاريع التشييد والبناء والرهن العقاري المرتبة الأولى من حيث إجمالي الائتمان بنسبة ٣٦,٤٪ مما يبرز من أهمية العقارات في الحصول على الائتمان. كذلك بالنظر إلى حصة التمويل الشخصي مقابل ضمان الراتب والذي يمثل جزئياً تسهيلات ممنوحة للأفراد لغاية البناء والتشييد فإن القطاع العقاري إلى حد كبير أهم مستحوذ على الائتمان المصرفي في البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن دور البنوك في الخدمات المالية غير المصرفية مازال محدوداً، حيث لا يمثل الائتمان لأنشطة المالية خارج المصارف أكثر من ٣٪ (في المتوسط بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩) في دولة تعد مركز إقليمي للخدمات المصرفية الخارجية. كما ينطبق ذلك أيضاً على الفنادق والسياحة مما يشير إلى نقص التمويل المالي للقطاعات الاقتصادية التي تزخر بإمكانات واعدة.

٣-١-٣ القطاع الخارجي

فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، انخفض عجز الحساب الجاري إلى ٠,٨ مليار دولار (٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٩، مقابل ٢,٤ مليار دولار (١٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ويرجع ذلك أساساً إلى تراجع الواردات إلى ١٧,٣ مليار دولار (٤٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل ١٩,١ مليار دولار (٥٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث انخفضت كل من الواردات النفطية وغير النفطية.

الجدول رقم ٩:

البحرين - ميزان المدفوعات، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	*٢٠١٩
الحساب الجاري (أ + ب + ج + د)	٧٥٢,١-	١٤٩٢,٨-	١٤٥٠,٠-	٢٤٣٤,٦-	٧٩٤,١-
أ. بضائع	٨٣٠,٩	٨٠٣,٧-	٥٥٠,٣-	١٠٦٦,٥-	٨٥٦,٤
الصادرات (فوب)	١٦,٥٤٠,٤	١٢,٧٨٤,٦	١٥,٥٢٥,٨	١٨,٠٤٣,٦	١٨,١١٩,٧
- النفطية	٧,٧٣٩,١	٦,٠٨١,٦	٨,٥٦١,٢	١٠,٥٩٤,٤	٩,٨٩٤,٩
- غير النفطية	٨,٨٠١,٣	٦,٧٠٢,٩	٦,٩٦٤,٦	٧,٤٤٩,٢	٨,٢٢٤,٧
الواردات (فوب)	١٥٧٠٩,٦-	١٣,٥٨٨,٣-	١٦,٠٧٦,١-	١٩١١٠,١-	١٧٢٦٣,٣-
- النفطية	٣,٩٣٣,٠-	٣,١٤٧,٣-	٤,٢٤٥,٥-	٥,٧٢٠,٢-	٥٣٣٣,٥-
- غير النفطية	١١٧٧٦,٦-	١٠٤٤١,٠-	١١,٨٣٠,٦-	١٣٣٨٩,٩-	١١,٩٢٩,٨-

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	*٢٠١٩
ب. الخدمات (صافي)	٢,٥٢٠,٢	٣,٤٩٧,٩	٣,٥٥٥,٩	٣,٩٧٦,٩	٣,٥٠٠,٣
دائن	٩,١١٢,٥	١٠,٩٩٧,٦	١١,٣٥٦,١	١١,٩١٥,٤	١١,٤٤٤,٧
مدين	٦,٥٩٢,٣-	٧,٤٩٩,٧-	٧,٨٠٠,٣-	٧,٩٣٨,٦-	٧,٩٤٤,٤-
- أعمال الصيانة	٣٩٨,٩	٤٢٨,٧	٤٥٣,٧	٤٦٦,٥	٤٩٥,٥
- المواصلات	٤٩٩,٥-	٨٦٨,٦-	٩٥٩,٦-	١,٠٦١,٢-	١,٧٦٨,٦-
- السفر	٧٥٢,١	١,٩٥٤,٣	١,٨٥٠,٨	٢,٢٠٥,١	٢,٤٩٥,٧
- التشييد	٠,٨-	٢,٤-	٢,٧-	٥,١	١٤,٩
- التأمين	١,٠٧٠,٥	١,١٢٧,٤	١,٢٠٦,١	١,٢١٤,٤	١,١٢٩,٥
- الخدمات المالية	٧٠,٧	٨٤,٨	٩٣,٦	١٢٤,٢	١٢٢,٣
- خدمات الاتصالات	٥١٤,٩	٥٣١,٩	٦٦٨,٩	٧٨٠,٩	٧٩٩,٢
- خدمات الأعمال الأخرى	٢١٣,٣	٢٤١,٨	٢٤٤,٩	٢٤٢,٠	٢١١,٤
ج. (صافي) الدخل الأساسي	١,٧٣٥,٩-	١,٧٩٥,٥-	١,٩٨٩,٦-	٢,٠٧٦,١-	٢,٢٦٠,٦-
دائن	٢,٢٣٣,٢	٢,٢٦٤,١	٢,١١٢,٨	٢,٤١٨,٤	٢,٣٣١,١
مدين	٣,٩٦٩,١-	٤,٠٥٩,٦-	٤,١٠٢,٤-	٤,٤٩٤,٤-	٤,٥٩١,٨-
دخل الاستثمار	١,٧٣٥,٩-	١,٧٩٥,٥-	١,٩٨٩,٦-	٢,٠٧٦,١-	٢,٢٦٠,٦-
- دخل الاستثمار المباشر	١,٣٧٥,٥-	١,٤١٧,٣-	١,٢٩٩,٢-	٧٥٥,٣-	٨٦٤,١-
- دخل المحفظة	٣١٣,٦-	٣٣٣,٥-	٦٣٦,٧-	١,٢٢٩,٠-	١٣٦٨,٩-
- إيرادات استثمارات أخرى	٤٦,٨-	٤٤,٧-	٥٣,٧-	٩١,٨-	٢٧,٧-
د. (صافي) الدخل الثانوي	٢٣٦٧,٣-	٢٣٩١,٥-	٢,٤٦٦,٠-	٣,٢٦٨,٩-	٢,٨٩٠,٢-
- تحويلات العمال	٢٣٦٧,٣-	٢٣٩١,٥-	٢,٤٦٦,٠-	٣,٢٦٨,٩-	٢,٨٩٠,٢-
(صافي) الحساب الرأسمالي والمالي (أ + ب)	٢,٥٢٢,١-	١,٤٥٨,٥	١,٧٥٠,٠	٣,٦٠٩,٨	٢,٨٣٧,٨
أ. (صافي) حساب رأس المال	٢٥٢,٩	٨٧٣,٩	٦٠٣,٧	٧٩٥,٢	٨٩٦,٣
- تحويلات رأس المال	٢٥٢,٩	٨٧٣,٩	٦٠٣,٧	٧٩٥,٢	٨٩٦,٣
ب. الحساب المالي /	٣,٧٧٥,٠-	٥٨٤,٦	١,١٤٦,٣	٢,٨١٤,٦	١,٩٤١,٥
الاستثمار المباشر	٣,١٢٦,١-	١,١٢٣,٤	١,١٩٧,١	١,٥٤٣,١	١,١٣٨,٨
- في الخارج	٣,١٩١,٠-	٨٨٠,١	٢٢٩,٠-	١١١,٢-	١٩٧,١
- في البحرين	٦٤,٩	٢٤٣,٤	١,٤٢٦,١	١,٦٥٤,٣	٩٤١,٨

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	*٢٠١٩
(صافي) استثمار المحفظة	١٠٦,٩-	١,٨٣٤,٣	٣,٢١٤,٩	١٥٠٤,٣-	٧٦,٦
- الأصول	٥٣٦,٤-	٢,٣٢٩,٠-	٦٤٢,٣	٢١٧٦,٦-	١٣٠١,٩-
- المطلوبات	٤٢٩,٥	٤,١٦٣,٣	٢,٥٧٢,٦	٦٧٢,٣	١,٣٧٨,٥
(صافي) استثمارات أخرى	٥٤٢,٠-	٢,٣٧٣,١-	٣,٢٦٥,٧-	٢,٧٧٥,٨	٧٢٦,١
- الأصول	٢٩٩٢,٣-	٦٢٦,٣-	٢,٨٤٧,٩-	٢٢٠١,٣-	٣,٤٥٣,٥
- المطلوبات	٤٥٠,٣,٢	١,٧٤٦,٨-	٤١٧,٨-	٤,٩٧٧,١	٢٧٢٧,٤ -
السهو والخطأ	١,٦١٧,٣	١,٠٦٩,١-	١٣٤,٣-	١٦٤٤,٤-	٥١٣,٦-
(صافي) الأصول الاحتياطية	٢,٦٥٦,٩	١,١٠٣,٥	١٦٥,٧-	٤٦٩,١	١,٥٣٠,١-
الرصيد الإجمالي	٢,٦٥٦,٩	١١٠٣,٥-	١٦٥,٧	٤٦٩,١-	١,٥٣٠,١

المصدر: مصرف البحرين المركزي

١ / علامة السالب تعني صافي التدفقات الخارجة/ الزيادات في الأصول الخارجية. (*): البيانات أولية.

كما انخفض الفائض في ميزان الخدمات ليعكس، بشكل أساسي، انخفاض مدفوعات النقل، وبدرجة أقل انخفاض مدفوعات التأمين. كما ارتفع العجز في ميزان الدخل قليلاً، مما يعكس زيادة عائدات الاستثمار المباشر واستثمارات المحفظة المحولة إلى الخارج. وتمثل المدفوعات إلى الخارج إما زيادة الاستثمار في الخارج من قبل المقيمين أو إعادة الاستثمار من قبل غير المقيمين. وكذلك انخفض العجز في حساب الدخل الثانوي (معظمه من التحويلات) ليرجع إلى المستويات المعتادة كما كان عليه في السنوات السابقة (٢,٩ مليار دولار) وذلك بعد الزيادة الاستثنائية في عام ٢٠١٨.

كما انخفض الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي من ٣,٦ مليار دولار (٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠١٨ إلى ٢,٨ مليار دولار (٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠١٩. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تراجع الفائض في بند صافي الاستثمارات الأخرى إلى ٠,٨ مليار دولار في ٢٠١٩ مقابل ٢,٨ مليار دولار في العام السابق بعد إعادة ضخ ٢,٧ مليار دولار من قبل غير المقيمين. كما يلاحظ انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين إلى ٠,٩ مليار دولار في ٢٠١٩ مقابل ١,٧ مليار دولار في العام السابق. وعلى الرغم من انخفاض الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، إلا أن الميزان الكلي سجل فائضاً بمقدار ١,٥ مليار دولار (٤,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، عند المقارنة مع عجز بمقدار ٠,٥ مليار دولار (٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٨. وكذلك تحسنت التقديرات في اعداد ميزان مدفوعات في مملكة البحرين وقد انعكس ذلك على تراجع بند السهو والخطأ، حيث بلغ ما يعادل ١,٥٪ من إجمالي الصادرات والواردات في عام ٢٠١٩ مقارنة بنسبة ٥,٠٪ (ضمن المستويات المقبولة) في عام ٢٠١٥.

٢-٣ الكويت

١-٢-٣ الحسابات القومية

حقق الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، نمواً طفيفاً بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠١٩، بعد أن سجل ارتفاعاً نسبته ٢,١٪ في العام السابق. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٧,١٪، حيث تراجعت قيمة الصادرات النفطية في ظل تراجع أسعار النفط والإنتاج معاً في عام ٢٠١٩. وانخفض سعر خام التصدير الكويتي «السعر المرجعي» إلى ٦٤,٠٢ دولاراً عند المقارنة مع ٦٨,٧٢ دولاراً في ٢٠١٨، بينما بلغ متوسط حجم الصادرات النفطية ١,٩٨٦ مليون برميل يومي في ٢٠١٩، عند المقارنة مع ٢,٠٥٠ مليون برميل يومياً في العام السابق^(١). وعلى الرغم من تحقيق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة ٣٪، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق نمو على المستوى الإجمالي نتيجة لتراجع القطاع النفطي بصورة أكبر من زيادة القطاع غير النفطي. كما يلاحظ اعتماد الاقتصاد المحلي، بشكل أساسي، على القطاع النفطي بصور تفوق أقرانها في دول مجلس التعاون، حيث يمثل أكثر من ما نسبته ٥٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم ١٠:

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار كويتي، بالأسعار الجارية)	٣٤,٥	٣٣,٠	٣٦,٦	٤٢,٥	٤٣,٥
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)	٠,٦	٢,٩	٤,٧-	١,٢	٠,٤
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو %، بالأسعار الثابتة)	٢,٤	٤,١	١,٣	١,٣	٣,٠
الناتج النفطي					
الناتج غير النفطي					

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي الكويتي

وعند استبعاد القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (الجدول رقم ١١)، يلاحظ أن القطاع العام يستحوذ على النصيب الأكبر من مجموع القطاعات غير النفطية حيث يمثل ما نسبته ٤٥,٥٪ في عام ٢٠١٩. ثم يلي ذلك بفارق شاسع، مجموع القطاع المالي والعقاري والتصنيع، حيث شكّل في مجموعه ما يقارب من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتجدر الإشارة إلى أن دور قطاع السياحة في النمو الاقتصادي ما زال محدوداً، حيث لا يتعدى مساهمة قطاع السياحة أكثر من ٨,١٪ من الناتج المحلي

(١) النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك ٢٠٢٠ الجدول ٥,٥ صفحة ٥٢

الإجمالي غير النفطي في عام ٢٠١٩، وربما يعكس ذلك غياب المعالم السياحية الرئيسية، ولكن ربما يعكس تدني السياحة أيضاً في ظل ارتفاع القوة الشرائية للعملة الوطنية. كما هو الحال في دول مجلس التعاون الأخرى، يزخر القطاع المالي بأفضل الامكانيات الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط شريطة توفر العمالة المهارة واللازمة.

الجدول رقم ١١:

الكويت - حصة القطاع (% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩ تقديري	المتوسط ٢٠١٥-١٩
الزراعة والغابات وصيد البحر	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٠
الصناعات التحويلية	١٣,٣	١٥,٣	١٦,٢	١٥,١	١٤,٤	١٤,٩
الكهرباء والغاز وإمداد المياه	٧,٠	٧,٤	٧,٨	٧,٤	٧,٣	٧,٤
التشييد والبناء	٤,٤	٣,٨	٤,٦	٤,٧	٤,٢	٤,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٨,٠	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٣	٧,٧
الفنادق والمطاعم	٢,٠	١,٩	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨
النقل والتخزين والاتصالات	١٥,٣	١٥,١	١٢,٧	١٣,٣	١٢,٢	١٣,٧
الوساطة المالية والتأمين	١٩,٣	١٧,٦	١٨,١	١٧,٩	١٧,٤	١٨,١
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	١٦,٨	١٥,٧	١٦,١	١٦,٧	١٦,٨	١٦,٤
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي	٤٣,٢	٤٤,٤	٤٤,٩	٤٥,٥	٤٥,٥	٤٤,٧
الضرائب ناقص الإعانات	١٩,١-	١٨,٩-	١٩,٦-	١٩,٧-	١٦,٩-	١٨,٩-
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الناتج المحلي غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	٤٢,٦	٤٣,١	٤٥,٨	٤٥,٩	٤٧,٠	٤٤,٩

المصدر: مكتب الإحصاء المركزي الكويتي

٣-٢-٣ المالية العامة

السنة المالية في الكويت تبدأ في أبريل من كل عام، وبالتالي فإن بيانات المالية العامة (الجدول رقم ١٢) لا تتزامن مع التقويم مما قد يتسبب في حدوث اختلاف في بعض الأحيان عند تحليل البيانات وعند المقارنة مع الحسابات القومية وميزان المدفوعات التي تستند إلى السنة الميلادية. وتعد الزيادة في الإيرادات النفطية خلال السنة المالية الممتدة من أبريل ٢٠١٨ إلى مارس ٢٠١٩ أحد الأمثلة على ذلك. كما ذكر أعلاه، انخفضت قيمة الصادرات النفطية في عام ٢٠١٩، وبالتالي انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام ٢٠١٩. بينما كانت قيمة الصادرات النفطية مرتفعة في عام ٢٠١٨.

خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ارتفعت الإيرادات العامة إلى ٢٠,٥ مليار دينار كويتي، عند المقارنة مع ١٦,٠ مليار دينار كويتي في العام السابق. ويعود ذلك، أساساً، إلى زيادة الإيرادات النفطية حيث بلغت ١٨,٤ مليار دينار كويتي، مقابل ١٤,٤ مليار دينار كويتي في السنة المالية السابقة. ومن جهة أخرى، ارتفعت النفقات العامة إلى ٢١,٨ مليار دينار كويتي، بالمقارنة مع ١٩,٢ مليار دينار كويتي في السنة المالية السابقة. ولذلك، تراجع العجز المالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢٪ إلى ١,٣٪. وفيما يتعلق بمصادر التمويل، استمر تمويل العجز المالي من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام (حساب الخزينة الرئيسي للإيرادات النفطية ودخل الاستثمار في البلاد) بدلاً من الاقتراض المحلي حيث لا زال قانون الدين العام الجديد (الذي يهدف إلى رفع سقف الدين الحالي) قيد الانتظار في المجلس التشريعي.

الجدول رقم ١٢:

الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون دينار كويتي)

الغرض	١٥/٢٠١٤	١٦/٢٠١٥	١٧/٢٠١٦	١٨/٢٠١٧	١٩/٢٠١٨
الإيرادات	٢٤,٩	١٣,٦	١٣,١	١٦,٠	٢٠,٥
النفطية	٢٢,٥	١٢,٠	١١,٧	١٤,٤	١٨,٤
غير النفطية	٢,٤	١,٦	١,٤	١,٧	٢,١
اجمالي المصروفات	٢١,٤	١٨,٢	١٧,٧	١٩,٢	٢١,٨
المصروفات الجارية	١٩,٥	١٦,١	١٥,٥	١٦,٧	١٩,٢
الرواتب والأجور	٥,٣	٥,٥	٦,٤	٦,٧	٧,٢
السلع والخدمات	٣,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٣,٠
الإعانات	--	--	٠,٤	٠,٣	١,٤
المنح والمزايا الاجتماعية	--	--	٥,٥	٥,٨	٦,٢
النفقات الأخرى	١١,٢	٨,٤	٠,٩	١,١	١,٤
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٦
الميزان الكلي	٣,٥	٤,٦-	٤,٦-	٣,٢-	١,٣-
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار كويتي)	٣٤,٥	٣٣,٠	٣٦,٦	٤٢,٥	٤٣,٥
الميزان الكلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٠,١	١٣,٩-	١٢,٦-	٧,٥-	٣,٠-
مصروفات الأجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٥,٤	١٦,٧	١٧,٥	١٥,٨	١٦,٦

المصدر: بنك الكويت المركزي، وزارة المالية (الكويت)

ويلاحظ استحواذ بند الأجور والمرتببات على النصيب الأكبر من النفقات العامة حيث شكل ما نسبته ١٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٩. ولعل الإدارة للمالية العامة في دولة الكويت بحاجة ماسة، بصورة أكبر من أقرانها في دول مجلس التعاون، إلى التقليل من تزايد الاعتماد على العوائد النفطية وضبط تزايد الإنفاق العام. كما من شأن زيادة دخل الاستثمار واستحداث الضرائب على السلع الكمالية وفرض الضرائب الانتقائية على المنتجات الضارة مثل المشروبات المحلاة أن تؤدي إلى ضبط العجز المالي. وكذلك من شأن وضع القواعد المالية الصارمة في جانب النفقات العامة كما تفعل الدول الأخرى المنتجة للنفط (النرويج مثال جيد) تحولاً نحو الاتجاه الصحيح.

٣-٢-٣ النقود والائتمان

في عام ٢٠١٩، انخفض العرض النقدي بمفهومه الواسع بنسبة ٢,١٪. وجاء الانخفاض في العرض النقدي لعام ٢٠١٩ كمحصلة لتراجع صافي الأصول المحلية بنسبة ٤,١٪، وتصاعد صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٢,٩٪ ليعوض جزئياً بذلك الانخفاض في جانب الأصول المحلية.

الجدول رقم ١٣:

المسح النقدي (بالمليون دينار كويتي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
١٩,٢٤٢	١٨,١٢١	١٦,٤٧٢	١٦,٩٩٩	١٥,٦٣٣	(صافي) الأصول الأجنبية
١١,٢٦٧	١٠,٤٠٨	٩,٣٣٠	٨,٦٩٣	٧,٧٧٥	بنك الكويت المركزي
٧,٩٧٦	٧,٧١٣	٧,١٤٣	٨,٣٠٦	٧,٨٥٩	البنوك التجارية
١٨,٨٨٧	٢٠,٤٨٥	٢٠,٦٦٠	١٨,٧٥٩	١٨,٩٠٧	(صافي) الاصول المحلية
٦,٧٦٨-	٤٣٥٥-	٣,٤٥٢-	٤,٣٩٢-	٥١٥٣-	صافي المطلوبات على الحكومة
١,٧٥١-	(١,٥٨٤-)	(١,٧٥٥-)	(٩٧٨-)	(٨٥٤-)	(صافي) البنك المركزي
(٥٠,١٧-)	(٢,٧٧١-)	(١,٦٩٦-)	(٣,٤١٤-)	(٤,٢٩٩-)	(صافي) البنوك المحلية
٤٠,٣٥٨	٣٨,٦٦٣	٣٧,١٩٩	٣٦,١٦٩	٣٥,٣٠٢	المطلوبات على القطاع غير الحكومي
١٤٧٠٣-	١٣٨٢٣-	١٣,٠٨٧-	١٣,٠١٩-	١١٢٤٢-	(صافي) البنود الأخرى
٣٨,١٢٩	٣٨,٦٠٦	٣٧,١٣٢	٣٥,٧٥٧	٣٤,٥٤١	العرض النقدي
١٠,٤٨٩	١٠,٣٧٩	١٠,١٦٤	٩,٧٤٨	٩,٣٩٢	النقود
٢٧,٦٤٠	٢٨,٢٢٨	٢٦,٩٦٩	٢٦,٠٠٩	٢٥,١٤٨	أشباه النقود
(٢,٥٣٢)	(٢,٦١٧)	(٢,٧٣٤)	(٢,٩٢٢)	(٣,٥٩١)	الودائع بالعملة الأجنبية

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
					المساهمة النسبية للتغيرات السنوية
٢,٩	٤,٤	١,٥-	٤,٠	١,٠-	(صافي) الأصول الأجنبية
٢,٢	٢,٩	١,٨	٢,٧	٢,٤-	بنك الكويت المركزي
٠,٧	١,٥	٣,٣-	١,٣	١,٤	البنوك التجارية
٤,١-	٠,٥-	٥,٣	٠,٤-	٣,٠	(صافي) الأصول المحلية
٦,٣-	٢,٤-	٢,٦	٢,٢	٨,١-	صافي المطلوبات على الحكومة
٤,٤	٣,٩	٢,٩	٢,٥	٧,٦	المطلوبات على القطاع غير الحكومي
٢,٣-	٢,٠-	٠,٢-	٥,١-	٢,٦-	(صافي) البنود الأخرى
١,٢-	٤,٠	٣,٨	٣,٥	١,٧	العرض النقدي
٠,٣	٠,٦	١,٢	١,٠	٠,٦-	النقود
١,٥-	٣,٤	٢,٧	٢,٥	٢,٣	أشباه النقود
٠,٢-	٠,٣-	٠,٥-	١,٩-	٢,١	الودائع بالعملات الأجنبية
					النسبة المئوية للتغيرات السنوية
٦,٢	١٠,٠	٣,١-	٨,٧	٢,١-	(صافي) الأصول الأجنبية
٨,٢	١١,٦	٧,٣	١١,٨	٩,٥-	بنك الكويت المركزي
٣,٤	٨,٠	١٤,٠-	٥,٧	٦,٤	البنوك التجارية
٧,٨-	٠,٨-	١٠,١	٠,٨-	٥,١-	(صافي) الأصول المحلية
٥٥,٤-	٢٦,٢-	٢١,٤-	١٤,٨-	١١٣,٤	صافي المطلوبات على الحكومة
٤,٤	٣,٩	٢,٨	٢,٥	٧,٩	المطلوبات على القطاع غير الحكومي
٦,٤	٥,٦	٠,٥	١٥,٨	٨,٥	(صافي) البنود الأخرى
١,٢-	٤,٠	٣,٨	٣,٥	١,٧	العرض النقدي
١,١	٢,١	٤,٣	٣,٨	٢,٢-	النقود
٢,١-	٤,٧	٣,٧	٣,٤	٣,٢	أشباه النقود
٣,٢-	٤,٣-	٦,٥-	١٨,٦-	٢٤,٢	ومنها الودائع بالعملات الأجنبية

المصدر: مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠؛ التقرير الإحصائي ربع السنوي لبنك الكويت المركزي

وفيما يتعلق بصافي الأصول المحلية، فإن التراجع يعزى إلى انخفاض في كل من صافي المطلوبات على الحكومة بنسبة ٦,٣% وصافي البنود الأخرى بنسبة ٢,٣%. فيما زادت المطلوبات على القطاع غير الحكومي بصورة أقل من تراجع المطلوبات على الحكومة.

أما فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة ٦,٢٪، وهو ما يعكس تصاعد الأصول الأجنبية لكل من بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية. في حين انخفض صافي الائتمان المحلي بنسبة -٧,٨٪ بسبب الانخفاض الكبير في جانب صافي المطلوبات للحكومة بنسبة -٥٥,٤٪. ومن جهة أخرى، ارتفع الائتمان للقطاع غير الحكومي بنسبة ٤,٤٪ في عام ٢٠١٩ وهي وتيرة أعلى من المعدلات في السنوات الثلاث السابقة. أما من حيث القيمة المطلقة، فإن المطلوبات على القطاع غير الحكومي تقترب من ٦ أضعاف صافي المطلوبات للحكومة.

الجدول رقم ١٤:

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي (بالنسبة المئوية)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ٢٠١٥-١٩
التجارة	٩,٣	٩,١	٩,٥	٩,٠	٨,٤	٩,١
الصناعة	٦,١	٥,٥	٥,٣	٥,٤	٥,٢	٥,٥
التشييد	٥,٩	٦,٤	٥,٥	٥,٦	٥,٢	٥,٧
الزراعة والصيد	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المؤسسات المالية غير المصرفية	٤,٠	٤,٣	٣,٧	٢,٩	٣,١	٣,٦
الائتمان الشخصية	٤١,٩	٤٢,١	٤٢,٦	٤٢,٩	٤٢,٨	٤٢,٤
العقارات	٢٤,١	٢٢,٣	٢٢,٣	٢٢,١	٢٣,٢	٢٢,٨
النفط والغاز	١,٩	٣,١	٣,٧	٤,٦	٤,٥	٣,٦
الخدمات العامة	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
أخرى	٦,٣	٦,٨	٧,١	٧,١	٧,٣	٦,٩
إجمالي حصة الائتمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: بنك الكويت المركزي

يوضح الجدول رقم ١٤ توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية ويخلص بشكل جيد العقبات التي تواجه الكويت في الوقت الذي تسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي. ويلاحظ من الجدول ذاته استحواد التمويل الشخصي للأفراد على النصيب الأكبر من الموارد المالية إلى حد بعيد، بينما حصلت الأنشطة الصناعية على حصة ضئيلة بنسبة ٥,٢٪ في عام ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى أن حصة التمويل للأنشطة العقارية قد يعكس جزئياً توجه القطاع المصرفي نحو تمويل الأنشطة العقارية كما يدل عليه حجم التمويل حيث احتل المرتبة الثانية.

٤-٢-٣ القطاع الخارجى

في عام ٢٠١٩، تراجمت قيمة الصادرات النفطية التي تشكل ٩٠٪ من اجمالي الصادرات إلى ٥٨,٧ مليار دولار، بالمقارنة مع ٦٥,٤ مليار دولار في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار النفط والكميات المصدرة كما هو مبين أعلاه. كما استمرت الواردات في الزيادة بنفس مستوى وتيرة نموه المحقق خلال السنوات السابقة. وعليه، انخفض الفائض الهيكلي في الميزان التجاري إلى ٣٢,٥ مليار دولار مقابل ٤١,٠ مليار دولار في ٢٠١٨.

ويلاحظ أن النفط هو المحدد الرئيسي في ميزان المدفوعات ومن المرجح أن يستمر ذلك في المنظور القريب. كما يلاحظ أيضاً تزايد العجز في بند السفر، حيث بلغ ١١,١ مليار دولار في عام ٢٠١٩. وعلى صعيد التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات، ارتفع الفائض في ميزان الدخل إلى أعلى مستوى له نحو ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ ليقف نسبياً بذلك مجموع العجز في ميزان الخدمات والتحويلات الجارية. ونتيجة لتلك التطورات، ارتفع فائض الحساب الجاري إلى ٢٢,١ مليار دولار (١٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل فائض مقداره ١٩,٩ مليار دولاراً (١٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٨.

الجدول رقم ١٥:

الكويت - ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٢٢,١	١٩,٩	٩,٦	٥,١-	٤,٠	الحساب الجاري
(١٥,٨)	(١٤,١)	(٨,٠)	(٤,٦-)	(٣,٥)	(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
٣٥,٣	٤١,٠	٢٥,٧	١٩,٥	٢٨,٠	الميزان التجاري
٦٤,٨	٧٢,١	٥٥,٢	٤٦,٥	٥٤,٤	الصادرات
(٥٨,٧)	(٦٥,٣)	(٤٩,٦)	(٤١,٥)	(٤٨,٤)	الصادرات النفطية
(٦,١)	(٦,٨)	(٥,٦)	(٥,٠)	(٦,٠)	الصادرات الأخرى
٢٩,٥-	٣١,١-	٢٩,٥-	٢٧,٠-	٢٦,٥-	الواردات
١٦,٨-	٢٤,٦-	٢٠,٢-	٢٠,٠-	٢٠,٠-	الخدمات
(٢,٨-)	(٣,١-)	(٤,٢-)	(٣,٦-)	(٣,٨-)	المواصلات
(١١,١-)	(١٢,١-)	(٩,٩-)	(١١,٩-)	(١٢,٦-)	السفر
(٣,٠-)	(٩,٤-)	(٦,١-)	(٤,٦-)	(٣,٦-)	خدمات أخرى

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
١٩,٥	١٨,٤	١٨,٩	١٣,٠	١٢,٨	دخل الاستثمار
١٥,٨-	١٤,٩-	١٤,٧-	١٧,٣-	١٦,٦-	التحويلات الجارية
٠,١	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٣-	حساب الرأس المالي
٢١,٧-	١٨,٣-	١٥,٤-	٩,٢	١٠,٩-	الحساب المالي
٢,٦	٣,٥-	٨,٧-	٤,١-	٥,١-	الاستثمار المباشر
٤١,٣-	٢,٨	١٠,٣-	١٨,٨-	٣٣,١-	الحافظة المالية
١٧,٠	١٧,٦-	٣,٦	٣٢,١	٢٧,٢	الاستثمارات الأخرى
٢,٢	٢,٢	٨,٣	٠,٣-	٤,١	صافي السهو والخطأ
٢,٧	٣,٨	٢,٠	٣,٢	٢,٩-	الميزان الكلي
٢,٧-	٣,٨-	٢,٠-	٣,٢-	٢,٩	(زيادة-) الأصول الاحتياطية

المصدر: بنك الكويت المركزي، التقرير السنوي

وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي، ارتفع العجز إلى ٢١,٧ مليار دولار في ٢٠١٩ مقابل ١٨,٣ مليار دولار في العام السابق. ويعزى هذا العجز في الحساب المالي إلى حدوث عجز كبير في بند استثمارات الحافظة بلغ ٤١,٣ مليار دولار. ومن المعتاد أن تسجل الكويت عجزاً في حسابها المالي (كما هو مبين خلال السنوات السابقة باستثناء عام ٢٠١٦) نظراً إلى صافي التدفقات التجارية إلى الداخل مقابل ندرة فرص الاستثمار المحلي. كما يتم توظيف الفوائض، بشكل أفضل، في الاستثمارات الخارجية لا سيما في الأسواق الناشئة والمتقدمة.

وقد أفضت التطورات السابقة في البنود الرئيسية لميزان المدفوعات إلى تسجيل الميزان الكلي فائضاً مقداره ٢,٧ مليار دولار (١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بانخفاض من ٣,٨ مليار دولار (٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٨.

يظهر وضع الاستثمار الدولي صافي رصيد كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة من الأصول والخصوم الخارجية المثلة في المطالبات والالتزامات والأصول المالية نحو الخارج. وفي عام ٢٠١٩، أظهر وضع الاستثمار الدولي في الكويت صافي التزام نحو الداخل بلغ ١١٤,٩ مليار دولار (الجدول رقم ١٦)، حيث ارتفع رصيد الأصول الخارجية لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في الكويت ليصل إلى ٢١٠ مليار دولار، في حين ارتفع رصيد الخصوم الخارجية لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في الكويت إلى ما مقداره ٩٥ مليار دولار. مع العلم، لا تعكس هذه الأرقام وضع الاستثمار الدولي في الكويت بشكل دقيق نظراً لأنها لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.

الجدول رقم ١٦:

الكويت - مركز الاستثمار الدولي ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
الأصول					
٣٢,٩٨٦,٠	٣٢,٨١٦,٧	٣٢,٧٥٦,٥	٣٠,٢٢٨,٠	٣١,٥٨٠,٠	الاستثمار المباشر في الخارج
٢٢,٦٩٥,١	١٩,٤٨٠,٠	١٩,٠٥١,٧	١٨,١٢١,٤	١٧,٥٠٥,٦	استثمارات المحفظة
١٢,٢٦٤,٧	١١,٣٠٣,٦	١١,٣٩١,٠	١٢,٠٠٨,٦	١١,٩١١,٥	الأسهم وصناديق الاستثمار
١٠,٤٣٠,٤	٨,١٧٦,٤	٧,٦٦٠,٨	٦,١١٢,٩	٥,٥٩٤,١	سندات الدين
٤,٣٧٦,٧	٣,٧١٦,١	٤,٢٠١,٥	٣,٨٤٤,٨	٣,٦٢٦,٣	المشتقات المالية
١١٠,١٣٨,٧	١٠٤,٨٤٢,٩	١٠٢,٩٨٢,٤	٩٨,٢٤٨,١	٩١,٦٨٦,٢	الاستثمارات الأخرى
٧,٩٨٤,٠	٧,٥٢٠,٧	٧,٩٨٣,٩	٦,٠٥٣,٤	٣,٨٠٠,٥	الائتمان التجاري
٢٥,٤٤٨,٧	٢٢,٩٣٧,٧	٢٢,٦٠٠,٨	٢٠,٩٧١,٤	١٩,٧٣٤,٩	القروض
٧٤,٧٩٢,٩	٧٢,٤٥٣,٨	٧٠,٨١٨,٥	٦٩,٦٣١,٨	٦٦,٠٤١,٨	العملة والودائع
١,٩١٣,٢	١,٩٣٠,٦	١,٥٧٩,٣	١,٥٩١,٥	٢,١٠٩,١	الحسابات المدينة الأخرى
٣٩,٩٠٩,٨	٣٧,١٧١,١	٣٣,٦١٨,١	٣١,١٧٢,٨	٢٨,٣٣٣,٨	الأصول الاحتياطية (بنك الكويت المركزي)
١٠٤,٧	١٠٤,٦	١٠٥,١	١٠٣,٧	١٠٤,٦	الذهب النقدي
١,٨٦٠,١	١,٩١٢,٦	١,٨٢٨,٤	١,٨٢٧,٥	١,٩٨٧,٥	حقوق السحب الخاصة
٥٤٦,٥	٤٢٢,٤	٢٩٦,٢	٣٠٨,٩	٦٣٠,٨	المركز الاحتياطي في الصندوق
٣٧,٣٩٨,٦	٣٤,٧٣١,٦	٣١,٣٨٨,٤	٢٨,٩٣٢,٧	٢٥,٦١٠,٩	الأصول الاحتياطية الأخرى
٣٧,٣٩٨,٦	٣٤,٧٣١,٦	٣١,٣٨٨,٤	٢٨,٩٣٢,٧	٢٥,٦١٠,٩	العملة والودائع
٢١٠,١٠٦,٣	١٩٨,٠٢٦,٨	١٩٢,٦١٠,٣	١٨١,٦١٥,١	١٧٢,٧٣١,٩	إجمالي الأصول
المطلوبات					
١٤,٨٩٨,٩	١٤,٦٠١,٠	١٥,٢٠٧,١	١٤,٩٦٨,٣	١٤,٦٣٠,٢	الاستثمار المباشر في الكويت
١٥,٠٩٧,٨	١٣,٤١٤,٧	١٢,٤٥٩,٣	٣,٨٨٩,١	٣,٥٠٠,٩	استثمارات المحفظة
١,٢١٧,٢	٦١٠,٢	٢٢٨,٨	١٦٨,٥	٢٣٧,٥	الأسهم وصناديق الاستثمار
١٣,٨٨٠,٥	١٢,٨٠٤,٥	١٢,٢٣٠,٤	٣,٧٢٠,٦	٣,٢٦٣,٤	سندات الدين
٤,٧٧٩,٣	٣,٩٩٦,٧	٤,٢٧١,٩	٣,٩٢٣,٥	٣,٨٢٣,٥	المشتقات المالية
٦٠,٤٧١,٦	٥٣,٨٢٣,١	٤٦,٤٣٢,٦	٤١,٩٨٤,١	٤٠,٨٧٧,٥	استثمارات أخرى
٣٥,٧٢٧,٨	٣٤,٠٠١,٦	٢٦,٨٧٥,٤	٢٤,٨٥٢,٥	٢٣,٨١٣,٥	القروض
١٧,٧٥٩,٣	١٢,٣٩٣,١	١٢,٦٦٥,١	٩,٧٦٤,٩	١١,٠٦٢,٢	العملة والودائع
٦,٩٨٤,٥	٧,٤٢٨,٤	٦,٨٩٢,١	٧,٣٦٦,٨	٦,٠٠١,٨	حسابات دائنة أخرى
٩٥,٢٤٧,٧	٨٥,٨٣٥,٦	٧٨,٣٧١,٠	٦٤,٧٦٥,٠	٦٢,٨٣٢,١	إجمالي المطلوبات
١١٤,٨٥٨	١١٢,١٩١,٢	١١٤,٢٣٩,٤	١١٦,٨٥٠,٠	١٠٩,٨٩٩,٨	صافي مركز الاستثمار الدولي

المصدر: بنك الكويت المركزي

٣-٣ سلطنة عمان

١-٣-٣ الحسابات القومية

انخفض الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، في عمان بنسبة ٠,٨٪ في عام ٢٠١٩، مما يعكس تراجع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والذي يمثل ما نسبته ٦٠٪ من المجموع. إلى جانب ذلك، شهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٢٪. وفي جانب تطور القطاع النفطي، ارتفعت الصادرات النفطية إلى ٨٧٤,٨ مليون برميل يومي في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٨٣٣,٢ مليون برميل يومياً في العام السابق. في حين انخفض السعر المرجعي لخام عمان إلى ٦٤ دولاراً للبرميل، مقابل ٧٠,١٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٨.

الجدول رقم ١٧:

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال عماني، بالأسعار الجارية)	٢٦,٣	٢٥,٢	٢٧,١	٣٠,٧	٢٩,٣
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)	٦٨,٤	٦٥,٥	٧٠,٦	٧٩,٨	٧٦,٣
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو ٪، بالأسعار الثابتة)	٤,٧	٥,٠	٠,٣	٠,٩	٠,٨-
الناتج النفطي	٤,٤	٢,٣	١,٧-	٢,٣	٠,٢
الناتج غير النفطي	٤,٨	٦,٩	١,٦	٠,٠	١,٥-

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (عمان)

ورغم النمو الاقتصادي خلال الثلاث سنوات الماضية، غير أن معدل النمو الذي شهده الاقتصاد العماني خلال هذه الفترة كان متباطئاً حيث بلغ متوسط معدل النمو ما نسبته ١,٠٪. باستثناء تحسن معدل النمو للقطاع النفطي في عام ٢٠١٨ بنسبة ٣,٢٪، كان النمو الاقتصادي لكلا القطاعين دون مستوى نمو الناتج المحلي الذي تحقق في السنوات السابقة منذ عام ٢٠١٧، وبصورة أقل من الزيادة السكانية البالغة ٢,٩٪.

يبين الجدول رقم ١٨ البيانات القطاعية للناتج المحلي عند استبعاد القطاع النفطي. باستثناء القطاع العام، تشير البيانات إلى أن المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي هو كل من قطاع التصنيع والتجارة والبناء، بشكل أساسي، حيث شكل هذا القطاع في مجموعه ما نسبته ٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. على الرغم من عمقها التاريخي الغني والمناظر الطبيعية الجذابة في سلطنة عمان، لا تمثل السياحة سوى ١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

الجدول رقم ١٨:

عمان حصة القطاع (%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، ٢٠١٥-٢٠١٩

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ١٩-٢٠١٥
الزراعة والغابات وصيد البحر	٣,١	٣,٢	٣,٤	٤,٣	٤,٥	٣,٧
التعدين والمحاجر باستثناء النفط	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٩	٠,٨
الصناعات التحويلية	١٦,٢	١٥,٨	١٥,٨	١٧,٤	١٨,٥	١٦,٧
الكهرباء والغاز وإمداد المياه	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٤,٥	٣,٦
البناء والتشييد	١٢,٨	١٣,٥	١٢,٩	١١,٩	١١,٥	١٢,٥
تجارة الجملة والتجزئة	١٤,٢	١٣,٩	١٤,٢	١٣,٣	١٢,٤	١٣,٦
الفنادق والمطاعم	١,٦	١,٨	١,٧	١,٧	١,٩	١,٧
النقل والتخزين والاتصالات	١١,٠	١٠,٣	١١,٢	١٠,٨	١٠,٩	١٠,٨
الوساطة المالية والتأمين	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٩,٢	٩,٣	٩,٣
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	٧,٤	٧,١	٧,١	٧,٤	٧,٦	٧,٣
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٦	١٧,٨	١٨,١	١٧,٦
التعليم	٨,٦	٨,٢	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٨,٣
الصحة	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٣
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى	٢,٢	٢,١	٢,١	١,٨	١,٩	٢,٠
الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨
خدمات المصرفية الضمنية	٤,٦-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٩-
الضرائب ناقص الإعانات	٧,٦-	٦,٧-	٧,٦-	٨,٧-	١٠,٩-	٨,٣-
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٥٧,٦	٥٨,٢	٥٩,٦	٥٩,٠	٥٨,٦	٥٨,٦

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (عمان)

أما بالنسبة لتطور بنود الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي، شكل الاستهلاك النهائي والاستثمار ما نسبته ٥٨٪ و ١٨,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، سجلت صادرات من السلع والخدمات مستويات عالية نسبياً حيث بلغ المتوسط خلال الفترة نحو ٥٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك سجلت الواردات مستويات مرتفعة بلغت ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما حد من التأثير الإيجابي لصافي الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما مثل صافي الصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ١٨,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩.

الجدول رقم ١٩:

سلطنة عمان، الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)

متوسط ١٩-٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٥٨,٠	٥٩,٨	٥٨,٩	٥٨,١	٥٥,١	٥٨,٢	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي:
٣٧,٥	٣٩,٥	٣٨,٩	٣٨,٤	٣٥,٥	٣٥,٣	الاستهلاك الخاص
٢٠,٤	٢٠,٢	٢٠,٠	١٩,٦	١٩,٥	٢٢,٧	الاستهلاك الحكومي
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	استهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح
٢٦,٣	٢٤,٦	٢٥,٤	٢٧,١	٢٨,٤	٢٥,٧	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
١٨,٧	١٧,١	١٧,٩	١٩,٦	٢٠,١	١٨,٨	التشييد
٣,٩	٣,٤	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٣,٦	الآلات والمعدات
٣,٧	٤,١	٣,٩	٣,٦	٣,٦	٣,٣	رأس المال الثابت غير المادي
٠,٢	٣,٠-	٠,٤	٣,١	١,٥-	٢,١	التغيير في المخزون
١٥,٥	١٨,٥	١٥,٢	١١,٦	١٨,٠	١٤,٠	صافي الصادرات من السلع والخدمات
٥٥,٢	٥٨,٣	٥٤,٩	٥٣,٠	٥٣,٨	٥٦,٠	الصادرات من السلع والخدمات
٣٩,٧-	٣٩,٨-	٣٩,٦-	٤١,٤-	٣٥,٨-	٤١,٩-	الواردات من السلع والخدمات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (عمان)

٣-٣-٣ المالية العامة

لا تتوفر إحصاءات المالية العامة لسلطنة عمان والبحرين في قاعدة البيانات التابع لصندوق النقد الدولي، مما يصعب من الوصول إلى البيانات المالية، وفقاً للمعايير الدولية، من قبل العموم. وبرغم من الجهود الوطنية لتعزيز عملية نشر البيانات، غير أن البيانات الواردة من المصادر الوطنية قد تكون غير قابلة للمقارنات الدولية، وبالتالي فهي ليست بديلاً مثالياً.

طبقاً للبيانات المتاحة عن التطورات المالية للموازنة العامة، انخفضت الإيرادات العامة قليلاً إلى ١٠,٤ مليار ريال عماني في عام ٢٠١٩ (٣٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالمقارنة مع ١٠,٩ مليار ريال عماني (٣٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام السابق، وهو ما يعكس بشكل أساسي تراجع العوائد النفطية. وانخفضت الإيرادات النفطية إلى ٦,٢ مليار ريال عماني، مقابل ٦,٥ مليار ريال عماني في العام السابق. كما تمثل الإيرادات النفطية ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي الإيرادات خلال الفترة السابقة. في حين احتلت الإيرادات من الغاز الطبيعي المرتبة الثانية في الإيرادات العامة، حيث شكل إجمالي الإيرادات من النفط والغاز الطبيعي ما نسبته ٧٦,٢٪ من الإيرادات العامة في عام ٢٠١٩.

الجدول رقم ٢٠:

الإحصائيات المالية الحكومية، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون ريال عماني)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
١٠,٤	١٠,٩	٨,٥	٧,٥	٩,١	الإيرادات
٦,٢	٦,٥	٤,٧	٣,٧	٥,٧	١- صافي إيرادات النفط
١,٨	٢,١	١,٥	١,٥	١,٥	٢- إيرادات الغاز الطبيعي
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٣- الرسوم الجمركية
٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٤- ضريبة دخل الشركات
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٥- إيرادات رأسمالية
١,٦	١,٥	١,٥	١,٦	١,٢	٦- إيرادات أخرى
١٣,١	١٣,٦	١٢,٣	١٤,١	١٣,٧	٧- الإنفاق العام
٨,٤	٩,٨	٨,٩	٩,١	٩,٢	٨- المصروفات الجارية
٢,٩	٣,٩	٣,٥	٤,١	٣,٩	- الدفاع والأمن
٤,١	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٤,٧	- الوزارات المدنية
٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٠	- الفوائد على القروض
٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	- مصروفات إنتاج النفط
٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	- مصروفات إنتاج الغاز
٢,٣	٢,٩	٢,٧	٢,٨	٣,٣	٩- مصروفات الاستثمار
١,١	١,٢	١,٣	١,٢	١,٨	- نفقات تطوير الوزارات المدنية
٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٨	- مصروفات إنتاج النفط
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	- المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية
٠,٥	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٧	- مصروفات إنتاج الغاز
٠,٨	٠,٩	٠,٧	٠,٦	١,٢	١٠- المشاركة والدعم
١,٥	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٠	١١- مصاريف فعلية قيد التسوية
٢,٧-	٢,٧-	٣,٨-	٦,٦-	٤,٦-	فائض (+) أو عجز (-)
٩,٠-	٨,٦-	١٣,٩-	٢٦,١-	١٧,٦-	العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
٢,٥	٣,٦	٥,٠	٥,٨	١,٤	وسائل التمويل
١,٧	٢,٩	٤,١	٣,٩	٠,٣	- صافي القروض
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٧	- صافي القروض المحلية
٠,٤	٠,٣	٠,٥	١,٥	٠,٠	- التمويل من الاحتياطي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	- صافي المنح
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	- استخدام حسابات الفائض من السنوات السابقة
٠,٢-	١,٠	١,٢	٠,٨-	٣,٢-	الفائض أو العجز المتبقي

المصدر: وزارة المالية (عمان)

وفي جانب النفقات، انخفضت النفقات العامة نسبياً إلى ١٣,١ مليار ريال عماني (٤٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالمقارنة مع ١٣,٦ مليار ريال عماني (٤٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٨. ولذلك، بلغ العجز المالي نحو ٢,٧ مليار ريال عماني (٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يعادل العجز المالي في عام ٢٠١٨ وقدره ٢,٧ مليار ريال عماني (٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). على الرغم من ارتفاع العجز المالي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بشكل طفيف عما كان عليه في ٢٠١٨، إلا أن ذلك يعد تحسناً ملحوظاً في أداء المالية العامة لاسيما عند المقارنة بالعجز المالي في ٢٠١٦ وقدره ٦,٦ مليار ريال عماني (٢٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي). تجدر الإشارة بأن بيان النفقات العامة وفقاً لتصنيف الاقتصاد غير متوفر، ومن الصعب إجراء المقارنات الإحصائية. بشكل عام، تحملت النفقات الجارية والرأسمالية، في الغالب، العبء من ضبط وترشيد الإنفاق العام، حيث انخفضت، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي من ٣٤,٨٪ و ١٢,٦٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٢٨,٨٪ و ٨,٠٪ في عام ٢٠١٩. أما بالنسبة لمصادر تمويل العجز، فقد تم تمويل حوالي ٦٢٪ من العجز عن طريق الاقتراض من المصادر الخارجية، مما يشير إلى تزايد مصروفات الفوائد الخارجية في الميزانية العامة خلال السنوات القادمة.

٣-٣-٣ النقود والائتمان

كما هو مبين في الجدول رقم ٢١ أدناه، شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (م٢) ارتفاعاً بنسبة ٢٪. وجاء هذا الارتفاع في عرض النقد كمحصلة لانخفاض صافي الأصول المحلية بنسبة ١٪، وارتفاع صافي الأصول المحلية بنسبة ٣٪. وهو ما يعكس بدوره محصلة الأثر التوسعي الناجم عن زيادة الائتمان المحلي بدلاً من تراكم صافي الأصول الأجنبية.

وفيما يتعلق بصافي الأصول المحلية، يرجع الارتفاع بشكل جزئي إلى زيادة المطلوبات على القطاع الخاص بمقدار ٢٣ مليار ريال عماني، بينما تراجع صافي المطلوبات على الحكومة بمقدار ٤,٦ مليار ريال عماني. كما يلاحظ استمرار تلك الاتجاهات النقدية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩: كما تشير البيانات إلى استمرار تراجع صافي المطلوبات على الحكومة مع تزايد الودائع الحكومية في النظام المصرفي (ربما يعكس تزايد الاقتراض الخارجي)، بينما تباطأت وتيرة زيادة المطلوبات على القطاع الخاص. كما هو مبين في الجزء السفلي من الجدول رقم ٢١، ارتفعت المطلوبات على القطاع الخاص بنسبة ١٣,٩٪ في عام ٢٠١٥، مقابل ٥,١٪ في عام ٢٠١٨ و ٢,٧٪ في عام ٢٠١٩. وبالنظر إلى ذلك، يتبين أن الحكومة اتجهت نحو التقليل من الاعتماد على المصادر الداخلية في تمويل عجز الموازنة العامة.

الجدول رقم ٢١:

المسح النقدي: ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار ريال عمانى ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٥,٠	٥,١	٤,٣	٤,٦	٤,٦	(صافي) الأصول الأجنبية
٥,٧	٦,٠	٥,٣	٥,٧	٦,٦	(صافي) البنك المركزي
٠,٨-	٠,٩-	٠,٩-	١,١-	٢,٠-	(صافي) البنوك
١٢,٨	١٢,٣	١١,٧	١٠,٩	١٠,٥	صافي الأصول المحلية
٢٣,٠	٢٢,٣	٢١,٣	٢٠,٠	١٨,٢	المطلوبات على القطاع الخاص
٤,٦-	٥,٠-	٤,٦-	٤,٥-	٣,٢-	(صافي) المطلوبات على الحكومة
٣,٤	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٦	(ط) المطلوبات على الحكومة
٨,٠	٧,٩	٧,١	٧,١	٥,٩	(٢) الودائع الحكومية
٠,٦-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢	(صافي) البنك المركزي
٤,٠-	٤,٦-	٤,٤-	٤,١-	٣,٤-	مؤسسات الإيداع الأخرى
٢,٧	٢,٧	٢,٣	٢,١	٢,٠	المطلوبات على المؤسسات العامة
٨,٢	٧,٧	٧,٣	٦,٧	٦,٤	البنود الأخرى
٥,٣	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٥,٤	العرض النقدي م١
١٢,٤	١٢,٥	١١,١	١٠,٤	٩,٨	أشباه النقود
١٧,٨	١٧,٤	١٦,١	١٥,٤	١٥,١	العرض النقدي م٢
					المساهمة النسبية للتغيرات السنوية
١,٠-	٤,٧	١,٥-	٠,٣-	١٢,٨-	(صافي) الأصول الأجنبية
١,٦-	٤,٣	٢,٥-	٦,٤-	٣,١	(صافي) البنك المركزي
٠,٦	٠,٤	١,٠	٦,١	١٥,٩-	(صافي) البنوك
٣,٠	٣,٠	٥,٦	٢,١	٢١,٩	صافي الأصول المحلية
٣,٥	٦,٢	٧,٩	١١,٧	١٤,٧	المطلوبات على القطاع الخاص
٢,٣	٢,٦-	٠,٣-	٨,٦-	١٠,٥	(صافي) المطلوبات على الحكومة
٣,٢	١,٧	٠,٠	٠,٦-	١١,٨	(ط) المطلوبات على الحكومة

١,٠	٤,٣	٠,٣	٨,٠	١,٤	(٢) الودائع الحكومية
٠,٩-	١,٤-	١,٤	٤,٠-	٣,٥	(صافي) البنك المركزي
٣,٢	١,١-	١,٧-	٤,٦-	٧,٠	مؤسسات الإيداع الأخرى
٠,٣	١,٩	١,٥	٠,٨	٠,٢-	المطلوبات على المؤسسات العامة
٣,٠	٢,٥	٣,٦	١,٨	٣,٠	البنود الأخرى
٢,٣	٠,١-	٠,٢-	٢,٥-	٣,٧	العرض النقدي ١م
٠,٤-	٧,٧	٤,٣	٤,٣	٥,٤	أشباه النقود
٢,٠	٧,٧	٤,٠	١,٨	٩,١	المعروض النقدي ٢م
					النسبة المئوية للتغيرات السنوية
٣,٦-	١٨,٩	٥,٤-	٠,٩-	٢٩,٦-	(صافي) الأصول الأجنبية
٤,٧-	١٤,١	٧,١-	١٤,٨-	٧,٧	(صافي) البنك المركزي
١١,٥-	٧,٩-	١٣,٩-	٤٦,٣-	٦٥٢,٣-	(صافي) البنوك
٤,٤	٤,٤	٨,٢	٣,٠	٤٥,٩	صافي الأصول المحلية
٢,٧	٥,١	٦,٤	٩,٩	١٣,٩	المطلوبات على القطاع الخاص
٧,٩-	٩,٨	١,٠	٤١,٠	٣٣,٠-	(صافي) المطلوبات على الحكومة
٢٠,١	١١,٣	٠,٣	٣,٥-	٢١٤,٨	(ط) المطلوبات على الحكومة
٢,١	١٠,٤	٠,٨	٢١,١	٣,٧	(٢) الودائع الحكومية
٣٥,١	١٢٠,٢	٥١,٨-	٣٣٦,١-	١٥٤,٣-	(صافي) البنك المركزي
١٢,٢-	٤,٦	٦,٦	٢٠,٧	٢٣,٨-	مؤسسات الإيداع الأخرى
٢,٣	١٣,٩	١١,٥	٥,٩	١,٧-	المطلوبات على المؤسسات العامة
٧,٠	٦,٠	٨,٦	٤,٣	٧,٧	البنود الأخرى
٨,٤	٠,٢-	٠,٨-	٧,٣-	١١,٧	العرض النقدي ١م
٠,٥-	١٢,١	٦,٥	٦,٨	٩,١	أشباه النقود
٢,٠	٨,٣	٤,٢	١,٨	١٠,٠	العرض النقدي ٢م

المصدر: البنك المركزي العماني

أما على صعيد التوزيع الائتماني كما هو مبين في الجدول رقم ٢٢، يلاحظ أن القروض الاستهلاكية تمثل النصيب الأكبر، حتى الآن، من إجمالي الائتمان بنسبة ٤٠,٣ ٪ خلال الفترة. في حين يشير التوزيع الائتماني إلى أن النسبة الباقية من إجمالي الائتمان والبالغة ٦٠٪ تركزت في جانب القطاع الخاص، حيث توزعت تلك النسبة بين مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية (على سبيل المثال، البناء: ١١,٤ ٪؛ الخدمات: ٨,٧ ٪؛ التصنيع: ٧,٦ ٪ إلخ).

الجدول رقم ٢٢:

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (النسبة المئوية)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ١٩-٢٠١٥
التجارة	٦,٠	٥,٤	٤,٩	٤,٥	٤,٠	٤,٩
الاستيراد	٥,٩	٥,٣	٤,٨	٤,٤	٣,٩	٤,٨
التصدير	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
تجارة الجملة والتجزئة	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٣,٨	٤,٢	٣,٧
التعدين واستغلال المحاجر	٤,٤	٤,١	٤,٥	٣,٩	٤,٣	٤,٢
التشييد	١١,٤	١٢,٩	١١,٢	١١,٠	١٠,٩	١١,٤
التصنيع	٨,٠	٧,٠	٦,٨	٧,٦	٨,٤	٧,٦
الكهرباء والغاز والمياه	٤,١	٣,٦	٤,٠	٤,٢	٥,٠	٤,٢
النقل والمواصلات	٥,٥	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٤,٩
المؤسسات المالية	٥,٠	٤,٦	٤,٣	٤,٨	٤,٨	٤,٧
الخدمات	٨,٢	٨,٠	٨,٩	٩,٩	٨,٥	٨,٧
القطاع الحكومي	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٣
القروض الشخصية	٤٠,٠	٤١,٢	٤١,٠	٣٩,٩	٣٩,٧	٤٠,٣
الزراعة والأنشطة المرتبطة بها	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢
الإقراض لغير المواطنين	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٢	١,٢
جميع البنود الأخرى	٢,٥	٣,٤	٤,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٦
إجمالي حصة الائتمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي العماني

٣-٣-٤ القطاع الخارجي

في عام ٢٠١٩، شهد العجز في ميزان الحساب الجاري انخفاضاً نسبياً ليصل إلى ٤,١ مليار دولار (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالمقارنة مع ٤,٣ مليار دولار (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. كما يلاحظ تزايد وتيرة التحسن في الحساب الجاري لسلطنة عمان، حيث بلغت نسبة العجز في الحساب الجاري رقماً في خانة العشرات في العام الماضي بينما بلغت رقماً في خانة الآحاد نتيجة لزيادة قيمة الصادرات النفطية. كما هو بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، يلعب إعادة التصدير دوراً متنامياً في إجمالي الصادرات، حيث يشكل ما نسبته ١٠٪ من إجمالي الصادرات. كما ارتفع الفائض في الميزان التجاري بشكل ملحوظ ليصل إلى ١٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٩.

الجدول رقم ٣٣:

عمان - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الحساب الجاري	١٠,٩-	١٢,٥-	١١,٠-	٤,٣-	٤,١-
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	١٦,٠-	١٩,١-	١٥,٦-	٥,٤-	٥,٤-
(١) البضائع	٩,١	٦,٣	٨,٨	١٨,١	١٨,٢
الصادرات	٣٥,٧	٢٧,٥	٣٢,٩	٤١,٧	٣٨,٧
النفط	١٧,٩	١٣,٣	١٦,١	٢٢,٨	٢٢,١
الغاز الطبيعي	٣,٣	٢,٦	٣,٠	٤,٥	٤,٤
الصادرات الأخرى	٧,٨	٦,٢	٨,٣	٩,٧	٨,٤
إعادة التصدير	٦,٧	٥,٣	٥,٥	٤,٨	٣,٨
الواردات	٢٦,٦-	٢١,٣-	٢٤,١-	٢٣,٦-	٢٠,٥-
(٢) الخدمات	٦,٨-	٦,٤-	٦,٨-	٧,١-	٧,١-
الخدمات (الاتئمان)	٣,٤	٣,٥	٤,٠	٤,٦	٥,٠
السفر	١,٥	١,٦	١,٧	١,٨	١,٨
المواصلات	١,٣	١,٣	١,٧	٢,٢	٢,٥
التأمين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الاتصالات	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢
الخدمات الأخرى	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥
الخدمات (مدين)	١٠,٢-	٩,٩-	١٠,٨-	١١,٧-	١٢,١-
السفر	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٦-
المواصلات	٣,٩-	٣,٥-	٤,١-	٤,٥-	٤,٤-
التأمين	١,٠-	٠,٩-	١,٠-	١,١-	١,١-

٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	الاتصالات
٣,٨-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٤-	الخدمات الأخرى
١١,١	١٠,٩	٢,٠	٠,٢-	٢,٣	ميزان السلع والخدمات (١ + ٢)
٦,١-	٥,٣-	٣,٢-	٢,١-	٢,٢-	(٣) صافي دخل الاستثمار
٩,١-	١٠,٠-	٩,٨-	١٠,٣-	١١,٠-	(٤) صافي التحويلات الجارية
٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٥	(٥) الحساب الرأسمالي
٣,٤	٧,٧	٨,٦	٣,٧	١١,٥	(٦) الحساب المالي
٢,٨	٥,٢	٠,٥	١,٩	٢,٥-	الاستثمار الأجنبي المباشر
٠,٦-	٠,٧-	٢,٤-	٠,٤-	٠,٣-	الأصول (الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج)
٣,٤	٥,٩	٢,٩	٢,٣	٢,٢-	المطلوبات (الاستثمار الأجنبي المباشر في عمان)
١,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٠	٠,٩	(صافي) استثمار المحفظة
١,٩-	١,٨-	١,٤-	٠,٤	١,٢-	الأصول
٣,١	٨,٦	٧,٧	٤,٦	٢,٠	المطلوبات
٠,٦-	٤,٤-	١,٨	٣,٢-	١٣,١	الاستثمارات الأخرى
٣,٩-	٣,٠-	٢,٤-	٢,١-	٧,١	الأصول
٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١-	الائتمان التجاري والحسابات المدينة الأخرى
٠,٩-	٠,٢-	٠,١	٠,٨	٠,٣	العملة والودائع
٢,٦-	٢,٢-	٢,٠-	٢,٥-	٦,٩	الأصول الأخرى
٣,٣	١,٤-	٤,٢	١,١-	٦,١	المطلوبات
٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,١	الائتمان التجاري والحسابات الدائنة الأخرى
١,١	١,٢	٠,٣-	٥,٥-	٥,٣	العملة والودائع
٢,٧	٢,٠-	٥,١	٤,٨	٠,٦	القروض
٠,٦	٠,٣-	٢,٤	٥,٠	٠,٨	(صافي) الحكومة العامة
٢,١	١,٦-	٢,٧	٠,٢-	٠,٢-	القطاعات الأخرى
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٠	المطلوبات الأخرى
٠,٨-	٠,٩-	٠,٧-	١,١-	٠,٥-	صافي السهو والخطأ
١,٤-	٢,٦	٢,٨-	٩,٤-	٠,٦	الميزان الكلي
١,٤	٢,٦-	٢,٨	٩,٤	٠,٦-	الأصول الاحتياطية
٠,٨	١,٨-	١,٣	٢,٥	١,٤-	البنك المركزي
٠,٦	٠,٧-	١,٥	٦,٩	٠,٨	الاحتياطيات الحكومية

المصدر: البنك المركزي العماني

وفيما يتعلق بالبنود الأخرى في الحساب الجاري، سجل مجموع حساب الخدمات والتحويلات عجزاً هيكلياً غير أن ذلك دون مستوى دول مجلس التعاون الأخرى، وهو ما يعكس على الأرجح عدداً أقل من العمالة الأجنبية في سلطنة عمان. كما استمر العجز في حساب دخل الاستثمار، على عكس أغلب دول مجلس التعاون، حيث ارتفع إلى ٦,١ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وهو ما يعكس ارتفاع عوائد الاستثمار المحولة إلى الخارج. ونتيجة لذلك، سجل الحساب الجاري عجزاً نظراً لارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل والتحويلات بصورة أكبر من ارتفاع الفائض في الميزان التجاري، وعلى الرغم من ذلك فهو دون المستويات للسنوات السابقة.

ومن ناحية أخرى عكست إحصاءات ميزان المدفوعات تباين آخر مع دول مجلس التعاون، حيث عادةً ما يحقق الحساب المالي فوائض وهو ما يعكس زيادة صافي التدفقات الاستثمارية إلى الداخل من قبل غير المقيمين. في عام ٢٠١٩، انخفض الفائض في الحساب المالي إلى ٣,٤ مليار دولار، بالمقارنة مع ٧,٧ مليار دولار في العام السابق، ويعود نقص الفائض إلى انخفاض الاستثمارات في الداخل. وجاء انخفاض التدفقات الاستثمارات نتيجة، بشكل أساسي، لانخفاض استثمارات الحافظة داخل عمان من ٨,٦ مليار دولار في ٢٠١٨ إلى ٣,١ مليار دولار وجزئياً إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر (انخفضت التدفقات الداخلة بمقدار ٢,٥ مليار دولار من ٥,٩ مليار دولار إلى ٣,٤ مليار دولار).

ولم يتمكن الفائض المحدود في الحساب المالي من تعويض العجز المتزايد في الحساب الجاري. ونتيجة لذلك، سجل الميزان الكلي عجزاً بمقدار ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع فائض بمقدار ٢,٦ مليار دولار في العام السابق. ويبدل العجز في بند صافي السهو والخطأ إما إلى تقدير التدفقات الداخلة بصورة أكبر أو تقدير التدفقات الخارجة بصورة أصغر. وقد انعكس العجز في الميزان الكلي على انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لكل من البنك المركزي والحكومة، حيث انخفضت على التوالي بمقدار ٠,٨ مليار دولار و ٠,٦ مليار دولار.

٣-٤ قطر

٣-٤-١ الحسابات القومية

في عام ٢٠١٩، شهد الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، نمواً طفيفاً بنسبة ٠,٨٪، مقابل ٢,١٪ في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي (الجدول رقم ٢٤) على الرغم من زيادة حجم الإنتاج وكمية الصادرات. وفي جانب القطاع النفطي، انخفض حجم الإنتاج النفطي لكن تظل مساهمته محدودة في الناتج المحلي بالمقارنة مع حجم إنتاج الغاز الطبيعي. في عام ٢٠١٩، شكلت الصادرات من الغاز الطبيعي في قطر ما نسبته ٢٢,١٪ من إجمالي الصادرات العالمية، بالمقارنة مع ٢٪ بالنسبة للصادرات النفطية. وفي المقابل، ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة أكبر من انخفاض القطاع النفطي، حيث ارتفع بنسبة ٢,٤٪ ليعوض عن المساهمة السلبية للقطاع النفطي في نمو الناتج المحلي أو التراجع في القطاع النفطي.

الجدول رقم ٢٤:

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، ٢٠١٥-٢٠١٩

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال قطري، بالأسعار الجارية)	٥٨٨,٧	٥٥٢,٣	٥٨٦,٤	٦٦٧,٣	٦٤٠,٠
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)	١٦١,٧	١٥١,٧	١٦١,١	١٨٣,٣	١٧٥,٨
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو ٪، بالأسعار الثابتة)	٤,٨	٣,١	١,٥-	١,٢	٠,٨
الناتج النفطي	٠,٨-	٠,٨-	٢,٣-	٠,٣-	١,٨-
الناتج غير النفطي	٩,١	٥,٨	١,٠-	٢,٢	٢,٤

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء (قطر)

أما على صعيد التوزيع القطاعي للناتج المحلي غير النفطي، يوضح الجدول رقم ٢٥ المساهمة النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ويشير التوزيع القطاعي بأن قطاع البناء والتشييد كان له النصيب الأوفر من إجمالي الناتج المحلي نظراً لإقبال دولة قطر على المرحلة الأخيرة من استعداداتها لاستضافة كأس العالم. خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، احتل قطاع التشييد المرتبة الأولى، حيث بلغ متوسطه ١٩,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وجاء القطاع العام في المرتبة الثانية بنسبة ١٨,١٪ ثم الصناعات التحويلية بنسبة ١٣,٢٪. في حين يشكل مجموع القطاعات غير النفطية ما يربو عن ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، غير أن ذلك يعود جزئياً إلى مساهمة القطاع العام (حوالي ١٨٪) كما هو موضح في الجدول رقم ٢٥). وتجدر الإشارة إلى أن دور القطاع الصناعي والمالي عموماً والسياحة خصوصاً (تمثل ١,٣٪ من الناتج المحلي) مازال محدوداً، وتعد زيادة الأهمية النسبية لتلك القطاعات في الناتج المحلي من أبرز التحديات التي تواجهه السلطات الوطنية على المدى المتوسط.

الجدول رقم ٢٥:

قطر - حصة القطاع، ٢٠١٥-٢٠١٩ (% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ١٩-٢٠١٥
الزراعة والغابات وصيد البحر	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣
الصناعات التحويلية	١٣,٥	١٢,٩	١٢,٩	١٣,٥	١٣,٠	١٣,٢
الكهرباء والغاز وإمداد المياه	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٦	١,٤
البناء والتشييد	١٦,٤	١٩,٩	٢٠,٥	٢٠,٣	١٩,٥	١٩,٣
تجارة الجملة والتجزئة	١٤,٧	١٢,٤	١٢,٣	١٢,٢	١١,٩	١٢,٧
الفنادق والمطاعم	١,٤	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٣
النقل والتخزين	٥,٨	٦,٠	٦,١	٦,٤	٦,٨	٦,٢
المعلومات والاتصالات	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٤
الوساطة المالية والتأمين	١١,٥	١١,٩	١٢,٥	١٢,١	١٢,١	١٢,٠
العقارات	٩,٧	٩,٧	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٤	١٠,١
الأنشطة المهنية والعلمية (نقل المعرفة)	٥,٤	٥,٤	٥,٥	٥,٢	٥,٠	٥,٣
الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي	١٢,٦	١١,٦	١٠,٣	١١,٩	١٢,٣	١١,٧
التعليم	٣,١	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٢,٧	٣,٠
الصحة والعمل الاجتماعي	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٩	٣,٣	٣,٤
الفنون والترفيه والثقافة وما إلى ذلك.	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٠	٢,١	٢,٢
الخدمات الشخصية والمنزلية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
خدمات المصرفية الضمنية	٥,٥-	٥,٦-	٦,٤-	٦,٥-	٦,٧-	٦,١-
الضرائب ناقص الإعانات	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٥
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٥٨,٥	٦٠,١	٦٠,٤	٦١,٠	٦٢,٠	٦٠,٤
الأنشطة الحكومية	١٩,٠	١٨,٤	١٧,٣	١٧,٤	١٨,٣	١٨,١

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء (قطر)

أما بالنسبة لأوجه الإنفاق على الناتج المحلي، يبين الجدول رقم ٢٦ الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق الرئيسية. وتشير البيانات إلى أن النمو الاقتصادي كان مدفوعاً، حسب الأهمية، بالصادرات والاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الاستثمار) على مدى السنوات الخمس الماضية. كما يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبة لتكوين رأس المال الثابت، على غير المعتاد، ويعود ذلك إلى استمرار الإنفاق على التشييد وبناء المرافق الرياضية والبنية التحتية الأخرى حيث تستعد قطر لاستضافة كأس العالم في عام ٢٠٢٢. وبالرغم من أن الاستهلاك العام والخاص ساهم بأثر إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن أهميته النسبية في الناتج المحلي ما زالت محدودة نسبياً لاسيما عند المقارنة مع باقي دول مجلس التعاون.

الجدول رقم ٢٦:

قطر - الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (بالنسبة المئوية)

متوسط ١٩-٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٤٢,٥	٤٣,٠	٣٩,٣	٤٣,١	٤٥,٣	٤٢,٥	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي
١٨,٤	١٨,٥	١٦,٣	١٧,٦	١٩,٥	٢٠,٢	القطاع الحكومي
٢٤,٢	٢٤,٥	٢٣,٠	٢٥,٥	٢٥,٧	٢٢,٣	الخاص
...	التغير في المخزون
٤٢,٢	٤٢,٦	٤٠,٧	٤٢,٦	٤٨,٩	٣٧,١	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٥٣,٣	٥٢,٣	٥٥,٩	٥٢,٩	٤٧,٧	٥٧,١	الصادرات من السلع والخدمات
٣٨,١	٣٨,٠	٣٥,٩	٣٨,٦	٤١,٨	٣٦,٦	الواردات من السلع والخدمات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	إجمالي الناتج المحلي

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء (قطر)

٣-٤-٢ المالية العامة

شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً نسبياً بنسبة ٤,١٪ في عام ٢٠١٩ على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية، حيث ارتفعت الإيرادات من الغاز الطبيعي المسال (LNG) بنسبة ٥٪. ويرجع ذلك إلى التطورات في بنود الإيرادات الرئيسية، حيث أدى تزايد الإيرادات الاستثمارية والضريبية إلى ارتفاع مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، ليشكل ما نسبته ٥٦,٣٪ في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع الإيرادات النفطية بنسبة ٣٧,٧٪. وهو ما يعكس الجهود الرامية إلى تنويع مصادر الدخل العام بعيداً عن الإيرادات النفطية مما تشكل بذلك مثلاً يحتذى به من قبل دول مجلس التعاون.

الجدول رقم ٢٧: الإحصائيات المالية الحكومية ٢٠١٥ - ٢٠١٩
(مليار ريال قطري ما لم يذكر خلاف ذلك)

نسبة الزيادة في ٢٠١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٤,١	٢٣١,٣	٢٢٢,١	١٦٣,٣	١٧٠,٨	٢٥٦,٣	الإيرادات
١٠,٨-	٣٩,٦	٤٤,٤	٣٤,٠	٢٩,٤	٦١,٣	النفط
٤,٦	٤٧,٧	٤٥,٦	١٤,٨	١١,٦	٤٢,٦	ذات الصلة بالغاز الطبيعي المسال
٦,٨	٩٤,٥	٨٨,٥	٧٤,٠	٨٤,٨	١٠٢,٣	دخل الاستثمار من المؤسسات العامة
٢٠,٩	٣٥,٨	٢٩,٦	٢٦,٥	٣١,٥	٣٧,١	دخل ضرائب الشركات
٢,١-	١٣,٧	١٤,٠	١٤,٠	١٣,٥	١٣,٠	الإيرادات الأخرى
١,٥	٢٠٩,٨	٢٠٦,٧	٢٠٣,٢	٢٢١,٦	٢٤٩,٠	المصروفات
١٠,٤	١٢٠,٧	١٠٩,٣	١١٣,٢	١١٨,٩	١٦٧,٧	الجارية
٢,٥	٥٧,١	٥٥,٧	٥٣,١	٥٩,٢	٤٥,٠	الرواتب والأجور
٤,٨	١٥,٢	١٤,٥	١٤,١	١٣,٩	١٨,٦	السلع والخدمات
١٠,٢	١٠,٨	٩,٨	٨,٢	٨,٢	٨,٨	مدفوعات الفوائد
٠,٠	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٤,٧	المنح الخارجية
٢٩,٥	٣٦,٤	٢٨,١	٣٦,٦	٣٦,٤	٩٠,٦	النفقات الأخرى
٨,٥-	٨٩,١	٩٧,٤	٩٠,٠	١٠٢,٧	٨١,٣	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٣٩,٦	٢١,٥	١٥,٤	٣٩,٩-	٥٠,٨-	٧,٣	صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)
	٣,٤	٢,٣	٦,٨-	٩,٢-	١,٢	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: صندوق النقد الدولي، وزارة المالية (قطر)

أما على صعيد الانفاق العام، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠١٩. ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة مجمل بنود النفقات الجارية بصورة أكبر من انخفاض النفقات الرأسمالية (الاستحواذ على الأصول غير المالية). ويلاحظ زيادة بند المصروفات «الأخرى» ومدفوعات الفوائد، حيث ارتفعت على التوالي بنسبة ٢٩,٥٪ و ١٠,٢٪. في حين تراجع الإنفاق الرأسمالي على غير المتوقع، وهو ما يعكس استكمال بعض مشاريع البنى التحتية المخصصة لاستضافة بطولة كأس العالم. ونتيجة لتلك التطورات في جانبي الموازنة العامة، سجل فائض الميزان الكلي للموازنة العامة ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٢١,٥ مليار ريال قطري (٣,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ١٥,٤ مليار ريال قطري (٢,٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق.

٣-٤-٣ النقود والائتمان

أظهر المسح النقدي استمرار تزايد صافي الأصول الأجنبية (NFA) نحو الخارج خلال عام ٢٠١٩، وهو ما يعكس المطلوبات الخارجية على البنوك المحلية. كما تشير البيانات إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي إلى ١٤٣ مليار ريال قطري، مقابل ١١٠ مليار ريال قطري في العام السابق، بينما انخفض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية إلى - ٢٩٨ مليار ريال قطري في ٢٠١٩، مقابل -١٩٩ مليار ريال قطري في العام السابق (جدول رقم ٢٨ أدناه). وجاء الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجة تصاعد المطلوبات الأجنبية، حيث بلغت ٥٣٩ مليار ريال قطري، مقابل ٤٣٨ مليار ريال قطري في ٢٠١٨.

الجدول رقم ٢٨:

قطر - الممسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار ريال قطري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
١٥٥,٠-	٨٩,٤-	٧٤,٥-	٥٩,٤-	٤٧,١	صافي الأصول الأجنبية
٧٣٢,٩	٦٥٣,٤	٦٧٧,٧	٥٥٦,٩	٤٧٤,٢	صافي الأصول المحلية
٢٢١,٣	٢٠٤,٨	٢٣٧,٦	١٩٧,٣	١٣٢,٢	(صافي) المطلوبات على الحكومة
٨٤٣,٤	٧٢٠,٥	٦٥٩,٢	٦١٩,٣	٥٩٨,٧	الأصول المحلية
٣٣١,٨-	٢٧١,٩-	٢١٩,١-	٢٥٩,٧-	٢٥٦,٧-	(صافي) البنود الأخرى
٥٧٨,٠	٥٦٤,٠	٦٠٣,٣	٤٩٧,٥	٥٢١,٤	العرض النقدي
١٢٤,٧	١١٩,١	١٢٣,١	١٢٨,٣	١٢٦,٩	النقود
٤٥٣,٣	٤٤٤,٩	٤٨٠,٢	٣٦٩,٢	٣٩٤,٥	أشباه النقود
					مصرف قطر المركزي
١٤٣,٤	١٠٩,٦	٥٣,٠	١١٤,٢	١٣٤,٢	صافي الأصول الأجنبية
٦٥,٣	٨٠,٢	١١٠,٥	٤٤,٦	٥٦,٠	المطلوبات على البنوك التجارية
					شركات الإيداع الأخرى
٢٩٨,٤-	١٩٨,٩-	١٢٧,٥-	١٧٣,٦-	٨٧,١-	صافي الأصول الأجنبية
٢٤٠,١	٢٣٩,١	٢٣٤,٤	٢٧٣,٢	٢٢٢,٩	الأصول الأجنبية
٥٣٨,٥	٤٣٨,٠	٣٦١,٩	٤٤٦,٨	٣١٠,٠	الخصوم الأجنبية
٦٠,٢	٧١,٣	٥٠,٤	٤٢,٨	٣٧,٤	المطلوبات على البنك المركزي
					المساهمة النسبية للتغيرات السنوية
١١,٣-	٢,٦-	٢,٥-	٢١,٤-	١٤,٩-	صافي الأصول الأجنبية
١٣,٨	٤,٣-	٢٠,٠	١٦,٦	١٨,٢	صافي الأصول المحلية
٢,٤	٧,٠-	١٧,٥	٤,٨-	٣,٣	النقود وأشباه النقود (م ٣)
١٠,٤-	٩,٤-	٦,٧	٠,٦-	٨,٠-	(صافي الخصوم) البنود الأخرى
					النسبة المئوية للتغيرات السنوية
٧٣,٤	٢٠,٠	٢٥,٤	٢٢٦,١-	٦٢,٢-	صافي الأصول الأجنبية
١٢,٢	٣,٦-	٢١,٧	١٧,٤	٢٥,٠	صافي الأصول المحلية
٢,٥	٦,٥-	٢١,٣	٤,٦-	٣,٤	النقود وأشباه النقود (م ٣)
٢٢,٠	٢٤,١	١٥,٦-	١,٢	١٩,٣	(صافي الخصوم) البنود الأخرى

المصدر: صندوق النقد الدولي، مصرف قطر المركزي

أما بالنسبة لصافي الأصول المحلية، تصاعد صافي الأصول المحلية ليصل إلى ٧٣٣ مليار ريال قطري في عام ٢٠١٩، ويعزى ذلك إلى ارتفاع صافي المطلوبات على الحكومة لاسيما الائتمان الممنوح للقطاع العام، لتصل إلى ٨٤٣ مليار ريال قطري في ٢٠١٩. ونتيجة للأثر التوسعي لكل من صافي الأصول الأجنبية

والمحلية، ارتفع العرض النقدي على نطاق واسع بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠١٩. وقد ساهم صافي الأصول المحلية بنسبة ١٣,٨٪ من إجمالي التوسع في السيولة المحلية، ليفوق بذلك تراجع صافي الأصول الأجنبية الذي ساهم سلباً بنسبة ١١,٣٪ من إجمالي الزيادة في السيولة المحلية.

يوضح الجدول ٢٩ توزيع الائتمان المصرفي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تشير إلى استمرار استحواذ القطاع العام على النصيب الأكبر من إجمالي التمويل بحوالي ٣٤٪ خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وهو ما يعكس مقدار الاستثمار العام الهائل في البنية التحتية والذي تضطلع به الحكومة للتحضير لبطولة كأس العالم. وبلي ذلك، مجموع قطاعات العقارات والقروض الاستهلاكية. كما يلاحظ أن حصة تمويل الصناعة إلى إجمالي التمويل بلغت ٨,٨٪، مما قد يدل على عدم التوسع في المشاريع الصناعية.

الجدول رقم ٢٩:

توزيع الائتمان المصرفي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (نسبة مئوية)

متوسط ١٩-٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	القطاعات
٣٣,٨	٣٠,٦	٣٣,٩	٣٧,٥	٣٥,٠	٣١,٨	القطاع العام
٨,٩	١٢,٧	٨,٩	٧,١	٧,٧	٧,٩	التجارة العامة
١,٨	١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠	الصناعة
٤,٢	٣,٣	٣,٨	٤,٢	٤,٥	٥,٠	المقاولون
١٥,٦	١٤,٢	١٦,٠	١٦,٢	١٥,٥	١٦,٢	العقارات
١٤,٠	١٣,٢	١٣,٥	١٣,٥	١٤,٣	١٥,٥	الاستهلاك
١٠,٩	١٦,٠	١٢,٥	٨,٧	٨,٥	٨,٨	الخدمات
١,١	١,١	١,٠	١,٠	١,٢	١,٠	آخرون
٩,٨	٧,٢	٨,٦	٩,٩	١١,٤	١١,٧	خارج قطر
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	إجمالي حصة الائتمان

المصدر: مصرف قطر المركزي

٣-٤-٥ القطاع الخارجي

وعلى صعيد القطاع الخارجي، انخفض فائض الحساب الجاري إلى ٤,٢ مليارات دولار (٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الجدول ٣٠) في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ١٦,٧ مليار دولار (٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. كما ساهم الفائض في الميزان التجاري في الحد من العجز الهيكلي في حساب الخدمات والدخل عموماً وحساب التحويلات خصوصاً. أما بالنسبة للمكون الثاني لميزان المدفوعات، سجل الحساب المالي فائضاً مقداره ٦,١ مليارات دولار (من ٠,٥ مليار دولار في ٢٠١٨)، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع صافي حساب الاستثمارات الأخرى لتصل إلى ١١,٢ مليار دولار. ونتيجة لذلك، أظهر الميزان الكلي فائضاً مقداره ٩,٤ مليار دولار، لينعكس ذلك على الاحتياطيات الأجنبية التي ارتفعت بقيمة ١٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٨.

الجدول رقم ٣٠:

قطر - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٤,٢	١٦,٧	٦,٤	٨,٣-	١٣,٨	الحساب الجاري
(٢,٤)	(٩,١)	(٤,٠)	(٥,٥-)	(٨,٥)	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
٤١,٦	٥١,٠	٣٦,٧	٢٥,٤	٤٨,٨	الميزان التجاري
٧٢,٩	٨٤,٣	٦٧,٥	٥٧,٣	٧٧,٣	الصادرات
٦٢,٦	٧٢,٥	٥٦,٨	٤٦,٧	٦٤,٥	الهيدروكربون
١٠,٣	١١,٨	١٠,٧	١٠,٦	١٢,٨	غير الهيدروكربونية
٣١,٤-	٣٣,٣-	٣٠,٨-	٣١,٩-	٢٨,٥-	الواردات
١٦,٣-	١٤,٢-	١٣,٧-	١٦,٤-	١٥,٨-	(صافي) الخدمات
٤,٤-	٣,٧-	٠,٤-	١,١-	٣,٦-	(صافي) الدخل
١٦,٦-	١٦,٤-	١٦,٢-	١٦,٢-	١٥,٧-	(صافي) التحويلات
١١,٨-	١١,٤-	١٢,٦-	١١,٨-	١٢,٠-	ومنها: الحوالات
٠,١-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٨-	٠,٧-	الحساب الرأسمالي
٦,١	٠,٥	٢٥,٠-	٤,٦	١٨,٩-	الحساب المالي
٧,٣-	٥,٧-	٠,٧-	٧,١-	٣,٠-	(صافي) الاستثمار المباشر
٢,٢	٥,٣-	٩,٢	٦,١	١٦,٥-	(صافي) استثمار المحفظة
١١,٢	١١,٦	٣٣,٥-	٥,٧	٠,٦	(صافي) الاستثمارات الأخرى
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	(صافي) البنوك التجارية
...	...	٠,٣-	٠,١	٠,١-	(صافي) رأس المال الآخر
٠,٩-	١,١-	١,٢	١,٢-	٠,٤	السهو والخطأ
٩,٤	١٥,٩	١٧,٩-	٥,٦-	٥,٥-	الميزان الكلي
٩,٤-	١٥,٩-	١٧,٩	٥,٦	٥,٥	التغيير في صافي الأصول الأجنبية NFA لمصرف قطر المركزي (زيادة -)
٣٩,٦	٣٠,٤	١٤,٨	٣١,٦	٣٧,١	احتياطيات البنك المركزي
		(٢,٧)	(٦,١)	(٧,٠)	كعدد شهور واردات من العام المقبل

المصدر: مصرف قطر المركزي

٣-٥ المملكة العربية السعودية

٣-٥-١ الحسابات القومية

في عام ٢٠١٩، شهد الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة، ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٣٪. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٣,٦٪، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٣,٣٪. وقد جاء الانخفاض في القطاع النفطي مدفوعاً بانخفاض حجم الإنتاج النفطي وأسعار النفط العالمية، حيث انخفض حجم الإنتاج إلى ٩,٨ ملايين برميل في اليوم إلى جانب تراجع انخفاض متوسط الأسعار إلى ٤,٦ دولاراً أمريكياً، بالمقارنة مع ٣,١٠ ملايين برميل في اليوم و ٣,٦٨ دولاراً أمريكياً على التوالي في عام ٢٠١٨.

الجدول رقم ٣١:

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي، ٢٠١٥-٢٠١٩

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال سعودي، بالأسعار الجارية)	٢,٤٥٤	٢,٤١٩	٢,٥٨٢	٢,٩٤٩	٢,٩٧٤
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)	٦٥٤	٦٤٥	٦٨٩	٧٨٧	٧٩٣
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو ٪، بالأسعار الثابتة)	٤,١	١,٧	٠,٧-	٢,٤	٠,٣
الناتج النفطي	٥,٣	٣,٦	٣,١-	٣,١	٣,٦-
الناتج غير النفطي	٣,٢	٠,٢	١,٣	٢,٢	٣,٣

مصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ترتكز جهود السلطات الوطنية في استراتيجية التنويع الاقتصادي، إجمالاً، على زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. يوضح الجدول رقم ٣٢ التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي عند استبعاد حصة القطاع النفطي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ (وفقاً للأسعار الثابتة). وبشكل عام، فإن تسارع وتيرة نمو أحد القطاعات الاقتصادية سيؤدي إلى تزايد مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي فإن التوزيع القطاعي، كما هو مبين في الجدول، يسهل من اجراء التحليل الاحصائي وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم التطورات القطاعية، سعياً نحو تحديد مدى التقدم في التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط. وفي هذا الصدد، تعكس التطورات القطاعية بصورة أفضل التنويع المحتمل والفعلي من مجرد النظر إلى معدلات النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٩ شكل قطاع الصناعات التحويلية (بما في ذلك التكرير) ما نسبته ٢٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بينما شكل القطاع المالي ما نسبته ٨,٤٪.

الجدول رقم ٣٢:

حصة القطاع السعودي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي)

متوسط ١٩-٢٠١٥	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	القطاع
٤,٢	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,٢	٤,٢	الزراعة والصيد والغابات وصيد البحر
٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	التعدين والمحاجر باستثناء النفط
٢١,٠	٢٠,٣	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٢	٢٠,٦	الصناعات التحويلية
٦,٢	٥,٩	٦,٣	٦,٦	٦,٥	٥,٨	منها: تكرير البترول
٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	الكهرباء والغاز وإمداد المياه
٨,١	٧,٧	٧,٦	٨,٠	٨,٤	٨,٧	التشييد والبناء
١٥,٨	١٥,٩	١٥,٥	١٥,٧	١٥,٧	١٦,٠	تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم وغيرها
...	ومنها: الفنادق والمطاعم
١٠,٣	١٠,٦	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٢	١٠,٠	النقل والتخزين والاتصالات
٨,٩	٩,٢	١٧,٣	١٧,٠	١٦,٤	١٦,٠	الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
٧,٩	٨,٤	٨,٠	٧,٩	٧,٦	٧,٤	الوساطة المالية والتأمين
٢٤,٤	٢٤,١	٢٤,٥	٢٤,٣	٢٤,٥	٢٤,٥	الإدارة العامة والدفاع؛ والضمان الاجتماعي
٣,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٤	التعليم؛ الصحة والعمل الاجتماعي؛
...	الخدمات الشخصية والمنزلية
١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	خدمات المصرفية الضمنية
١,٠	١,٠	٠,٨	١,٠	١,١	١,٢	الضرائب ناقص الإعانات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
٥٧,٣	٥٨,٧	٥٧,٠	٥٧,٣	٥٦,٣	٥٧,١	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (GSTAT)

وعلى صعيد التطورات التفصيلية، تشير البيانات إلى حفاظ القطاعات الرئيسية، نسبياً، على نسب مساهمتها في الناتج المحلي - غير النفطي - خلال الفترة الماضية كما يتضح من نسبة متوسط المساهمة خلال الفترة (الجدول أعلاه). في عام ٢٠١٩، استحوذ مجموع ستة قطاعات على ما يقارب ٩٠٪ من

الاجمالي، وهي كما يلي وفقاً للأهمية النسبية:

- الحكومة (١, ٢٤٪)
- التصنيع (٣, ٢٠٪)
- التجارة والسياحة (٩, ١٥٪)
- النقل والمواصلات (٦, ١٠٪)
- العقارات (٢, ٩٪)
- الوساطة المالية (٤, ٨٪)

تعد تلك القطاعات المحرك الرئيسي لنمو الناتج المحلي غير النفطي. وباستثناء القطاع الحكومي، يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي المزيد من الجهود إلى جانب تخصيص الموارد المالية لتنفيذ ذلك. باستثناء الصناعات التحويلية التي انخفضت بنسبة ٦, ١٪ كنتيجة لتراجع القطاع النفطي^(١)، فقد سجلت القطاعات الرئيسية إما نمواً بوتيرة معتدلة نسبياً أو نمواً بوتيرة متزايدة (على سبيل المثال، القطاع المالي بنسبة ١, ٨٪ والتجارة والسياحة بنسبة ٣, ٦٪).

وعلى الرغم من التحسن الاقتصادي للقطاع غير النفطي، يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي على النحو المرجو في الرؤية ٢٠٣٠ تزايد وتيرة نمو تلك القطاعات وغيرها مثل التعدين بشكل أسرع وبخطى ثابتة. في الواقع، وضعت اللجنة التنفيذية في ١٥ يوليو ٢٠١٧ «خطة التنفيذ (DP) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠» في سياق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP). يركز البرنامج على تطوير أربع قطاعات رئيسية: الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية كجزء من استراتيجية التنوع الاقتصادي لرؤية ٢٠٣٠.

بالنظر إلى الثروة المعدنية الهائلة للبلاد (الفوسفات والذهب والبوكسيت وما إلى ذلك) والتي تقدر بحوالي ٥ تريليونات ريال سعودي وفقاً للجنة التنفيذية، فإن مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد ما زال محدوداً. في عام ٢٠١٩، ساهم قطاع التعدين بنحو ١٣ مليار ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي (٧, ٠٪ من الإجمالي، الجدول ٣٢ أعلاه). ووفقاً للجنة التنفيذية، فإن «تطوير قطاع التعدين سيخلق أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ وظيفة مباشرة في قطاع التعدين وغير مباشرة في جميع أنحاء المملكة ويضاعف من المحتوى المحلي ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٠»^(٢).

ومع ذلك، يحتاج القطاع إلى تخصيص الموارد المالية. وتبرز الخطة التنفيذية، فعلياً، على أن الإنفاق على التنقيب عن المعادن أقل بكثير من المستويات العالمية ويتطلب زيادته بشكل ملحوظ للاستفادة مما تزخر به من الإمكانيات التعدينية الهائلة.

يوضح الجدول ٣٣ الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار

(١) تكرير النفط، وهو جزء من قطاع التصنيع، مدرج في الناتج المحلي الإجمالي النفطي من قبل الهيئة العامة للإحصاء على عكس ما يحدث في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حيث يتم تضمينه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. طلب المجلس النقدي الخليجي توضيحات من الهيئة العامة وعزم على تنسيق معالجة تكرير النفط بين الدول الأعضاء كجزء من مهمتها لمواءمة الإحصاءات.

(٢) برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التسليم ٢٠١٨-٢٠٢٠، ص. ٢٤٢

الثابتة). نظرياً، إن تحقيق النمو الاقتصادي، على أسس مستدامة، يتطلب أن يكون النمو الاقتصادي مدفوعاً بنمو الصادرات والاستثمار كمصادر رئيسية مع الأثر الإيجابي الواسع لهما بالمقارنة مع الاستهلاك، وخاصة الاستهلاك الحكومي. شكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) إلى جانب إجمالي الصادرات ما نسبته ٦٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩، وهو بذلك يعد أعلى من إجمالي الاستهلاك النهائي (٥٦٪). ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات والاستثمار في الناتج المحلي، بالرغم من التراجع النسبي في عام ٢٠١٩، يرجع أساساً إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات. إن تحقيق نمو اقتصادي على أسس مستدامة يتطلب تحقيق زيادة مطردة في الاستثمار والصادرات غير النفطية.

الجدول رقم ٣٣:

السعودية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب بنود الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (%)

متوسط ٢٠١٥-١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البيان
٥٥,٤	٥٦,٠	٥٥,٤	٥٤,٩	٥٢,٨	٥٧,٦	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي
٢١,٢	٢٠,٤	٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٧	٢٤,٢	القطاع الحكومي
٣٤,٢	٣٥,٧	٣٤,٣	٣٤,٥	٣٣,١	٣٣,٤	القطاع الخاص
٣,١	٤,٥	١,٠	٢,٦	٣,٧	٣,٦	التغير في المخزون
٢٣,٨	٢٣,١	٢٢,٣	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٧,٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٤٥,٣	٤٤,٧	٤٧,٢	٤٥,١	٤٦,٢	٤٣,٥	الصادرات من السلع والخدمات
٢٧,٥-	٢٨,٣-	٢٥,٩-	٢٥,٩-	٢٥,٦-	٣١,٨-	الواردات من السلع والخدمات
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	إجمالي الناتج المحلي

مصدر: الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٩

لا تتوفر مكونات تكوين رأس المال الثابت (حسب القطاع كما هو التويب في الحسابات القومية أو حسب الأصول والقطاعات الرئيسية على سبيل المثال، المساكن؛ معدات النقل؛ الأصول الثابتة غير الملموسة وما إلى ذلك). ولذلك، لا يمكن إجراء التحليل بصورة تفصيلية بسبب عدم توفر مثل تلك البيانات الإحصائية، ولكن ذلك أيضاً يكشف عن العديد من التحديات الإحصائية التي تواجه دول مجلس التعاون وبالتالي يصعب إجراء التحليل الإحصائي.

٣-٥-٢ المالية العامة

في عام ٢٠١٩، انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة ٧,٢٪ (الجدول رقم ٣٤ أدناه) كنتيجة لتراجع حجم الانتاج النفطي وأسعار النفط كما هو مبين أعلاه. ومن ناحية أخرى، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة ٩,١٢٪ نتيجة لرفدها بعدد من الإيرادات الضريبية مثل ضريبة القيمة المضافة وغيرها (المقابل المالي على الوافدين والضرائب غير المباشرة ورسوم التأشيرات وما إلى ذلك) والتي تم فرضها جميعاً في عام ٢٠١٨. ونتيجة لتلك التطورات، ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة ٤,٢٪ لتصل إلى ٩٢٦,٨ مليارات ريال سعودي (٢,٣١٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٩٠٥,٤ مليارات ريال سعودي في العام السابق (٧,٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي).

الجدول رقم ٣٤:

احصاءات المالية العامة، ٢٠١٥ - ٢٠١٩ (مليون ريال سعودي)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٩٢٧	٩٠٥	٦٢١	٥٢٢	٦١٣	الإيرادات
٥٩٤	٦١١	٤٣٦	٣٣٤	٤٤٦	النفطي
٣٣٢	٢٩٤	١٨٥	١٨٨	١٦٧	غير النفطي
٢٢٠	١٦٨	٨٧	٨٣	٨٣	الضرائب
١٧	١٧	١٤	١٥	١٥	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
١٠٣	١١٥	٢٨	٢٥	٣٢	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك ضرائب الإنتاج)
١٦	١٦	٢٠	٢٦	٢٢	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
٢٥	٢١	١٥	١٧	١٤	الضرائب الأخرى (بما في ذلك الزكاة)
٢٠٠	١٢٦	٩٨	١٠٥	٨٤	الإيرادات غير النفطية وغير الضريبية (دخل الممتلكات والغرامات وما إلى ذلك)
١,٠٥٩	١,٠٧٨	٨٦٠	٩٣٤	١,٠٠٢	المصروفات
٨٩٠	٨٩٠	٧٢٢	٧٢٥	٧٩٢	الجارية
٥٠٥	٤٨٤	٤٢٠	٤٣٩	٤٥٥	المرتبات والأجور
١٦١	١٦٨	١٣٦	١٥٠	١٤٥	السلع والخدمات
٢١	١٥	٩	٥	٣	مدفوعات الفوائد
٢٣	١٣	٥	٧	٢٠	الإعانات
٨٢	٨٤	٤٨	٤١	٣١	المنافع الاجتماعية
١	٤	٦	٥	٣٣	المنح
٩٧	١٢٢	٩٨	٧٨	١٠٥	النفقات الأخرى
١٦٩	١٨٨	١٣٨	٢٠٩	٢١٠	صافي اقتناء الأصول غير المالية
١٣٣-	١٧٣-	٢٣٩-	٤١٢-	٣٨٩-	صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)
(٤,٥-)	(٥,٩-)	(٩,٣-)	(١٧,٠-)	(١٥,٩-)	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصادر: مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي؛ وزارة المالية (السعودية)

أما بالنسبة للجانب الآخر للمالية العامة، انخفضت النفقات العامة قليلاً بنسبة ١,٧٪ لتصل إلى ١٠٥٩,٣ مليار ريال سعودي (٣٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ١,٠٧٨ مليار ريال سعودي (٣٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام السابق. ويرجع ذلك إلى التطورات في مختلف مكوناته، حيث انخفضت المشتريات من السلع والخدمات لتصل إلى ١٦٩,٤ مليار ريال سعودي (٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لتعادل بذلك الزيادة في مصروفات الأجور والمرتببات، والتي تمثل النصيب الأكبر من النفقات العامة بحوالي ٤٥٪ إلى ٤٨٪. وكذلك انخفضت النفقات الرأسمالية إلى ١٦٩,٤ مليار ريال سعودي (٥,٧٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بالمقارنة مع ١٨٨ مليار ريال سعودي (٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. في حين ما زالت مصروفات الفوائد منخفضة نسبياً بالرغم من تزايدها خلال السنوات السابقة مما يستوجب ضبط وترشيد النفقات، حيث بلغت ٢١ مليار ريال في عام ٢٠١٩ مقابل ٣ مليار ريال في ٢٠١٥.

لا يزال الإنفاق الرأسمالي متفاوت، بشكل نسبي، لأنه غالباً ما يكون الجزء الذي يتحمل أعباء خفض النفقات العامة أثناء تراجع أسعار النفط، حيث شهد انخفاضاً بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠١٩ بعد أن سجل ارتفاعاً ملحوظاً في العام السابق. طبقاً للبيانات المتاحة، يمكن إجراء تحليل بصورة عامة للنفقات الرأسمالية.

ونتيجة للتطورات المالية، انخفض العجز المالي إلى ١٣٣ مليار ريال (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالمقارنة مع ١٧٣ مليار ريال (٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٨.

إن أبرز المستجدات في المالية العامة خلال عام ٢٠١٩ تتمثل في دور الإيرادات الضريبية في ردف الإيرادات العامة مثل المقابل المالي ورسوم التأشيرة وضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية. كما هو مبين في الجدول رقم ٣٤، شهدت الضرائب على السلع والخدمات (والتي تشمل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية) تزايداً كبيراً، حيث ارتفعت من ٣٨ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٧ إلى ١١٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٨، ثم ارتفعت إلى ١٥٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩. كما ارتفعت نسبة الضرائب على السلع والخدمات إلى إجمالي الإيرادات غير النفطية من ١٩٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤٧٪ في عام ٢٠١٩. وكذلك زادت الأهمية النسبية للإيرادات من الزكاة، حيث تضاعف دخل الزكاة من ١٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩.

يوضح الجدول رقم ٣٥ التوزيع القطاعي للنفقات العامة لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، حيث استحوذ القطاع العسكري والأمني بأكبر نصيب من إجمالي الإنفاق بمقدار ٣٢١ مليار ريال سعودي (٣٠,٣٪ من الإجمالي) في عام ٢٠١٩، يليه قطاع التعليم بمقدار ٢٠٩ مليار ريال سعودي (١٩٪ من الإجمالي)، ثم جاء قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بمقدار ١٧٦ مليار ريال سعودي (١٨٪ من الإجمالي).

الجدول رقم ٣٥: التوزيع القطاعي للإنفاق
(مليار ريال سعودي، النسبة المئوية من الإجمالي بين قوسين)

٢٠١٩	٢٠١٨	التوزيع القطاعي للإنفاق
(٢,٩) ٣٠,٩	(٢,٩) ٣١	الإدارة العامة
(٣٠,٣) ٣٢١	(٣٣,٠) ٣٥٦	الإدارة العسكرية والأمنية والإقليمية
(٤,٧) ٥٠	(٤,٣) ٤٦	خدمات البلدية
(١٩,١) ٢٠٢	(١٩,٤) ٢٠٩	التعليم
(١٨,٠) ١٩٠	(١٦,٣) ١٧٦	الصحة والتنمية الاجتماعية
(٨,٨) ٩٤	(٩,٧) ١٠٥	الموارد الاقتصادية
(٥,٥) ٥٩	(٤,٥) ٤٩	البنية التحتية والنقل
(١٠,٦) ١١٣	(١٠,١) ١٠٩	البنود العامة
(١٠٠,٠) ١,٠٥٩	(١٠٠,٠) ١,٠٧٩	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية، تقرير أداء الميزانية الربع سنوي، الربع الرابع لعام ٢٠١٩

يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي تخصيص الموارد بشكل مناسب لاسيما تنمية القطاعات الواعدة: كما يجب أن يتم توجيه المصروفات الرأسمالية نحو المشاريع ذات المردود الاقتصادي سعياً لتحقيق العوائد التنموية من وراء تلك المشاريع. وعليه، لا بد من بذل المزيد من الجهود نحو التخصيص الأمثل للموارد حسب القطاعات الاقتصادية فضلاً عن رفع كفاءة وفعالية الإنفاق الرأسمالي بشكل عام.

٣-٥-٣ النقود والائتمان

يوضح الجدول رقم ٣٦ أدناه، التطورات النقدية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. تبرز فائدة المسح النقدي في تحليل العرض النقدي وفقاً للتطورات في مكوناته والعوامل المؤثرة عليه. ارتفعت السيولة المحلية، مقاساً بالعرض النقدي (م)، بنسبة ٦,٦٪ في عام ٢٠١٩ (انظر الجزء الأوسط من الجدول رقم ٣٦)، وذلك نتيجة للأثر التوسعي وفقاً لما يلي:

- انخفاض صافي الأصول الأجنبية (NFA) بنسبة ١,٧٪
- ارتفاع صافي الأصول المحلية (NDC) بنسبة ١٢,٩٪
- ارتفاع صافي البنود الأخرى (OIN) بنسبة ٤,١٪

لا يزال التوسع في الأصول المحلية في عام ٢٠١٩ هو الدافع الرئيسي لزيادة العرض النقدي. ويتضح ذلك بشكل أكبر من خلال الزيادة السنوية في صافي الأصول المحلية بنسبة ٢٢,٦٪ في عام ٢٠١٩ (الجزء السفلي من الجدول رقم ٣٦). ويعزى ذلك بدوره إلى زيادة المطلوبات على الحكومة بنسبة ٢٦٪، بالمقارنة مع زيادة المستحقات على القطاع الخاص بنسبة ٧,١٪. ولوضع الأمور في نصابها الصحيح، بلغت المستحقات على القطاع الخاص في عام ٢٠١٩ أربعة أضعاف المطلوبات على القطاعات الحكومية. وبالرغم من ذلك، استمر الائتمان والتسهيلات الممنوحة إلى الحكومة في الزيادة، حيث وصل إلى ٣٨٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٩ مقابل ٨٦ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥.

الجدول رقم ٣٦:

المسح النقدي: ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
١,٩٢٣	١,٩٥٧	١,٩٧٦	٢,١٢٠	٢,٥٠٩	(صافي) الأصول الأجنبية
١,٨٥٣	١,٨٣٦	١,٨٣٣	١,٩٨٢	٢,٢٨٣	البنك المركزي
٧٠	١٢١	١٤٣	١٣٨	٢٢٦	البنوك المحلية
١,٣٨٧	١,١٣١	٩٧٦	٧٧٦	٤٧٤	(صافي) الأصول المحلية
٢٣٩-	٣٧٦-	٤٨٣-	٦٩٧-	٩٣٧-	صافي المطلوبات على الحكومة
٣٨٤	٣٠٥	٢٥٥	١٧٨	٨٦	المطلوبات على الحكومة
٦٢٣-	٦٨١-	٧٣٨-	٨٧٥-	١,٠٢٣-	الودائع الحكومية
٧٩	٦٢	٥٤	٥٥	٣٩	المطلوبات على المؤسسات العامة
١,٥٤٧	١,٤٤٥	١,٤٠٥	١,٤١٨	١,٣٧٢	المطلوبات على القطاع الخاص
١,٩٨٥	١,٨٥٤	١,٨٠٥	١,٧٩٩	١,٧٧٨	النقود وأشباه النقود (م ٣)
١,٢٨٨	١,٢٢١	١,١٧٤	١,١٤٦	١,١٤٩	العرض النقدي (م ١)
١٨٩	١٨٠	١٧٢	١٧٠	١٦٩	النقد المتداول
١,٠٩٩	١,٠٤١	١,٠٠٢	٩٧٦	٩٨٠	الودائع تحت الطلب
٦٩٧	٦٣٣	٦٣١	٦٥٣	٦٢٩	أشباه النقود
٥٠٢	٤٤٣	٤٥٤	٤٩٦	٤٣٥	الودائع الزمنية والادخار
١٩٥	١٩٠	١٧٧	١٥٧	١٩٤	ودائع أشباه النقود الأخرى
١,٣٠٧	١,٢٢٦	١,١٤٧	١,٠٩٧	١,٢٠٩	(صافي الخصوم) البنود الأخرى
					المساهمة النسبية للتغيرات السنوية
١,٧-	١,٠-	٨,٠-	٢١,٦-	٢٠,٦-	(صافي) الأصول الأجنبية
١٢,٩	٨,٤	١١,١	١٦,٨	٢٨,٠	(صافي) الأصول المحلية
٦,٩	٥,٨	١١,٩	١٣,٣	٢١,٩	صافي المطلوبات على الحكومة
٤,٠	٢,٧	٤,٣	٥,١	١,٩	المطلوبات على الحكومة
٢,٩	٣,١	٧,٦	٨,٢	٢٠,٠	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي
٠,٩	٠,٤	٠,١-	٠,٩	٠,٤-	المطلوبات على المؤسسات العامة
٥,١	٢,٢	٠,٧-	٢,٦	٦,٥	المطلوبات على القطاع الخاص
٦,٦	٢,٦	٠,٣	١,٢	٢,٧	النقود وأشباه النقود (م ٣)

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
صافي الخصوم) البنود الأخرى	٤,٩	٦,٢-	٢,٨	٤,٣	٤,١
النسبة المئوية للتغيرات السنوية					
صافي الأصول الأجنبية	١٢,٧-	١٥,٥-	٦,٨-	١,٠-	١,٧-
البنك المركزي	١٥,٩-	١٣,٢-	٧,٥-	٠,٢	٠,٩
البنوك المحلية	٤٢,١	٣٨,٩-	٣,٦	١٥,٤-	٤٢,١-
صافي الأصول المحلية	- -	٦٣,٧	٢٥,٨	١٥,٩	٢٢,٦
صافي المطلوبات على الحكومة	٢٩,٣-	٢٥,٦-	٣٠,٧-	٢٢,٢-	٣٦,٤-
المطلوبات على الحكومة	٦٢,٣	١٠٧,٠	٤٣,٣	١٩,٦	٢٥,٩
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي	٢٥,٨-	١٤,٥-	١٥,٧-	٧,٧-	٨,٥-
المطلوبات على المؤسسات العامة	١٥,٢-	٤١,٠	١,٨-	١٤,٨	٢٧,٤
المطلوبات على القطاع الخاص	٩,٢	٣,٤	٠,٩-	٢,٨	٧,١
النقود وأشبه النقود (م ٣)	٢,٨	١,٢	٠,٣	٢,٧	٧,١
صافي الخصوم) البنود الأخرى	٧,٨	٩,٣	٤,٦	٦,٩	٦,٦

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - النشرة الشهرية

الجدول رقم ٣٧:

التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (%)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	المتوسط ١٩-٢٠١٥
القطاع الأولي (الزراعة والتعدين وما إلى ذلك)	٢,٣	٢,٣	١,٩	٢,٤	٢,٢	٢,٢
التصنيع	١٢,٧	١٢,٦	١١,٦	١٢,٠	١٠,١	١١,٨
الكهرباء والماء والصحة	٣,٠	٣,٠	٣,٧	٣,٦	٣,٩	٣,٤
البناء والتشييد	٧,٨	٧,٤	٦,٤	٦,٧	٦,٠	٦,٩
التجارة والخدمات	٢٦,٣	٢٦,٤	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٣,٨	٢٥,٨
النقل والاتصالات	٣,١	٢,٩	٣,٤	٣,٠	٣,٣	٣,٢
التمويل	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٢,٥
متفرقات	٣٩,٤	٣٩,٣	٣٩,٠	٤٠,٩	٤٤,١	٤٠,٥
ومنها العقارات	- -	(١٤,١)	(١٥,٠)	(١٦,٥)	(١٩,٢)	(١٦,٢)
أخرى	- -	(٢٥,٢)	(٢٤,٠)	(٢٤,٤)	(٢٤,٩)	(٢٤,٦)
الحكومة وشبه الحكومية	٢,٨	٣,٩	٣,٨	٣,٧	٤,٠	٣,٧
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - النشرة الشهرية

من المفيد معرفة القطاعات الاقتصادية الأكثر استفادة من الائتمان المصرفي. وعليه، يوضح الجدول رقم ٢٧ أعلاه، التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي كنسبة مئوية من الإجمالي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتشير البيانات إلى أن فئة التسهيلات الأخرى (أو غير تلك المدرجة) استحوذت على النصيب الأكبر بمتوسط ٤١٪ خلال الفترة. وتشتمل هذه الفئة على التمويل العقاري وتمويلات أخرى. وقد جاء قطاع التجارة والخدمات في المرتبة الأولى بحوالي ٢٦٪ من الإجمالي، وجاء قطاع التصنيع بنسبة ٨,٨٪، أي أقل من التجارة بكثير. إذا تم الجمع بين البناء والتشييد والعقارات، فسيحل هذا القطاع في مجموعه في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,١٪ من الإجمالي. ويلاحظ أن دور التمويل في بعض القطاعات الرئيسية ما زال محدوداً، ولا سيما التعدين كما أشير إليه في تحليل الحسابات القومية.

٣-٥-٤ القطاع الخارجي

فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، انخفض الفائض في الحساب الجاري إلى ٢,٢ مليار دولار (٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٧٢,٠ مليار دولار (٩,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٨. ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية، حيث انخفض متوسط سعر خام التصدير إلى ٦٥,٥ دولاراً للبرميل، بينما ارتفعت الواردات بنسبة ١٣٪. ونتيجة لذلك، انخفض الفائض في الميزان التجاري إلى ٣,٢ مليار دولار في ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٧,٧ مليار دولار في العام السابق (الجدول رقم ٣٨). بالرغم من تراجع الفائض في الميزان التجاري، إلا أنه ما زال يفوق العجز في مجموع ميزان الخدمات والدخل والتحويلات، مما أدى إلى الحد من ارتفاع فائض الحساب الجاري.

أما بالنسبة للشق الثاني، انخفض العجز في الحساب المالي إلى ٢,٢ مليار دولار في ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٨,٨ مليار دولار في ٢٠١٨ كنتيجة لتراجع الاستثمار المباشر في الخارج من قبل القطاعات الاقتصادية المقيمة. في حين زاد العجز في استثمارات المحفظة إلى ٥,٥ مليار دولار (ارتفعت التدفقات الاستثمارية إلى الداخل بصورة أكبر من التدفقات الاستثمارية إلى الخارج)، كما ساهم صافي التدفقات في الاستثمارات الأخرى في الحد من العجز في ميزان الاستثمارات، حيث ارتفعت إلى ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٩ مقابل ٦,٦ مليار دولار في العام السابق. ونتيجة لتلك التطورات في بنود الميزان المدفوعات، سجل الميزان الكلي فائضاً نسبياً بمقدار ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٢,٠ مليار دولار في ٢٠١٨.

الجدول رقم ٣٨:

السعودية - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٣٨,٢	٧٢,٠	١٠,٥	٢٣,٨-	٥٦,٧-	الحساب الجاري
(٤,٩)	(٩,٢)	(١,٥)	(٣,٧-)	(٨,٧-)	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١٢١,٣	١٦٨,٧	٩٨,٤	٥٥,٨	٤٤,٣	الميزان التجاري
٢٦١,٦	٢٩٤,٤	٢٢١,٨	١٨٣,٦	٢٠٣,٥	الصادرات
(٢٠٢,٤)	(٢٣١,٦)	(١٧٠,٢)	(١٣٦,٢)	(١٥٢,٩)	الصادرات النفطية
(٥٩,٢)	(٦٣,٠)	(٥١,٦)	(٤٧,٤)	(٥٠,٦)	الصادرات الأخرى
١٤٠,٣-	١٢٥,٦-	١٢٣,٤-	١٢٧,٨-	١٥٩,٣-	الواردات
٥٤,٤-	٦٣,٤-	٦٠,٤-	٥٣,٠-	٧٣,٥-	الخدمات
(١٢,٩-)	(١١,٢-)	(١١,٥-)	(١٢,٠-)	(١٧,٢-)	المواصلات
(١,٣-)	(٢,٩-)	(٥,٥-)	(٥,٦-)	(٩,٢-)	السفر
(٤٠,٢-)	(٥٢,٤-)	(٤٣,٥-)	(٣٥,٥-)	(٤٧,١-)	الخدمات الخاصة الأخرى
٧,٩	٧,٧	١٠,٧	١٥,٧	١٧,٣	الدخل
(٨,٥)	(٨,٣)	(١١,٢)	(١٦,٣)	(١٨,٠)	دخل الاستثمار
٣٦,٦-	٤١,١-	٣٨,٣-	٤٢,٣-	٤٤,٧-	التحويلات الجارية
(٣٠,٣-)	(٣٣-)	(٣٥,٣-)	(٣٧,٠-)	(٣٧,٨-)	حوالات العمال
١,٧-	٢,٣-	١,٨-	٠,٩-	١,١-	الحساب الرأسمالي
٣٦,٢-	٦٨,٨	٧,٥	٩١,٤-	٧٣,١-	الحساب المالي
٩,٠-	١٥,٠-	٥,٩-	١,٥-	٢,٧	الاستثمار المباشر
١١,٥-	١٢,٠-	٢,٥	١١,٤	١٠,٧-	الحافظة المالية
٣٥,٧-	٤١,٦-	٤٣,٦-	٠,٨	٣٤,٨-	استثمارات أخرى
٠,٣-	٠,٨	١,٢-	٦٦,٦-	١٥,٣-	صافي السهو والخطأ
٣,٠	٠,٢	٣٩,٧-	٨٠,٦-	١١٥,٨-	الميزان الكلي
٣,٠-	٠,٢-	٣٩,٧	٨٠,٦	١١٥,٨	التمويل
٣,٠-	٠,٣-	٣٩,٧	٧٨,٣	١١٥,٤	تغيير في صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي (زيادة-)
٤٩٤,١	٤٨٩,٦	٤٨٨,٩	٥٢٨,٦	٦٠٨,٩	مجموع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - النشرة الشهرية

هذا وقد أظهر وضع الاستثمار الدولي في عام ٢٠١٩ (الجدول رقم ٣٩ أدناه) متانة المركز المالي، حيث بلغ رصيد صافي الأصول الخارجية لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة ما مقداره ٦٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٩ (٨٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي)^(١). ويعود تراكم الأصول الخارجية بشكل أساسي إلى الفوائض المالية السابقة ومحدودية فرص الاستثمار المحلي. وعلى صعيد التطورات في برنامج الاستثمار الدولي فيمكن إيضاحها فيما يلي:

□ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض صافي الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الداخل من ١٠٥,٤٪ إلى ٨٥,١٪ (انظر الجدول ٣٩ - الجزء التحليلي). وهذا يعكس بدوره ارتفاع الأصول الخارجية بنسبة ١٦,٦٪، مقابل ارتفاع الخصوم بنسبة ٥٩,٠٪ خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩.

□ على صعيد الخصوم الخارجية، شهدت استثمارات المحفظة توسعاً ملحوظاً بنسبة ٣٢٤٪ خلال الفترة. وهذا يعكس زيادة ثقة المستثمرين الدوليين في اقتصاد المملكة العربية السعودية وكذلك جهود السلطات الوطنية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات.

□ ومن ناحية الخصوم أيضاً، زادت سندات الدين بنحو ٢٠ ضعفاً بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، مما يعكس توجه الاقتراض العام نحو المصادر الخارجية. ولوضع الأمور في نصابها الصحيح في عام ٢٠١٩، لا يزال إجمالي الدين العام الخارجي منخفضاً نسبياً كنسبة من الناتج المحلي (٩,٦٪) في عام ٢٠١٩.

هناك توجه في إدارة الأصول المالية بعيداً عن الاحتياطات (أكثر أماناً لكن بعائد أقل) نحو الاستثمار المباشر واستثمار المحفظة (أقل أماناً وبعائد أعلى) - مما يعكس الدور المتزايد لصندوق الثروة السيادي في المملكة العربية السعودية - صندوق الاستثمارات العامة (PIF) - في البحث عن فرص استثمارية على المستوى المحلي والخارجي، بينما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة من ٢٦,٩٪ إلى ٣٥,١٪. ومن المرجح أن يزداد هذا التوجه أكثر في السنوات القادمة، وهو ما يعكس توجه السلطات الوطنية في توسيع دور صندوق الاستثمارات العامة.

(١) وفقاً لصندوق النقد الدولي، «قد تقلل البيانات الرسمية من مركز الاستثمار الدولي الصافي للمملكة العربية السعودية، وهو ما يعكس على الأرجح التدفقات المالية الخارجة الخاصة غير المسجلة على جانب الأصول جنباً إلى جنب مع عدم تسجيل مطلوبات الديون»، مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٩، سبتمبر ٢٠١٩، الملحق الإعلامي ص ٨

الجدول رقم ٣٩:

المملكة العربية السعودية - مركز الاستثمار الدولي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الأصول	٩٩٥,٠	٩٣٩,٤	٩٨٦,٥	١,٠٦٣,٧	١,١٥٩,٨
الاستثمار المباشر في الخارج	٦٣,١	٧٤,٠	٨٤,٤	١٠٤,٦	١٢٣,٩
استثمارات المحفظة	٢٠٤,٢	١٩٩,٥	٢١٧,٨	٢٤٧,٦	٢٨٣,١
الأسهم وصناديق الاستثمار	١١٠,٣	١٠٩,٧	١٥٤,٤	١٧٤,٣	٢٠٧,٧
سندات الدين	٩٣,٨	٨٩,٨	٦٣,٤	٧٣,٣	٧٥,٤
استثمارات أخرى	١١١,٣	١٣٠,٢	١٨٧,٨	٢١٤,٩	٢٥٣,٢
الائتمان التجاري	...	١٠,٤	١٣,٠	١٣,٢	١٢,٩
القروض	١,٣	١,٢	٥,٨	١٦,٦	٢١,٠
العملة والودائع	١٠٥,٤	١١٣,٤	١٥٨,٢	١٤٦,٨	١٦٧,٨
الحسابات المدينة الأخرى	٤,٦	٥,١	١٠,٧	٣٨,٤	٥١,٥
الأصول الاحتياطية	٦١٦,٤	٥٣٥,٨	٤٩٦,٤	٤٩٦,٦	٤٩٩,٥
الذهب النقدي	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
حقوق السحب الخاصة	٩,٠	٧,٤	٧,٨	٨,١	٨,٤
المركز الاحتياطي في الصندوق	٣,٠	١,٩	١,٥	١,٧	٢,٥
الأصول الاحتياطية الأخرى	٦٠٤,٠	٥٢٦,١	٤٨٦,٦	٤٨٦,٤	٤٨٨,٢
العملة والودائع	٢٠٣,٧	١٦٣,٧	١٥٦,١	١٦٦,٩	١٦٩,٩
ضمانات	٤٠٠,٣	٣٦٢,٤	٣٣٠,٦	٣١٩,٥	٣١٨,٣
المطلوبات	٣٠٥,٢	٣٤٢,٢	٣٦٢,٩	٤٠٦,١	٤٨٥,٢
الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم على التقارير	٢٢٤,١	٢٣١,٥	٢٢٧,٦	٢٣١,٨	٢٣٦,٤
استثمارات المحفظة	٣٢,٦	٤٩,٣	٦٩,٦	٨٤,٦	١٣٨,٢
الأسهم وصناديق الاستثمار	٢٨,٦	٢٨,٢	٢٧,١	٣٢,١	٦١,٨
سندات الدين	٤,٠	٢١,٢	٤٢,٥	٥٢,٦	٧٦,٤
استثمارات أخرى	٤٨,٥	٦١,٣	٦٥,٧	٨٩,٦	١١٠,٦
القروض	١٢,٢	٢٢,٨	٢٦,٥	٥٠,٧	٥٣,٦
العملة والودائع	٢٥,٧	٢٤,٨	٢٨,٤	٢٨,٤	٤٤,٧
الحسابات الدائنة الأخرى	١٠,٦	١٣,٨	١٠,٨	١٠,٥	١٢,٤
صافي مركز الاستثمار الدولي	٦٨٩,٨	٥٩٧,٣	٦٢٣,٦	٦٥٧,٦	٦٧٤,٦

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - النشرة الشهرية

(تابع) جدول ٣٩
الجزء التحليلي

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
١,١٥٩,٨	١,٠٦٣,٧	٩٨٦,٤	٩٣٩,٤	٩٩٤,٩	الأصول
١٧,٩	١٦,٤	١٥,٧	١١,٧	١١,١	حصص الأسهم وصناديق الاستثمار كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (%)
٤٠٧,٠	٣٥٢,٢	٣٠٢,٢	٢٧٣,٥	٢٦٧,٣	الاستثمار المباشر + المحفظة
٣٥,١	٣٣,١	٣٠,٦	٢٩,١	٢٦,٩	الاستثمار المباشر + المحفظة كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (%)
٢٧,٤	٣٠,٠	٣٣,٥	٣٨,٦	٤٠,٢	الأوراق المالية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول (%)
٤٣,١	٤٦,٧	٥٠,٣	٥٧,٠	٦٢,٠	الأصول الاحتياطية كنسبة مئوية من إجمالي الأصول
٧٩٣,٠	٧٨٦,٥	٦٨٨,٦	٦٤٤,٩	٦٥٤,٣	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
٨٥,١	٨٣,٦	٩٠,٦	٩٢,٦	١٠٥,٤	صافي الاستثمار الدولي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)

مصدر: حسابات المجلس النقدي الخليجي

٦-٣ الإمارات العربية المتحدة

١-٦-٣ الحسابات القومية

في عام ٢٠١٩، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ٧,١٪ في الإمارات العربية المتحدة بخلاف باقي دول مجلس التعاون، مقابل ارتفاعاً بنسبة ٢,١٪ في العام السابق. ويعزى ذلك بشكل خاص إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٤,٣٪ وجزئياً إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ١٪. وعلى صعيد القطاع النفطي، ارتفع متوسط الصادرات النفطية إلى ٣,٣ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٩، مقابل ٢,٢ مليون برميل يومياً في العام السابق. في حين انخفضت أسعار النفط في عام ٢٠١٩ كما هو مبين أعلاه، حيث انخفض السعر المرجعي لخام دبي إلى ٤٨,٦٣ دولاراً للبرميل، مقابل ٦٨,٦٩ دولاراً للبرميل في العام السابق. كما يلاحظ أن القطاع النفطي يشكل ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم ٤٠:

الناتج المحلي الإجمالي النفطي وغير النفطي

المؤشر	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليار درهم اماراتي، بالأسعار الجارية)	١,٣١٥,٣	١,٣١١,٢	١,٤١٦,١	١,٥٥٠,٦	١,٥٤٦,٦
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار، بالأسعار الجارية)	٣٥٨,١	٣٥٧,٠	٣٨٥,٦	٤٢٢,٢	٤٢١,١
الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو ٪، بالأسعار الثابتة)	٥,١	٣,١	٢,٤	١,٢	١,٧
الناتج النفطي	٥,٢	٢,٦	٣,٢-	٢,٥	٣,٤
الناتج غير النفطي	٥,١	٣,٣	٤,٨	٠,٧	١,٠

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (الإمارات العربية المتحدة)

يبين الجدول رقم ٤١ التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي عند استبعاد القطاع النفطي، حيث تشير البيانات إلى أن قطاع التجارة شكل النصيب الأكبر من المجموع (٩,١٧٪ في عام ٢٠١٩) مما يعكس وضع دولة الإمارات العربية المتحدة على خارطة التجارة العالمية كمركز اقليمي لإعادة التصدير من الدول الآسيوية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وما يجاورها. في عام ٢٠١٩، شكل إعادة التصدير ما نسبته ٤٦٪ من إجمالي الصادرات. ويأتي ذلك، قطاع التصنيع والتشييد والمالي، حيث شكل في مجموعه ٥٣٪

من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي، لم تأثر التطورات القطاعية على مساهمتها في الناتج المحلي خلال الفترة السابقة (حتى التجارة في هذا الشأن). بينما انخفض قطاع السياحة، بشكل مفاجئ، بنسبة ٢،٣٪ في عام ٢٠١٩ على الرغم من كون الإمارات العربية المتحدة مركزاً رئيسياً في مجال السياحة. فيما يتصل بذلك، يمثل قطاع النقل حوالي ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وتجدر الإشارة إلى أن إمارة دبي تمثل مركزاً رئيسياً للطيران العالمي وشركة الطيران الوطنية في البلاد من بين الشركات الرائدة في العالم. ويلاحظ أن قطاع النقل والسياحة أحد المحركات الرئيسية للنمو إلى جانب القطاعات الرئيسية الأخرى المذكورة أعلاه.

الجدول رقم ٤١:

الإمارات، حصة القطاع، ٢٠١٥-٢٠١٩ (% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ٢٠١٥-١٩
المؤسسات غير المالية	٧٩,٨	٧٩,٨	٨٠,٥	٨٠,٩	٨١,١	٨٠,٤
الزراعة والغابات وصيد البحر	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠
التصنيع	١١,٥	١١,٧	١٢,٠	١١,٨	١٢,٠	١١,٨
الكهرباء والغاز والمياه. أنشطة إدارة النفايات	٤,٢	٤,٣	٤,١	٤,١	٤,٢	٤,٢
التشييد والبناء	١٣,٠	١٢,٤	١٢,١	١٢,٣	١١,٩	١٢,٣
تجارة الجملة والتجزئة	١٦,٩	١٦,٩	١٧,٧	١٧,٨	١٧,٩	١٧,٥
النقل والتخزين	٨,٢	٧,٦	٧,٨	٧,٩	٨,١	٧,٩
المطاعم والفنادق	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٠
المعلومات والاتصالات	٣,٩	٤,٠	٤,١	٤,٢	٤,١	٤,١
الأنشطة المالية والتأمينية	١٢,٢	١٢,٣	١١,٩	١١,٥	١١,٤	١١,٩
الأنشطة العقارية	٧,٨	٨,١	٨,٠	٧,٧	٧,٧	٧,٨
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٧
أنشطة الخدمات الإدارية والدعم	٢,٥	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي	٨,٠	٧,٩	٧,٦	٧,٦	٧,٥	٧,٧
التعليم	١,٢	١,٣	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	١,٧	١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	١,٧
الفنون والترفيه والأنشطة الخدمية الأخرى	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨
الخدمات الشخصية والمنزلية	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,٨
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية والإحصاء (الإمارات العربية المتحدة)

بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب أوجه الإنفاق بالأسعار الثابتة (الجدول رقم ٤٢)، يتضح أن الاقتصاد المحلي يركز أساساً على القطاع الخارجي، حيث يعد المحرك الرئيسي كما هو في بعض الدول الآسيوية التي بنت تقدمها الاقتصادي على التجارة العالمية. جاء النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ مدفوعاً بالصادرات، والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو، حيث شكل ما نسبته ٩٩,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. كما يمثل صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) ما يعادل نحو ٢٧,١٪ من إجمالي الناتج المحلي (مستوى مرتفع نسبياً) خلال الفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٩. في حين يتم استخدام بعض الواردات في إعادة التصدير والتي تمثل حوالي ٤٦٪ من إجمالي الصادرات (انظر ميزان المدفوعات أدناه). يظل تكوين رأس المال الثابت مرتفع نسبياً عند ٢٧,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ على الرغم من زيادة المخزون أيضاً. كما بلغ الاستهلاك العام مستويات مناسبة بنسبة ١١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة السابقة.

الجدول رقم ٤٢:

الإمارات: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، ٢٠١٥-٢٠١٩ (%)

متوسط ٢٠١٥-١٩	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٤٤,٦	٥٠,٤	٤٥,١	٤٤,٢	٤١,١	٤٢,٠	إجمالي الإنفاق الاستهلاكي:
١١,١	١٢,١	١٠,٧	١١,٤	١٠,٥	١٠,٩	الإنفاق الحكومي
٣٣,٤	٣٨,٣	٣٤,٣	٣٢,٨	٣٠,٧	٣١,١	الإنفاق الخاص
١٩,٦	١٨,٢	١٨,٥	١٨,١	٢٢,٣	٢١,٢	تكوين رأس المال الثابت
٨,٧	٩,٤	٨,٣	١٢,٥	٦,٢	٧,١	التغير في المخزون
٢٨,٣	٢٧,٦	٢٦,٧	٣٠,٦	٢٨,٥	٢٨,٢	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
٩٩,٣	٩٩,٥	١٠٤,٢	٩٤,٦	٩٩,٣	٩٩,٠	الصادرات من السلع والخدمات
٧٢,٢-	٧٧,٥-	٧٦,١-	٦٩,٤-	٦٩,٠-	٦٩,٣-	ناقصا: الواردات من السلع والخدمات:
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق

المصدر: الهيئة الاتحادية للإحصاء والإحصاء (الإمارات العربية المتحدة)

٣-٦-٢ المالية العامة

في عام ٢٠١٩، ظلت الإيرادات العامة، تقريباً، كما كانت عليه في العام السابق. في حين انخفضت المصروفات العامة طفيفاً لتصل إلى ٢٨٣ مليار درهم إماراتي، بالمقارنة مع ٢٨٨ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠١٨. وفي المقابل، شهدت النفقات الرأسمالية زيادة ملحوظة لتصل إلى ٥٣,٧ مليار درهم إماراتي، بالمقارنة مع ٣٠,٤ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠١٨. ونتيجة لذلك، تراجع الفائض المالي إلى ٣٩,٨ مليار درهم (٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٩، بالمقارنة مع ٥٩ مليار درهم (٣,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي) في العام السابق (الجدول رقم ٤٣).

الجدول رقم ٤٣: الإحصائيات المالية الحكومية ٢٠١٥ - ٢٠١٩
(مليار درهم إماراتي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٤٧٦,٥	٤٧٧,٦	٤٠١,٩	٣٩٩,٨	٢٨١,٣	الإيرادات
٢٢٨,٥	٢١٣,٠	١٦٧,٢	١٠٨,٨	١٦٠,٠	الضرائب
٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٧	٤,٣	المساهمات الاجتماعية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	المنح
٢٤٣,٣	٢٥٩,٨	٢٣٠,٠	٢٨٦,٣	١١٦,٩	الإيرادات الأخرى
٣٨٣,٠	٣٨٨,٢	٣٥٩,٦	٣٨٦,٢	٣٣٥,٣	المصرفيات الجارية
١٠٧,٧	٨٣,٢	٧٦,١	٦٥,٢	٦٣,٠	المرتبات والأجور
١١٩,٤	٨٦,٦	٩٠,٩	٦٢,٣	٥٩,٨	السلع والخدمات
٥,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٩	٤,٦	استهلاك رأس المال الثابت
٤,٥	٧,٠	١,٩	٢,٠	٢,٨	مدفوعات الفوائد
٢٦,٩	٣٢,٩	٢١,٨	٨,٨	١٢,٣	الإعانات
١٦,٣	١٣,٣	١٠,١	١٥,٩	٨,٨	المنح
٧٤,٦	٦٢,٤	٤١,٢	٣٥,٣	٤٢,٦	المنافع الاجتماعية
٢٨,٢	٩٨,١	١١٢,٥	١٩٠,٨	١٤١,٥	نفقات أخرى
٩٨,٧	٩٤,١	٤٧,٣	١٩,٥	٤٩,٥-	الرصيد التشغيلي الإجمالي
٩٣,٤	٨٩,٤	٤٢,٣	١٣,٦	٥٤,١-	صافي رصيد التشغيل
					المعاملات في الأصول غير المالية:
٥٣,٧	٣٠,٤	٤٥,٠	٥٥,٩	٣٥,١	صافي/ إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية
٥٢,٨	٣٠,٨	٣٧,٣	٤٣,٨	٣٥,٥	أصول ثابتة
٠,١	٠,١	٠,٤	٤,١	٠,١	المخزونات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	الأغراض الثمينة
٠,٨	٠,٥-	٧,٤	٧,٨	٠,٦-	الأصول غير المنتجة
٤٣٦,٧	٤١٨,٦	٤٠٤,٦	٤٤٢,١	٣٧٠,٤	المصرفيات
٣٩,٨	٥٩,٠	٢,٨-	٤٢,٣-	٨٩,١-	صافي الإقراض/ الاقتراض
٢,٦	٣,٨	٠,٢-	٣,٢-	٦,٨-	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
					المعاملات في الأصول والمطلوبات المالية (التمويل):
٢١,٤	٤٨,٤	٥٦,٦	٣٨,٠-	٤٦,٠-	صافي اقتناء الأصول المالية
٢٣,٠	٥٤,٢	٥٨,٦	٢٨,٢-	٤٦,١-	المدينون المحليون
١,٦-	٥,٨-	٢,٠-	٠,٣	٠,١	المدينون الخارجيون
٩,٨-	٣٨,١	١٨,٩	٧,٨-	٤٣,١	صافي تحمل الخصوم
٩,٨-	٣٨,١	١٨,٩	٧,٨-	٤٣,١	الدائنون المحليون
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الدائنون الخارجيون

المصدر: وزارة المالية (الإمارات العربية المتحدة)

فيما يتعلق بمكونات النفقات الجارية، ارتفعت مصروفات الأجور والمرتببات إلى جانب مشتريات السلع والخدمات بصورة كبيرة في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ١٠٧,٧ مليار و ٤,٤ مليار على التوالي، مقابل ٨٣,٢ و ٨٦,٦ على التوالي في عام ٢٠١٨. برغم من ذلك، يلاحظ انخفاض كبير في المصروفات الأخرى إلى ٢٨,٢ مليار درهم إماراتي في عام ٢٠١٩، مقابل ٩٨,١ مليار درهم إماراتي في العام السابق.

كما بلغت نسبة مصروفات الأجور والمرتببات إلى إجمالي المصروفات العامة نحو ٢٥٪ في عام ٢٠١٩ أو ما يعادل نحو ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعد ضمن يمثل المستويات السائدة بين الدول المتقدمة.

٣-٦-٣ النقود والائتمان

ارتفع عرض النقد (م ٢) بنسبة ٤,٧٪ في عام ٢٠١٩ كما هو مبين في الجدول رقم ٤٤. ويرجع ذلك أساساً إلى العوامل المؤثرة فيه، حيث ساهم الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي التوسع في السيولة، بينما ساهم الارتفاع في صافي الأصول المحلية بنسبة ٢,٧٪ من إجمالي التوسع في السيولة. كما ساهم الارتفاع في صافي البنود الأخرى بنسبة ٤,٠٪ من التوسع في السيولة. بمعنى آخر، جاء التوسع في السيولة مدفوعاً بالزيادة في جميع العوامل المؤثرة عليه. وقد جاءت الزيادة في صافي الأصول المحلية وفقاً للتطورات في مكوناته، حيث ساهم ارتفاع صافي المطلوبات على الحكومة بنسبة ٣,٩٪ في زيادة صافي الأصول المحلية، بينما ساهمت المطلوبات على القطاع الخاص، نسبياً، بنسبة ٠,٥٪ في عام ٢٠١٩. بعبارة أخرى في عام ٢٠١٩، جاءت الزيادة في العرض النقدي مدفوعاً جزئياً بالأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة على عكس السنوات السابقة. كما يلاحظ في عام ٢٠١٩، أن المطلوبات على القطاع الخاص (١,١٥٩ مليار درهم إماراتي) تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف المطلوبات الحكومية (٣٥٧ مليار درهم إماراتي).

الجدول رقم ٤٤:

المسح النقدي: ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار درهم إماراتي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	البند
٤٨٥	٤١٨	٣٢٨	٢٥٩	٢٤٦	(صافي) الأصول الأجنبية
٣٩٤	٣٥٨	٣٤٥	٣٠٩	٣٣٦	البنك المركزي
٩١	٦٠	١٧-	٥٠-	٩٠-	البنوك المحلية
٩٢٨	٨٩٠	٩٤٨	٩٦٧	٩٤٠	(صافي) الأصول المحلية
٥١	٥-	٦٥	٥٦	٦٨	صافي المطلوبات على الحكومة
٣٥٧	٢٩١	٢٧٧	٢٦٥	٢٤٦	المطلوبات على الحكومة
٣٠٦	٢٩٦	٢١٣	٢٠٩	١٧٧	الودائع الحكومية لدى البنك المركزي
١,١٥٩	١,١٥٢	١,١٠٨	١,١٠٠	١,٠٤٠	المطلوبات على القطاع الخاص
٢٦	٣٢	٣١	٣٠	٤٩	المطلوبات على المؤسسات المالية غير المصرفية
١,٤١٣	١,٣٠٨	١,٢٧٦	١,٢٢٥	١,١٨٧	النقود وأشباه النقود (م ٢)
٥١٥	٤٨٦	٤٩٢	٤٧٤	٤٥٧	النقود (م ١)
٨٩٨	٨٢٣	٧٨٤	٧٥١	٧٣٠	أشباه النقود
٥٣٢-	٤٩٨-	٤٦٨-	٤٤٤-	٤٢٢-	(صافي الخصوم) البنود الأخرى
					المساهمة النسبية للتغيرات السنوية
٤,٨	٦,٩	٥,٤	١,٠	٣,١-	(صافي) الأصول الأجنبية
٢,٧	٤,٤-	١,٥-	٢,١	٨,٢	(صافي) الأصول المحلية
٣,٩	٥,٣-	٠,٧	١,٠-	٣,٩	صافي المطلوبات على الحكومة
٠,٥	٣,٤	٠,٦	٤,٩	٦,٨	المطلوبات على القطاع الخاص
٠,٤-	٠,١	٠,١	١,٦-	٠,٦	المطلوبات على المؤسسات المالية غير المصرفية
٧,٤	٢,٥	٤,٠	٣,٢	٥,٢	النقود وأشباه النقود (م ٢)
٠,٤	٠,٨-	٠,٥	٠,٠	٢,٣-	(صافي الخصوم) البنود الأخرى
					النسبة المئوية للتغيرات السنوية
١٦,١	٢٧,٤	٢٦,٨	٥,٠	١٢,٨-	(صافي) الأصول الأجنبية
٤,٢	٦,١-	١,٩-	٢,٨	١١,٦	(صافي) الأصول المحلية
١,١٨٥,٢-	١٠٧,٣-	١٤,٨	١٧,٨-	٢١٧,٨	صافي المطلوبات على الحكومة
٠,٦	٤,٠	٠,٧	٥,٨	٨,٤	المطلوبات على القطاع الخاص
١٩,٤-	٢,٢	٥,٤	٣٩,٥-	١٦,٤	المطلوبات على المؤسسات المالية غير المصرفية
٨,٠	٢,٥	٤,١	٣,٣	٥,٥	النقود وأشباه النقود (م ٢)
٤,٨-	١٠,١	٥,٨-	٠,٣-	٣٠,٠	(صافي الخصوم) البنود الأخرى

المصدر: البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

يوضح الجدول رقم ٤٥ التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي، حيث يشير التوزيع الائتماني إلى أن ارتفاع الائتمان جاء مدفوعاً بالزيادة في القروض الاستهلاكية والتشييد والعقارات التي تمثل مجتمعة ما نسبته ٤٨٪ من الإجمالي. تماشياً مع المسح النقدي، يستحوذ القطاع العام على حصة نسبية من الإجمالي بنسبة ١٢,٥٪، يليها قطاع التجارة بنسبة ١٠,٥٪ على الرغم من دورها الرئيسي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما يلاحظ أيضاً انخفاض حصة تمويل الصناعة من إجمالي الائتمان.

الجدول رقم ٤٥:

توزيع الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي، ٢٠١٥-٢٠١٩ (%)

القطاع	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	متوسط ٢٠١٥-١٩
التجارة	١١,٧	١٠,٧	١٠,٥	١٠,٢	٩,٦	١٠,٥
الصناعة	٥,٠	٤,٨	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,٠
التشييد والعقارات	١٧,٠	١٨,٢	٢٠,٥	٢٠,٩	١٩,٥	١٩,٢
الزراعة والصيد	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
المؤسسات المالية	٩,٨	١٠,٠	٨,٨	٨,٦	٨,٢	٩,١
القروض الشخصية	٣٠,٢	٢٩,٨	٢٨,٠	٢٧,٣	٢٧,١	٢٨,٥
النفط الخام والغاز	٠,٩	٠,٩	٠,٨	١,٠	٠,٧	٠,٩
القطاع العام	١١,٤	١١,٢	١١,٦	١٢,٤	١٥,٨	١٢,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١,٥	١,٣	١,٢	١,١	١,٤	١,٣
النقل والتخزين والاتصالات	٤,٣	٤,٤	٣,٨	٣,٤	٣,٦	٣,٩
الأخرى (*)	٨,٢	٨,٦	٩,٥	٩,٩	٩,٠	٩,٠
إجمالي الائتمان	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(*) بما في ذلك الائتمان لقطاع الخدمات والمؤسسات غير الهادفة للربح

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٣-٦-٤ القطاع الخارجي

في عام ٢٠١٩، انخفض فائض الحساب الجاري إلى ٢٩,٧ مليار دولار (٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بالمقارنة مع ٤٠,٥ مليار دولار (٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في العام السابق. ويعود ذلك جزئياً إلى ارتفاع الواردات بصورة أكبر من الصادرات (الجدول رقم ٤٦). كما هو مبين أعلاه في الحسابات القومية، يعد إعادة التصدير مكوناً مهماً في القطاع الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تمثل أكثر من ٤٦٪ من إجمالي الصادرات. في عام ٢٠١٩، شكل مجموع الصادرات، غير النفطية، وإعادة التصدير معاً ما نسبته ٨٢٪ من إجمالي الصادرات، وهو ما يفوق قيمة الصادرات النفطية.

الجدول رقم ٤٦:

الإمارات العربية المتحدة - ميزان المدفوعات ٢٠١٥-٢٠١٩ (مليار دولار أمريكي)

البند	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩ (*)
الحساب الجاري	١٧,٦	١٣,٢	٢٧,٥	٤٠,٥	٢٩,٧
(% من الناتج المحلي الإجمالي)	١,٣	١,٠	٢,٠	٢,٧	٢,٠
الميزان التجاري	٧٦,٦	٥٥,١	٦٧,٢	٨٥,٧	٧٤,٨
الصادرات	٣٠٠,٥	٢٩٥,٠	٣١٣,٥	٣٢١,٠	٣١٥,٩
الصادرات النفطية	٦١,٥	٤٦,٥	٥٨,١	٦٧,٣	٥٧,٥
الصادرات غير النفطية	١٠٤,٢	١٠٣,٥	١٠٦,٦	١١١,٨	١١٣,٠
إعادة التصدير	١٣٤,٨	١٤٥,١	١٤٨,٨	١٤١,٩	١٤٥,٤
الواردات	٢٢٣,٩-	٢٣٩,٩-	٢٤٦,٣	٢٣٥,٤-	٢٤١,١-
الخدمات	٢١,١-	٤,٩-	١,٣-	٠,٥-	٠,٦-
المواصلات	٩,٧	١١,٤	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٦
السفر	٠,٨	٢,٤	٣,٤	٦,٤	٣,٤
التشييد	٠,٦-	٠,٦-	٠,٢	٠,١	٠,٣
الملكية الفكرية	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
المعلومات والكمبيوتر والاتصالات	٣,٠	٣,٠	٣,٢	٣,٣	٣,٣
الخدمات الأخرى	٤,٩	٤,٩	٥,١	٥,٠	٥,١
السلع والخدمات الحكومية	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-
(صافي) دخل الاستثمار	١,٧	٢,١	٢,٨	١,٤	١٢,١
(صافي) التحويلات	٣٩,٦-	٣٩,١-	٤١,٢-	٤٦,١-	٤٦,٦-
الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الحساب المالي	٣,٢-	١٩,٣-	١٧,٠	٣٤,٦-	٢٠,٠-
أ) الاستثمار الأجنبي المباشر	١١,٣	١٨,٥-	١٦,٢	٣١,٨-	١٧,٢-
أ) ١- الاستثمار المباشر	٧,٩-	٤,٠	٣,٧-	٤,٧-	٢,١-
في الخارج	١٦,٧-	١٣,٦-	١٤,١-	١٥,١-	١٥,٩-
في الإمارات	٨,٨	٩,٦	١٠,٣	١٠,٤	١٣,٨
أ) ٢- (صافي) استثمار المحفظة	١,١	١,٢	١,٣	١,١	١,١
أ) ٣- البنوك	٢٤,٩	١٠,٨-	٩,٠-	٢١,٨-	٨,٢-
أ) ٤- المؤسسات غير المصرفية الخاصة	٦,٨-	٤,٩-	٤,٨-	٦,٤-	٨,٠-
ب) مؤسسات القطاع العام	١٤,٦-	٠,٨-	٠,٨-	٢,٧	٢,٨-
الأصول الاحتياطية (المصرف المركزي)	٩٢,٩	٨٤,٧	٩٤,٧	٩٨,٧	١٠٧,٥
صافي السهو والخطأ	١,٠	١,٠-	٠,٥-	٢,٤-	٠,٠
الميزان الكلي	١٥,٣	٧,١-	٩,٩	٣,٥	٩,٦

(*) تقديرات أولية تخضع للمراجعة

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

بخلاف دول مجلس التعاون، لا يسجل ميزان الخدمات في العادة عجزاً كبيراً. برغم من ذلك، تتشابه مع دول مجلس التعاون في تسجيل ميزان التحويلات عجزاً بشكل تقليدي، حتى مع المحافظة تقريباً على مستوى العجز ذاته في العام السابق. كما ساهم الفائض في ميزان الدخل بأثر إيجابي في الحساب الجاري، حيث ارتفع نسبياً إلى ٢,١ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار في ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالحساب المالي، انخفض عجز الحساب المالي إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي، بالمقارنة مع ٣٤,٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨. ويرجع ذلك إلى تراجع التدفقات الاستثمارية من البنوك في الخارج في عام ٢٠١٩ (٨,٢ مليار دولار أمريكي)، بالمقارنة مع العام السابق (٢١,٨ مليار دولار أمريكي). كما انخفض العجز الاعتيادي في حساب الاستثمار المباشر (عادة ما يبحث المستثمرون المحليون عن فرص أفضل في الخارج نظراً إلى الخيارات المحدودة داخل الدولة) بشكل نسبي إلى ٢,١ مليار دولار، وهو ما يعكس زيادة التدفقات الاستثمارية إلى الإمارات العربية المتحدة من قبل المستثمرين الأجانب (١٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ مقابل ١٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨). وحافظ الاستثمار المباشر في الخارج من قبل المقيمين على المستوى ذاته تقريباً كما كان عليه في العام السابق (١٥,٩ مليار دولار مقارنة بـ ١٥,١ مليار دولار).

ونتيجة لانخفاض عجز الحساب المالي وانعدام بند السهو والخطأ، بشكل مفاجئ، ارتفع فائض الميزان الكلي ليصل إلى ٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بالمقارنة مع ٣,٥ مليار دولار في العام السابق

٤- معايير التقارب الاقتصادي في عام ٢٠١٩

يتطلب دخول الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، الالتزام بتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي وفق معايير الأداء الاقتصادي. واعتمد المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي، ديسمبر ٢٠٠٥م) المعايير المبدئية للأداء الاقتصادي، وتم استكملت اللجنة الفنية المشتركة صياغة معايير الأداء الاقتصادي في مايو ٢٠٠٧. وتغطي هذه المعايير معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، ونسبة تغطية النقد الأجنبي للواردات السلعية، ونسب العجز السنوي في الموازنة العامة، ونسب الدين العام، وأسعار الصرف. كما تهدف المعايير إلى ضمان تقارب الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء وأن تحاكي بعضها البعض في السلوك المالي والنقدي (تشابهه في الاتجاه العام وتتقارب في نسب التغير)، وأنه لا يوجد أي اختلافات محتملة في الاقتصاد الكلي قد تقوّض استكمال وإقامة الاتحاد النقدي، وإصدار العملة موحدة. مهما يكن، فينبغي تفسير المعايير بحذر: فهي ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي بمثابة دليل يستدعي اهتمام السلطات الوطنية عندما تتخلف مؤشرات الاقتصاد الكلي في إحدى الدول عن الدول الأخرى في مختلف المجالات المعنية.

الجدول رقم ٤٧:

معايير التقارب الاقتصادي:

معدل التضخم	يجب أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين (٢٪).
سعر الفائدة	يجب أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مئويتين (٢٪).
نسبة تغطية الواردات	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
نسبة العجز المالي	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي للحكومة العامة عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك ٢٥ دولار أو أكثر).
نسبة الدين العام	يجب أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
سعر الصرف	تطبيق الدولار الأمريكي مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس.

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

ويمكن تلخيص أهم التغييرات التي طرأت على معايير الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء خلال العام ٢٠١٩م كما هو مبين في الجدول رقم ٤٨ وفقاً كما يلي: وعلى صعيد التطورات التفصيلية التي شهدتها معايير التقارب الاقتصادي، فيمكن إيضاحها كما يلي:

معيار التضخم: يوضح جدول رقم ٩ معدلات التضخم في الدول الأعضاء والقيمة المرجعية، أي متوسط معدلات التضخم المرجحة زائداً نقطتين مؤتيتين (٢٪). وفي عام ٢٠١٩، تراوح معدل التضخم السنوي بين ١,١ ٪ (الكويت) و -٢,١ ٪ (المملكة العربية السعودية). واستُخدمت هذه المعدلات لحساب القيمة المرجعية البالغة نسبتها ٢,١ ٪. وتشير البيانات إلى أن معدلات التضخم لجميع الدول الأعضاء أقل من القيمة المرجعية. وكذلك بالنسبة لدول غير لأعضاء، حيث معدلات التضخم أقل من القيمة المرجعية (١٪) مرجحاً بشكل خاص تراجع معدل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة وبحد أقل سلطنة عمان التي سجلت معدل تضخم بنسبة ١,٠ ٪.

الجدول رقم ٤٨: معايير التقارب في ٢٠١١

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى		الدول الأعضاء في المجلس النقدي الخليجي						معيار التقارب
عمان	الإمارات	العتبة	قطر	الكويت	السعودية	البحرين	العتبة	
٠,١	١,٩-	١,٠ ≥	٠,٨-	١,١	١,٢-	١,٠	١,٢ ≥	معدل التضخم (%)
٢,٨٥	٢,٥٨	٤,٣٤ ≥	٢,١٠	٢,٥٨	٢,٦٣	٢,٣٥	٤,٣٤ ≥	سعر الفائدة (%)
٥,٠	٤,٥	٤,٠ ≤	٧,١	٨,١	٢٧,٨	١,٦	٤,٠ ≤	الاحتياطيات الأجنبية (بشهور الواردات)
٩,٠-	٢,٦	٣,٠ - ≤	٠,٩	٨,٢-	٤,٥-	١٠,٧-	٣,٠ - ≤	ميزانية المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٦٠,٠	٢٠,٠	٧٠,٠ ≥	٥٦,٢	١١,٨	٢٢,٨	١٠٣,٤	٧٠,٠ ≥	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي (ملاحظة: يشار إلى البلدان التي لا تستوفي المعايير باللون الأحمر)

معيار أسعار الفائدة: استُخدمت أسعار الفائدة ما بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر لحساب القيمة المرجعية وذلك حسب توفر هذه البيانات. وفي عام ٢٠١٩، تراوحت أسعار الفائدة بين ٢,١ ٪ (قطر) و ٢,٦٣ ٪ (السعودية). وكذلك بلغ معدل الفائدة المرجعي نحو ٤,٣ ٪ وذلك باحتساب متوسط أدنى ثلاثة أسعار

للفائدة قصيرة الأجل زائداً نقطتين مؤبوتين (٢٪). وحققت جميع الدول الأعضاء معدلات أقل بكثير من القيمة المرجعية.

احتياطات النقد الأجنبي: استمرت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في تحقيق أعلى معدل تغطية لاحتياطات النقد الأجنبي، مقاساً بعدد شهور الواردات السلعية، بنحو ٤٨,٣ شهراً و ١٣,٤ شهراً على التوالي. في حين تشير البيانات إلى أن تغطي احتياطات النقد الأجنبي في مملكة البحرين ما نسبته ١,٦ شهراً. أما يتعلق باستيفاء القيمة المرجعية، فقد حققت جميع الدول - ماعدا البحرين - شرط المعيار بتغطية ٤ أشهر من الواردات. وعلى مستوى دول مجلس التعاون، سجلت الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان معدل تغطية يفوق القيمة المرجعية.

العجز المالي: بحسب البيانات في الجدول ١٠، من بين الدول الأعضاء استوفت قطر المعيار المالي في ظل التحديات الاقتصادية والتي ألفت بظلالها على الوضع المالي. أما الدول الأخرى فقد شهدت عجزاً مالياً تجاوز القيمة المرجعية، فيما سجل العجز المالي في مملكة البحرين مستويات مرتفعة تعادل ثلاثة أضعاف مستوى المعيار. أما بالنسبة للدول الأخرى، استوفت الإمارات العربية المتحدة شرط المعيار، بينما بلغ العجز المالي في سلطنة عمان حد المعيار. وعليه فإن الجهود الرامية إلى الالتزام بمتطلبات الاتحاد النقدي يتركز، بشكل أساسي، على القطاع العام.

الدين العام: يشترط المعيار عدم تجاوز نسبة الدين العام ٧٠٪. كما في حالة الاحتياطات الأجنبية، تعد مملكة البحرين الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي لا تستوفي الحد الأدنى لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول رقم ٤٨. برغم من الإصلاحات المالية التي اتخذتها مملكة البحرين، تزايد العجز المالي في القطاع العام مما يستوجب بذل المزيد من الجهود نحو ذلك.

الفصل الثالث: التوقعات على المدى المتوسط (٢٠٢٠-٢٠٢٢)

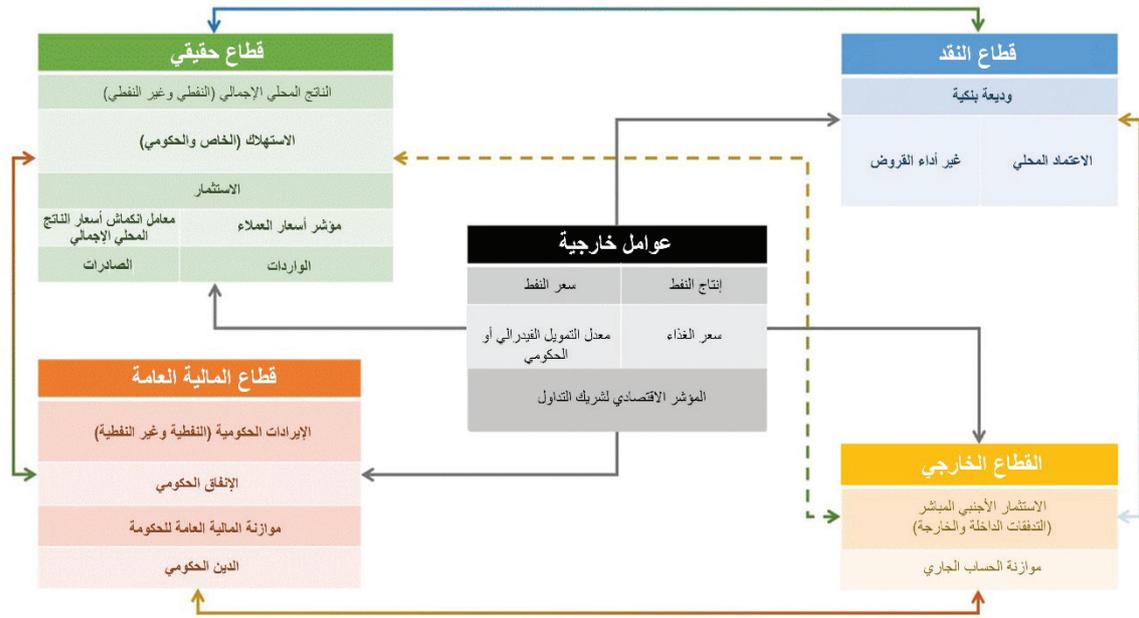
المقدمة

قام المجلس النقدي بإعداد توقعات حول الوضع الاقتصادي ومساره المُستقبلي على المدى المتوسط لجميع دول مجلس التعاون بناءً على النموذج الاقتصادي القياسي الخاص بالمجلس النقدي. وهو عبارة عن إطار شامل للاقتصاد الكلي، يركز أساساً على الارتباطات البينية للقطاعات الكلية الأربعة، حيث يتكون من ٢٠ معادلة احصائية إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تضم ٢٠ من المتغيرات الداخلية و ٥ من المتغيرات الخارجية. كذلك يوضح الشكل رقم ٣ نظام المعادلات والارتباطات البينية للقطاعات الأربعة في النموذج القياسي. فعلى سبيل المثال، يرتبط الناتج المحلي الإجمالي النفطي بمعدل الإنتاج النفطي، بينما يعتمد إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وفقاً للمعادلات الهيكلية، على الإنفاق الحكومي والمؤشرات الاقتصادية لأهم الشركاء التجاريين الرئيسيين. في حين يعتمد مكون الاستهلاك الخاص على الائتمان المحلي والإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم. كما يعتمد الإنفاق الحكومي بدوره على الإيرادات العامة وأسعار النفط. وكذلك تعتمد الواردات على الإيرادات العامة والإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الاستثماري.

كما يقوم المجلس النقدي الخليجي بإدخال بعض المؤشرات الاقتصادية - عالية التواتر (مثل التضخم) - في النماذج الفصلية الأخرى لحساب التطورات المقبلة وبما يعكس الاتجاهات الحديثة بصورة مبكرة.

الشكل رقم ٣:

الروابط القائمة بين الحسابات (المتغيرات الاقتصادية) الكلية في نموذج المجلس النقدي الخليجي



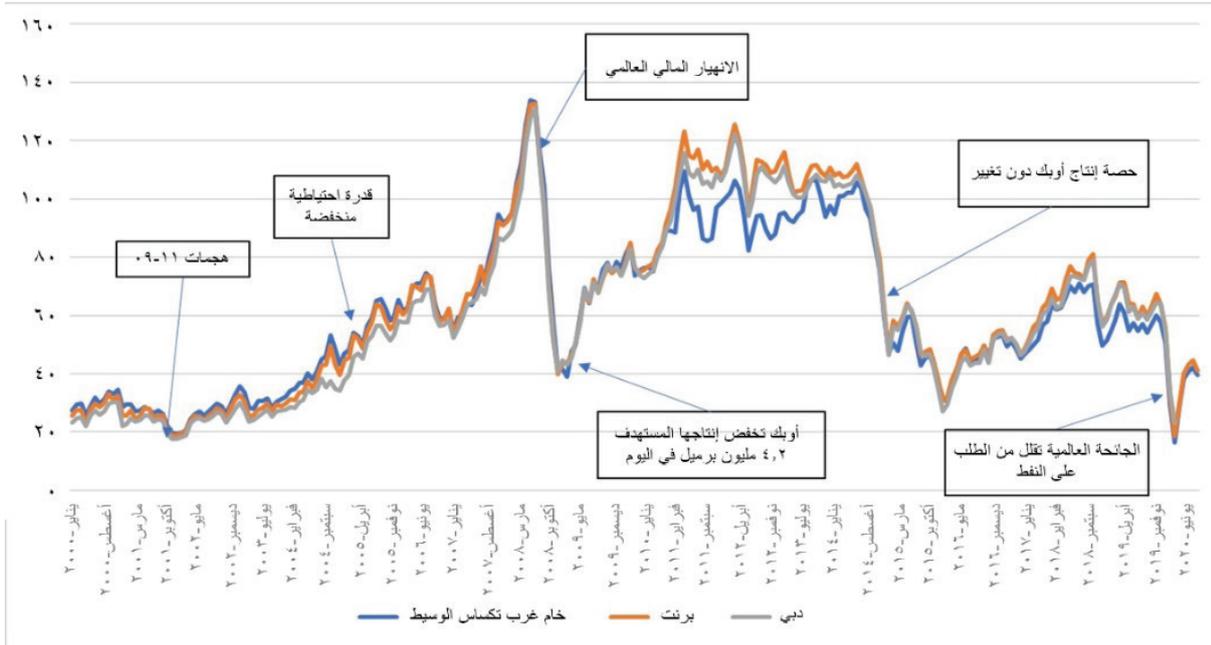
المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٢- الفرضيات الأساسية للنموذج الاقتصادي

أثر تفشي وباء كوفيد-١٩ منذ مطلع عام ٢٠٢٠ بشكل كبير على النشاط الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل كبير بعد إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر والتقل التي بدورها أدت إلى انخفاض أسعار النفط في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ كما هو مبين في الشكل رقم ٤.

الشكل رقم ٤:

أسعار النفط الخام (دولار لكل برميل) (٢٠٠٠/١ - ٢٠٢٠/٧)



المصدر: بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

على الصعيد المحلي، استدعى الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في دول مجلس التعاون الخليجي منذ مارس ٢٠٢٠ إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الصارمة، تراوحت بين التباعد الاجتماعي وتنظيم التجمعات البشرية إلى الإغلاق العام وفرض القيود على العديد من الأنشطة الاقتصادية. ومنذ نهاية صيف ٢٠٢٠، بدأت الدول في تخفيف القيود والإجراءات الصارمة حيث تعمل السلطات الوطنية في جميع دول مجلس التعاون، بشكل متوازي، على رفعها تدريجياً وإعادة فتح قطاعات معينة من الاقتصادات.

وتضميناً للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) على مستوى النشاط الاقتصادي المحلي في دول مجلس التعاون، تم افتراض أن مجموع القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مقاساً بالنتاج المحلي، سيشهد انخفاضاً استثنائياً بنسبة ١٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ في حالة دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة^(١) نظراً لعدم صدور البيانات لفترة الربع الثاني. بينما توضح الجداول التالية (رقم ٥٠-٥١) بقية الافتراضات الخاصة بمعدل إنتاج النفط وأسعاره في دول مجلس التعاون:

(١) عند اعداد التوقعات، تم ادخال معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول وفقاً للأرقام الصادرة عن السلطات الوطنية (جميع دول مجلس التعاون) والربع الثاني (باستثناء الكويت والإمارات العربية المتحدة حيث لم يتم نشر الحسابات القومية للربع الثاني بعد).

الجدول رقم ٤٩:

الافتراضات الأساسية - معدل إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم)

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	الدولة
٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	مملكة البحرين
٩,١٠٠	٩,٣٠٠	٩,٢٠٠	المملكة العربية السعودية
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٤٤٠	الكويت
١,٩٣٠	١,٩٣٠	١,٩٣٠	قطر (بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال)
٠,٩٦٠	٠,٩٦٠	٠,٩٥٠	سلطنة عمان
٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

الجدول رقم ٥٠:

الافتراضات الأساسية - أسعار النفط الخام

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	العام
٥٠	٥٠	٤٠	أسعار النفط الخام (دولار أمريكي/ برميل)

(*) :متوسط سعر نفط برنت وغرب تكساس الوسيط ودبي. المصدر: المجلس النقدي الخليجي

وفيما يلي نستعرض أهم التوقعات للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية (الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، وما إلى ذلك) لفترة الثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ في دول مجلس التعاون، على الصعيد الإقليمي، بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النماذج القياسية، ثم يلي ذلك تفاصيل تلك التوقعات الاقتصادية على المستوى المحلي.

٣- الآفاق الاقتصادية (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢) حسب المؤشر

١-٣ نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تشير التوقعات الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، مقاساً بالأسعار الثابتة، بشكل كبير في دول مجلس التعاون خلال عام ٢٠٢٠ (كما هو مبين في الجدول رقم ٥١ والشكل رقم ٥)، حيث من المتوقع أن ينكمش بمعدل -١,٥٪. كما تشير التوقعات إلى ابتداء ملامح التعافي الاقتصادي من جائحة كوفيد-١٩ والتغلب على أزمة أسعار النفط خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، حيث من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي، على المستوى الإقليمي، نمواً بنسبة ٣,٢ و ٤,٨ في العامين القادمين. بعد تقديرات الانكماش في عام ٢٠٢٠م، من المتوقع أن تسجل اقتصاديات دول مجلس التعاون نمواً مطرداً خلال العامين القادمين ٢٠٢١-٢٠٢٢ ما عدا سلطنة عمان التي يتوقع أن تسجل نمواً بوتيرة معتدلة بنسبة ٢,٢٪ في عام ٢٠٢١، فيما يتوقع أن يتسارع النمو إلى ٧,١٪ في عام ٢٠٢٢. ومن جهة أخرى، تشير التوقعات ذاتها إلى أن أكثر الدول عرضة لمخاطر التقلبات الاقتصادية هي الكويت وسلطنة عمان. وذلك وفقاً لتباين وتيرة معدلات النمو أثناء التقلبات الاقتصادية.

الجدول رقم ٥١:

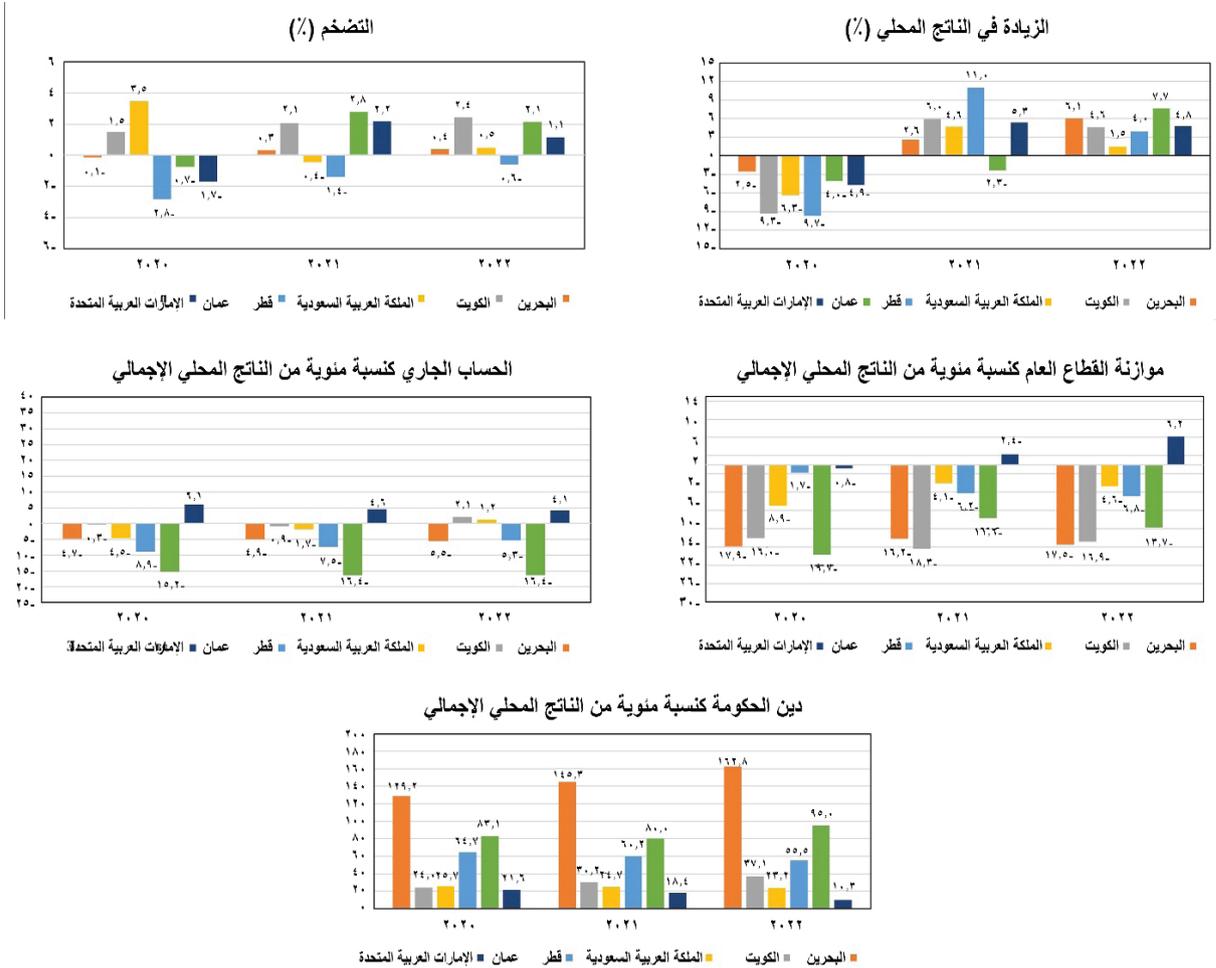
دول مجلس التعاون الخليجي - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الدولة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
البحرين	-٣,٨	٤,٦	٥,٩
الكويت	-٩,٢	٧,٨	٢,١
السعودية	-٤,٥	٤,٨	١,٧
قطر	-٤,٢	٤,٠	٢,٤
عمان	-٥,٤	٢,٢	٧,١
الإمارات	-٣,٧	٢,٤	٣,٥
دول مجلس التعاون	-٥,١	٤,٣	٣,٨
دول الاتحاد النقدي الخليجي	-٥,٤	٥,٣	٣,٠

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

الشكل رقم ٥:

التوقعات على المدى المتوسط بين دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣-٣ التضخم

وفي مجال الأسعار والتضخم، تشير التوقعات إلى تباين معدلات التضخم، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلكين، بين دول مجلس التعاون وفقاً للتطورات المحلية، حيث ستظل الضغوط التضخمية مكبوحة في مملكة البحرين خلال الثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، ويتوقع أيضاً استمرار تراجع معدلات التضخم في دولة قطر بنسبة -١,٧، كمتوسط للفترة ذاتها. بينما يتوقع استمرار تفاقم معدلات التضخم في دولة الكويت بمعدل ٢,٣٪ خلال نفس الفترة، ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية إلى مستوى قياسي خلال عام ٢٠٢٠ ليبلغ ٤,٤٪ استجابة لزيادة ضريبة القيمة المضافة. وهو معدل لم يسجل منذ عام ٢٠١٣، ويتوقع تراجعه في العامين التاليين. أما في سلطنة عُمان، فمن المتوقع أيضاً أن يبلغ التضخم مستوى قياسي خلال عام ٢٠٢١ نحو ٢,٧٪، وهو معدل لم يسجل منذ عام ٢٠١٢ نظراً لتزايد التوقعات التضخمية كاستجابة لفرض ضريبة القيمة المضافة.

أما على الصعيد الإقليمي، فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم لمجموع هذه الدول، مقاساً بأسعار المستهلكين، إلى -٤,٠ في عام ٢٠٢٠، وفيما يتوقع أن يعاود الارتفاع خلال العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ليبلغ ٠,٨% و ١,١% على التوالي.

الجدول رقم ٥٣:

التوقعات الاقتصادية - معدلات التضخم في دول مجلس التعاون، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الدولة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
البحرين	-٢,٣	-٠,٨	-٠,٢
الكويت	٢,١	٢,٤	٢,٥
السعودية	٣,٤	٠,٠	١,١
قطر	-٢,٧	-٢,٢	-٠,٢
سلطنة عمان	-٠,٩	٢,٧	٢,١
الإمارات العربية المتحدة	-٢,١	٢,٤	١,٣
دول مجلس التعاون	-٠,٤	٠,٨	١,١
دول الاتحاد النقدي الخليجي	٠,١	-٠,١	٠,٨

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣-٣ قطاع المالية العامة

وفي مجال المالية العامة، تشير التوقعات إلى استمرار تفاقم الأوضاع المالية في دول مجلس التعاون لاسيما سلطنة عُمان والبحرين والكويت، حيث سيظل العجز المالي مرتفعاً نسبياً خلال الثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. كما ستساهم إجراءات الإصلاح المالي جزئياً في خفض العجز المالي، حيث من المتوقع أن تساهم ضريبة القيمة المضافة في سلطنة عُمان بارتفاع نسبة الإيرادات العامة بحوالي ٤,١%، كنسبة من حجم الناتج المحلي، في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

كما تشير التوقعات أن تستمر المملكة العربية السعودية في تسجيل عجز مالي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أقل بكثير مقارنة بالدول الثلاثة المذكورة أعلاه. ويرجع ذلك إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥% كجزء من الإجراءات المالية لتعزيز الإيرادات العامة. ومن المتوقع أيضاً أن تساهم زيادة ضريبة القيمة المضافة نسبياً في تعزيز الإيرادات الحكومية وبما يعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٢. ومع ذلك، فإن التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد -١٩ ستكون أقل وطأة على الأوضاع المالية في قطر والإمارات (الجدول رقم ٥٣).

الجدول رقم ٥٣:

دول مجلس التعاون - رصيد المالية العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الدولة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
البحرين	١٨,٣-	١٥,٩-	١٧,٣-
الكويت	١٨,٢-	٢٠,٦-	١٨,٨-
السعودية	١١,٤-	٣,٩-	٦,٧-
قطر	٠,٦-	٤,٨-	٥,٩-
سلطنة عمان	١٩,٧-	٩,١-	١٠,٩-
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣-	٢,٦	٤,٠

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٣ الحساب الجاري

أما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فتشير التوقعات الأولية إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري في سلطنة عُمان إلى مستويات قياسية ليبلغ نسبة ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط لفترة الثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. أما في قطر، فمن المتوقع أن يرتفع العجز في الحساب الجاري خلال عام ٢٠٢١ إلى مستوى قياسي ليبلغ -٨,٢٪، فيما يتوقع أن ينخفض العجز في عام ٢٠٢٢. وفي المملكة العربية السعودية والبحرين، يتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري إلى ٤,٥٪ و ٤,٠٪ على التوالي في ٢٠٢٠، فيما يتوقع أن يعاود الانخفاض تدريجياً خلال العامين التاليين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. وفي دولة الكويت، يتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزاً للمرة الأولى في عام ٢٠٢٠، فيما يتوقع تحول العجز إلى فائض خلال العامين التاليين ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ ليشكل نحو ٠,٦٪ و ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. بينما في الإمارات العربية المتحدة، من المتوقع أن يستمر الحساب الجاري في تسجيل فائض بمعدل ٥٪ من حجم الناتج المحلي خلال الثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

الجدول رقم ٥٤:

أعضاء مجلس التعاون - الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الدولة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
البحرين	٤,٠-	٣,٤-	٣,٧-
الكويت	٢,٤-	٠,٦	٢,٧
السعودية	٤,٥-	٢,٠-	٢,٣-
قطر	٥,٩-	٨,٢-	١١,٦
سلطنة عمان	١٤,٤-	١٥,٦-	١٥,٢-
الإمارات العربية المتحدة	٦,٢	٤,٦	٤,١

مصدر: المجلس النقدي الخليجي

٥-٣ الدين العام

وفي مجال الدين العام، فمن المتوقع أن يزداد الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الكويت وذلك بوتيرة ٦,٦٪ خلال فترة الثلاث سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ارتفاعاً من ١,١٪ في عام ٢٠١٩. أما في مملكة البحرين وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية، من المتوقع أن يستمر في الارتفاع ليصل متوسط الدين العام إلى ١٤٧,٧٪ و ٨١,٦ و ٧٢,٨٪ و ٢٩,٧٪ على التوالي في المتوسط خلال نفس الفترة. أما في الإمارات العربية المتحدة، من المتوقع أن يظل مستوى الدين العام مستقرًا.

الجدول رقم ٥٥:

دول مجلس التعاون الخليجي - الدين الحكومي: كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

الدولة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
البحرين	١٣٢,٤	١٤٦,٧	١٦٣,٩
الكويت	٢٩,٣	٣٧,٣	٤٦,١
السعودية	٣٢,٨	٢٨,٨	٢٧,٩
قطر	٦٧,٣	٧٩,٣	٧١,٧
سلطنة عمان	٧٩,٥	٧٦,٥	٨٨,٩
الإمارات العربية المتحدة	٢١,٣	١٧,١	١١,٣

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤- الآفاق الاقتصادية (٢٠٢٠-٢٠٢٢) حسب الدولة

٤-١ البحرين

الآفاق الاقتصادية في مملكة البحرين، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي والأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة -٨,٣٪ في ٢٠٢٠، وفيما سيعاود الارتفاع إلى ٤,٦٪ و ٥,٩٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتراجع معدل النمو لقطاعات غير النفطية بنسبة ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٠، بينما يتوقع أن يشهد القطاع النفطي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٢٪ خلال العام ذاته. كما تظهر التوقعات ذاتها ارتفاع الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما نسبته ٣١,٧٪ في عام ٢٠٢٠، مقابل ٢٨,٩٪ في عام ٢٠١٩. وفيما يتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى ٢٩,٨ و ٢٧,٤ خلال العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي.

وفيما يتعلق بتطورات المتوقعة للطلب المحلي، زيادة الاستهلاك النهائي الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢ مدفوعاً بنمو القطاع العام والخاص. ويعود ذلك جزئياً إلى زيادة المحتملة لصافي الأصول المحلية لاسيما من المتوقع أن يستمر في التوسع خلال عام ٢٠٢٢. ومن جهة أخرى، تظهر التوقعات تدهور أوضاع المالية العامة، بشكل متزايد، طول الفترة الزمنية للتوقعات بسبب الصدمة المزدوجة الناجمة عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأزمة أسعار النفط لعام ٢٠٢٠. ومن المتوقع على إثر ذلك، ارتفاع الدين العام لمستويات قياسية في فترة الثلاث سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١ (الجدول رقم ٥٦)

الجدول رقم ٥٦:

البحرين - الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	المؤشرات الاقتصادية
٥,٩	٤,٦	٣,٨-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
٠,٧	٥,٨-	٠,٢	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
٧,٠	٦,٩	٤,٧-	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
٠,٢-	٠,٨-	٢,٣-	معدل التضخم (%)
٦٠,٨	٦٠,١	٦٠,٦	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٩,١	١٨,٦	١٨,٢	ومنها الحكومي
٤١,٧	٤١,٥	٤٢,٥	الخاص
٢٧,٤	٢٩,٨	٣١,٧	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٠٧,٦	٩٤,١	٩٠,١	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٧,٣-	١٥,٩-	١٨,٣-	ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٦٣,٩	١٤٦,٧	١٣٢,٤	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٣,٧-	٣,٤-	٤,٠-	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٢ الكويت

الآفاق الاقتصادية في دولة الكويت، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي، بالأسعار الثابتة، انخفاضاً بنسبة ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٠، وفيما سيعاود الارتفاع إلى ٧,٨٪ و ٢,١٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتراجع معدل النمو للقطاعات غير النفطية بنسبة ٩,٥٪ في عام ٢٠٢٠، إلى جانب التوقع بأن يشهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٨,٩٪ خلال العام ذاته. نظراً للتوقع بانخفاض إنتاج النفط في عام ٢٠٢٠ ثم المحافظة على ذلك المستوى من الإنتاج النفطي.

ومن جهة أخرى، يتوقع أن يستمر التوسع الائتماني في دعم القطاعات غير النفطية حيث تشير التوقعات إلى زيادة الائتمان بنسبة ٦,٨٪ خلال الفترة المقبلة مدفوعاً بالأثر التوسعي الناجم عن زيادة الأنشطة العقارية (انظر الجدول رقم ٥٧ أدناه).

وعلى صعيد الأوضاع المالية، تظهر التوقعات استمرار تفاقم الوضع المالي حيث يتوقع أن يرتفع العجز المالي إلى ما نسبته ١٩,٢٪ من الناتج المحلي خلال فترة الثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. ومن المتوقع على إثر ذلك، ارتفاع كتوسط الدين العام لمستويات قياسية في فترة الثلاث سنوات ٢٠٢٠ ليصل إلى ٣٧,٦٪ - كنسبة من الناتج المحلي - مقابل ١١,١٪ في عام ٢٠١٩. أما بالنسبة للقطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى أن تسفر المعاملات الخارجية خلال عام ٢٠٢٠ لأول مرة عجزاً في الحساب الجاري، وفيما يتوقع أن يتحول إلى فائض في نهاية الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

الجدول رقم ٥٧:

الكويت - الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط

المؤشر	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)	-٩,٢	٧,٨	٢,١
معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)	-٨,٩	٢,٨	٠,٧
معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)	-٩,٥	١٣,٥	٣,٥
معدل التضخم (%)	٢,١	٢,٤	٢,٥
إجمالي الاستهلاك (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٥٦,٣	٥٦,٥	٥٦,٨
ومنها الحكومي	١٨,٧	٢١,٣	١٩,٧
الخاص	٣٧,٦	٣٥,٢	٣٧,١
إجمالي الاستثمار (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٨,٦	٢٧,٦	٢٨,٠
الائتمان المحلي (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٩٣,٣	٨٨,٠	٩٢,٦
ميزان المالية العامة (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	-١٨,٢	-٢٠,٦	-١٨,٨
الدين العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٩,٣	٣٧,٣	٤٦,١
الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	-٢,٤	٠,٦	٢,٧

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٣ سلطنة عمان

الآفاق الاقتصادية في سلطنة عمان، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة -٥,٤٪ في ٢٠٢٠، وفيما سيعاود الارتفاع إلى ٢,٢٪ و ٧,١٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتراجع معدل النمو للقطاعات غير النفطية بنسبة ٨,٠٪ في عام ٢٠٢٠، بينما يتوقع أن يشهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ١,٦٪ خلال العام ذاته ليعكس بذلك الصدمة المزدوجة جراء أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأزمة أسعار النفط لعام ٢٠٢٠. كما يتوقع انخفاض إنتاج النفط في عام ٢٠٢٠ ثم الاستمرار بالمحافظة على تلك المستويات من الإنتاج النفطي خلال السنوات القادمة.

كما تظهر التوقعات ذاتها ارتفاع الاستهلاك والاستثمار في عام ٢٠٢٠ مدفوعاً بالأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي من ٧٧,٣٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٨٩,٠٪ في عام ٢٠٢٠. أما على بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى -٠,٩٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب التوقع بانخفاض أسعار النقل والسكن. وفيما يتوقع أن يرتفع معدل التضخم إلى ٢,٧٪ و ٢,١٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي، وذلك نتيجة لفرض ضريبة القيمة المضافة في أبريل ٢٠٢١.

وفي ظل تداعيات الاقتصادية المزدوجة جراء لجائحة كوفيد-١٩ وأسعار النفط، تشير التوقعات إلى ارتفاع العجز في المالية العامة والحساب الجاري، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إلى ١٩,٧ و ١٤,٤ على التوالي في عام ٢٠٢٠. وفيما يتوقع أن ينخفض العجز المالي خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ إلى يعادل -١٠,٠٪. كما تشير التوقعات إلى تفاقم عجز الحساب الجاري في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ليصل إلى ما يعادل -١٥,٤٪. مما يدل بدوره إلى الحاجة لضبط وترشيد الإنفاق العام، حيث تشير التوقعات إلى تزايد النفقات العامة لتصل إلى ٤٤,٤٪، بينما من المتوقع أن تشكل الإيرادات ما نسبته ٣١,١ خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

الجدول رقم ٥٨: عمان - الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	المؤشر
٧,١	٢,٢	٥,٤-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
٠,٠	٠,٩	١,٦-	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
١٢,٤	٣,١	٨,٠-	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
٢,١	٢,٧	٠,٩-	معدل التضخم (%)
٦٤,٦	٦٥,٧	٧٢,٣	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٠,٨	٢٢,٠	٢٥,٨	ومنها الحكومي
٤٣,٨	٤٣,٨	٤٦,٥	الخاص
٣٠,٦	٢٧,٧	٢٩,٨	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١١١,٣	٨٠,٦	١٠١,٥	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٠,٩-	٩,١-	١٩,٧-	ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٨٨,٩	٧٦,٥	٧٩,٥	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٥,٢-	١٥,٦-	١٤,٤-	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٤ قطر

الآفاق الاقتصادية في دولة قطر، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة ٤,٢٪ في ٢٠٢٠، فيما سيعاود الارتفاع إلى ٤,٠٪ و ٢,٤٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتراجع معدل النمو للقطاعات غير النفطية بنسبة ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠، بينما يتوقع أن يشهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٥,٠٪ خلال العام ذاته. وفي جانب الطلب المحلي، تظهر التوقعات ارتفاع الاستهلاك النهائي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات قياسية لتبلغ ما نسبته ٥٥,٢٪ في عام ٢٠٢١، مقابل التوقع بما نسبته ٥١,١٪ في عام ٢٠٢٠. وفيما يتوقع أن تتخفف هذه النسبة إلى ٥١,٨٪ في عام ٢٠٢٢ وليعكس ذلك جزئياً تراجع الميزان التجاري بسبب التداعيات الاقتصادية المزدوجة جراء جائحة كوفيد ١٩ وأسعار النفط. كما تشير التوقعات إلى توسع الاستثمار طول الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ليصل إلى مستويات قياسية بنسبة ٦٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مقابل التوقع بما نسبته ٥٥,٧٪ في عام ٢٠٢٠. وهو يعكس بدوره ما تشهده البنية التحتية من تطورات متسارعة سعياً نحو الاستعداد لاستضافة كأس العالم بحلول عام ٢٠٢٢. إضافة لذلك، سيساهم التوسع المتزايد لصافي الائتمان المحلي، على نحو متوقع، بتوسيع الاستثمار والاستهلاك، حيث يتوقع أن ترتفع إلى ٢٢٩,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١، فيما يتوقع أن يعاود الانخفاض إلى ١٩٠,٤٪ في عام ٢٠٢٢.

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم ليصل إلى -٢,٧٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب التوقع بانخفاض أسعار النقل والسكن والترفيه. وفيما يتوقع انحسار آثار الضغوط الانكماشية، بشكل تدريجي، ليصل معدل التضخم إلى -٠,٢٪ في عام ٢٠٢٢.

وفي ظل تداعيات الاقتصادية المزدوجة جراء جائحة كوفيد ١٩ وأسعار النفط، يتوقع أن يتصاعد العجز المالي - كنسبة من الناتج المحلي - خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، حيث سترتفع من نسبة -٠,٦٪ في عام ٢٠٢٠ إلى ما نسبته -٥,٩٪ في عام ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، تشير التنبؤات الاقتصادية إلى تسجيل عجز في الحساب الجارية بنسبة ٧,٠٪ خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، فيما يتوقع أن يعاود التحول إلى فائض بنسبة ١١,٦٪ في عام ٢٠٢٢.

الجدول رقم ٥٩:

قطر - الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	المؤشر
٢,٤	٤,٠	٤,٢-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
٤,١	٨,٧-	٥,٠-	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
١,٥	١١,٧	٣,٧-	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
٠,٢-	٢,٢-	٢,٧-	معدل التضخم (%)
٥١,٨	٥٥,٢	٥١,١	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي) ومنها الحكومي الخاص
٢٣,٢	٢٥,٤	٢٢,٦	
٢٨,٦	٢٩,٨	٢٨,٥	
٦٧,٢	٤٠,٥	٥٥,٧	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١٩٠,٤	٢٢٩,٥	١٨٩,٧	الاقتصاد المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٥,٩-	٤,٨-	٠,٦-	ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٧١,٧	٧٩,٣	٦٧,٣	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)
١١,٦	٨,٢-	٥,٩-	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٥ المملكة العربية السعودية

الآفاق الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة ٤,٥% في ٢٠٢٠، وفيما سيعاود الارتفاع إلى ٤,٨% و ١,٧% في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التداعيات المحتملة لجائحة كوفيد ١٩، حيث تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو للقطاعات غير النفطية بنسبة ٣,٣% في عام ٢٠٢٠، بينما يتوقع أن يشهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٦,٣% خلال العام ذاته. كما يتوقع انخفاض إنتاج النفط في عام ٢٠٢٠ ثم الاستمرار بالمحافظة على ذلك المستوى من الإنتاج النفطي خلال السنوات القادمة.

أما في جانب التطورات المحتملة للطلب المحلي، تظهر التوقعات انخفاض الاستثمار بنسبة ١٢,٤% خلال عام ٢٠٢٠، فيما يتوقع أن يعاود الارتفاع بنسبة ٢٥,٢% و ٢,٠% على التوالي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. كما تشير التوقعات إلى انخفاض الاستهلاك النهائي الكلي بنسبة ٢,٥% في ٢٠٢٠ ليصل إلى مستويات متدنية، مقابل ١,٢% في عام ٢٠١٩. فيما يتوقع أن يرتفع بعد ذلك إلى ٧,٧% و ٥,٦% على التوالي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم بنسبة ٣,٤% في عام ٢٠٢٠ كنتيجة لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥%. فيما يتوقع بعد ذلك، تلاشي أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار في عام ٢٠٢١، إلى جانب ارتفاع التضخم قليلاً بنسبة ١,١% في عام ٢٠٢٢.

أما على صعيد المالية العامة، يتوقع أن يرتفع العجز المالي في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ما يعادل ١١,٤% من إجمالي الناتج المحلي، بالمقارنة مع ٤,٥% في عام ٢٠١٩، مما يعكس التوقع بانخفاض الإيرادات النفطية على الرغم من التوقع بارتفاع الإيرادات غير النفطية. فيما يتوقع أن يعاود الانخفاض إلى ٥,٣% خلال العامين التاليين. كما يتوقع تمويل العجز عن طريق الاقتراض مما سيترتب عليه زيادة نسبة الدين العام إلى ما يعادل ٣٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، بالمقارنة عما كانت عليه في عام ٢٠١٩ (٢٢,٨%). أما بالنسبة للقطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى تراجع العجز في الحساب الجاري إلى ما نسبته ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، بينما يتوقع استمرار انخفاض العجز إلى ٢,٠% و ٢,٣% على التوالي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

الجدول رقم ٦٠:

السعودية - الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	المؤشر
١,٧	٤,٨	٤,٥-	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)
١,٧-	٢,٢	٦,٣-	معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)
٣,٩	٦,٦	٣,٣-	معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)
١,١	٠,٠	٣,٤	معدل التضخم (%)
٦٦,٦	٦٥,٦	٦٩,٨	إجمالي الاستهلاك (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٤,٢	٢٣,٨	٢٦,٤	ومنها الحكومي
٤٢,٤	٤١,٧	٤٣,٤	الخاص
٣٠,٨	٣١,٤	٢٨,٨	إجمالي الاستثمار (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٦٢,٥	٦٢,٠	٦٧,٦	الائتمان المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٦,٧-	٣,٩-	١١,٤-	ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٧,٩	٢٨,٨	٣٢,٨	الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)
٢,٣-	٢,٠-	٤,٥-	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٤-٦ الإمارات العربية المتحدة

الآفاق الاقتصادية في الإمارات العربية المتحدة، تظهر التوقعات الأولية للناتج المحلي والأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة ٣,٧٪ في ٢٠٢٠، وفيما سيعاود الارتفاع إلى ٢,٤٪ و ٣,٥٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على التوالي. ويرجع ذلك أساساً إلى التوقع بتراجع معدل النمو للقطاعات غير النفطية بنسبة ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٠ في ظل تراجع الإنفاق العام بنسبة ٣,٤٪، بينما يتوقع أن يشهد القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٤,٥٪ خلال العام ذاته. وفي جانب الطلب المحلي، تظهر التوقعات ذاتها ارتفاع الاستهلاك النهائي والاستثمار بنسبة ٧,٤٪ و ٦,٦٪ على التوالي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. كما يتوقع أن ينخفض إجمالي الصادرات بنسبة ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس التوقع بانخفاض الصادرات النفطية بنسبة ٢٩,٦٪. أما بالنسبة لاتجاهات الأسعار المحلية، يتوقع أن ينخفض معدل التضخم بنسبة ٢,١٪ في عام ٢٠٢٠. فيما يتوقع بعد ذلك، أن يعاود الارتفاع إلى ١,٩٪ خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

في ظل التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ والتي ألقت بظلالها على أسواق النفط العالمية، يتوقع أن يتحول الفائض المالي إلى عجز مالي محدود في عام ٢٠٢٠ ليمثل ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتوقع بعد ذلك، أن يعاود تحقيق فائض مالي بنسبة ٢,٦٪ و ٤,٠٪ على التوالي في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. وعلى صعيد القطاع الخارجي، تشير التوقعات إلى انخفاض فائض الحساب الجاري تدريجياً من ٧,٠٪، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام ٢٠١٩ إلى ما نسبته ٤,١٪ في عام ٢٠٢٢، مما يعكس التوقعات بتراجع التطورات الميزان التجاري خلال الثلاث سنوات القادمة.

الجدول رقم ٦١: الإمارات العربية المتحدة - الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط

المؤشر	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة (%)	-٣,٧	٢,٤	٣,٥
معدل نمو الناتج المحلي النفطي (%)	-٤,٥	-٦,٣	٠,٣
معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي (%)	-٣,٤	٦,٠	٤,٧
معدل التضخم (%)	-٢,١	٢,٤	١,٣
إجمالي الاستهلاك (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٥٧,٩	٥٨,١	٥٥,١
ومنها الحكومي	١٤,٤	١٣,٩	١٣,٢
الخاص	٤٣,٨	٤٢,٥	٤٠,٩
إجمالي الاستثمار (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٢٥,٧	٢٥,١	٢٥,٧
الاتئمان المحلي (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	١١٧,٠	١٠١,٩	٩٢,٧
ميزان المالية العامة (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	-٠,٣	٢,٦	٤,٠
الدين العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٢١,٣	١٧,١	١١,٣
الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	٦,٢	٤,٦	٤,١

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

القدمة

- خلال عام ٢٠١٩، شارك المجلس النقدي الخليجي أو نفذ الأنشطة التالية:
- تكثيف التعاون الفني مع بنك الكويت المركزي في مجال النمذجة الكلية وتوقعات السيولة وإدارتها.
 - عقد اجتماعات أولية مع البنك المركزي السعودي في مجال توقعات السيولة وإدارتها.
 - عقد ورشة عمل حول توقعات وإدارة السيولة في الكويت باستضافة من بنك الكويت المركزي.
 - المشاركة في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي وإجراء مناقشات حول اتفاقية التعاون والعمل الإحصائي.
 - المشاركة في ورشة عمل حول التنبؤ ونمذجة المتغيرات الاقتصادية المنعقدة في سلطنة عمان والتي نظمها المركز الإحصائي الخليجي بالتعاون مع هيئة الشؤون الاقتصادية والتنمية في نوفمبر ٢٠١٩.
 - إجراء مناقشات أولية مع بنك الكويت المركزي وشركة (IBM) حول مدى إمكانية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في دعم الإطار التشغيلي لتوقعات السيولة وإدارتها.

وفيما يلي نستعرض أهم التفاصيل لتلك الأنشطة الرئيسية:

٢- ايفاد البعثات إلى بنك الكويت المركزي بشأن توقعات السيولة وإدارتها والنمذجة الكلية

قام المجلس النقدي الخليجي بإيفاد بعثات فنية إلى الكويت في عدة مناسبات مختلفة لتقديم الدعم الفني إلى بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بوضع وتطوير الإطار التشغيلي لتوقعات السيولة وإدارتها إضافة إلى استمرار التواصل الفني (عن بعد) بين الطرفين على مدار العام. وحرصاً من بنك الكويت المركزي على تحسين الإطار التشغيلي لتوقعات السيولة وإدارتها وفقاً لأحدث نظم المعلومات، تم تطوير لوحة للمعلومات (صفحة البيانات الإلكترونية) تشمل مجموعة أدوات التنبؤات الاقتصادية، وذلك للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات واستشراف تطورات السيولة. وترتكز لوحة المعلومات على تحقيق الربط الإلكتروني بين جميع المتغيرات الاقتصادية سواء المتغيرات المستقلة التي لها تأثير مباشر على السيولة أو التطورات المحتملة لها باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي. وكذلك باستخدام بعض الوظائف في تلك الجداول الإلكترونية، يصبح من الممكن بعد ذلك توقع ما إذا كان يجب ضخ السيولة أو امتصاص الفائض منها من أجل الوصول إلى المستويات المناسبة من السيولة المصرفية لدى البنوك ومقدار هذه السيولة. تم إطلاق لوحة المعلومات في نوفمبر ٢٠١٩ وذلك بعد صدور الإعلان الرسمي على موقع بنك الكويت المركزي.

كما تم عقد اجتماعات فنية مع إدارة البحوث لمناقشة النمذجة الكلية وذلك خلال زيارة بنك الكويت المركزي، وتم مشاركة نماذج الاقتصاد القياسي بهدف استطلاع المرئيات والملاحظات الفنية.

٣- الاجتماعات الفنية مع البنك المركزي السعودي لمناقشة توقعات السيولة وإدارتها

تم عقد اجتماعات فنية مع البنك المركزي السعودي (SAMA) خلال شهر يوليو ٢٠١٩ من أجل مناقشة توقعات السيولة وإدارتها، حيث قام البنك المركزي السعودي بعرض الإطار التشغيلي الخاص بذلك. كما جرى خلال الاجتماعات الفنية تسليط الضوء على مدى أهمية تحديد الأسس والآليات المناسبة لاحتساب معدل الاحتياطي الإلزامي على الودائع المصرفية ومدة الاحتفاظ بالاحتياطيات الإلزامية، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. كما يعتزم المجلس عقد اجتماعات أخرى لبحث التعاون الفني في مجال النمذجة الاقتصادية الكلية في وقت لاحق.

٤- ورشة عمل حول توقعات السيولة وإدارتها في الكويت استضافها بنك الكويت المركزي

نظم المجلس النقدي الخليجي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي ورشة عمل حول توقعات السيولة وإدارتها خلال الفترة ٦-٧ أكتوبر ٢٠١٩، حيث حظيت باهتمام المؤسسات المالية الدولية وذلك من خلال مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي ممثل بالبنك المركزي الإسباني والبنك المركزي الألماني

وسط حضور ممثلين عن جميع البنوك المركزية في دول مجلس التعاون.

كما قام معالي محافظ بنك الكويت المركزي بافتتاح ورشة العمل وتقديم العرض الافتتاحي، ثم تلى ذلك عرض تقديمي حول الموضوع من قبل المجلس النقدي الخليجي. وكانت العروض الرئيسية المقدمة في الورشة على النحو التالي:

- توقعات السيولة وإدارتها في الكويت - لوحة المعلومات السيولة في بنك الكويت المركزي

- السيولة وإدارة أسعار الفائدة وتطور أسواق النقد - حالة نيوزيلندا

- السيولة ودور السوق النقدية في ألمانيا

- السيولة ودور أسواق النقد في المنظومة المصرفية الأوروبية

- توقعات السيولة وإدارتها في المملكة العربية السعودية

- توقعات السيولة وإدارتها في البحرين

5- الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي:

شارك المجلس النقدي في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي المنعقدة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٩ في واشنطن. كما تم عقد اجتماع مع إدارتي الإحصاء ومعهد تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي لبحث التعاون الفني، حيث جرى خلال المناقشات بحث سبل تطوير التعاون الفني لاسيما دعم جهود صندوق النقد الدولي في التغلب على العقبات التي تواجه تطوير الأنظمة الإحصائية لدول مجلس التعاون. ومن جانب آخر، تركزت المناقشات الفنية مع المعهد حول تنفيذ اتفاقية الدعم الفني الموقعة منذ عدة سنوات بين صندوق النقد الدولي والمجلس النقدي الخليجي.

6- ورشة عمل حول التنبؤ بالاقتصاد الكلي في سلطنة عمان بتنظيم مشترك بين المركز الإحصائي الخليجي وهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون (EDAC)، والأمانة العامة لدول مجلس التعاون

شارك المجلس النقدي في ورشة العمل السنوية الثانية بعنوان «تبادل الخبرات والتجارب في مجال بناء واستخدامات النماذج الاقتصادية وتطبيقاتها» المنعقدة في نوفمبر ٢٠١٩، بحضور ومشاركة عدد من وزارات المالية والبنوك المركزية والمراكز الإحصائية الوطنية ومراكز البحوث ودعم اتخاذ القرار في دول مجلس التعاون. كما قام المجلس النقدي الخليجي بتقديم عرضين، ركز أحدهما على التوقعات الاقتصادية في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ ومقارنته مع التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك صندوق النقد الدولي. وفي ختام ورشة العمل أوصى المشاركون برفع مستوى النمذجة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وتطوير نموذج قياسي لمنظومة اقتصادية موحدة ومتكاملة لدول مجلس التعاون كمجموعة اقتصادية.

٧- مناقشات مبدئية مع بنك الكويت المركزي و (IBM) حول توظيف الذكاء الاصطناعي (AI) في دعم الإطار التشغيلي لتوقعات السيولة وإدارتها

يستكشف بنك الكويت المركزي مدى إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في تعزيز الصفحة الإلكترونية الخاصة بتوقعات السيولة وإدارتها وذلك بالتعاون مع شركة (IBM). حيث تمت دعوة المجلس النقدي الخليجي للانضمام إلى المناقشات الفنية حول ذلك، ولا يزال المشروع في طور الدراسة ويحتاج خبراء تكنولوجيا المعلومات في شركة (IBM) إلى فهم أفضل لماهية توقعات السيولة وطريقة عمل الإطار التشغيلي. ومن المقرر أيضاً أن تستمر المناقشات الفنية في عام ٢٠٢٠.

القدمة

يستعرض هذا القسم التقدم الذي أحرزه المجلس النقدي الخليجي من حيث تحقيق أهدافه الأساسية إلى جانب التحديات والعقبات التي تعترضه في استكمال تحقيق الأهداف خلال عام ٢٠١٩. كما يستعرض خطة عمل المجلس النقدي الخليجي للسنوات القادمة. وعليه، يمكن تلخيص المحاور الرئيسية فيما يلي:

- تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق أهدافه الأساسية في عام ٢٠١٩
- التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي
- خطة عمل المجلس النقدي الخليجي لعام ٢٠٢٠

٢- تقدم المجلس النقدي الخليجي في تحقيق أهدافه الأساسية

تنص المادة ٦ من اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي على أهداف ومهام المجلس النقدي الخليجي، حيث تستهل المادة ٦ على أن "يهدف المجلس النقدي وبصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية". وسعيًا إلى تحقيق ذلك من خلال القيام بالمهام الموكلة إليه كما وردت في المادة ذاتها وعددها عشرة، فقد شرع المجلس النقدي الخليجي، حتى الآن، إلى تقسيم وتصنيف الأهداف والمهام المختلفة ضمن خطة عمل تنفيذية، واسعة النطاق، تقوم على مرحلتين. يحدد الجدول (رقم ٦٢) أدناه الأهداف الأساسية ويشرح مدى التقدم المحرز نحو تحقيقها:

الجدول رقم ٦٢:

التقدم نحو تحقيق أهداف المجلس النقدي الخليجي

م	الأهداف والمهام	المرحلة	الشرح
١	تعزيز التعاون بين البنوك المركزية الوطنية لتهيئة الظروف اللازمة لقيام الاتحاد النقدي	الأولى	استمر التعاون الفني بين المجلس النقدي الخليجي والبنوك المركزية الوطنية وكذلك يسعى المجلس إلى مواصلة ذلك. ومع تزايد المستجدات الفنية، يتطلع المجلس النقدي إلى توسيع نطاق التعاون الفني لتشمل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الأطر القانونية وأنظمة المدفوعات والتسويات والعملات الرقمية وما إلى ذلك. كما سيستمر المجلس النقدي الخليجي في تنظيم ورشة عمل، بصورة دورية أو سنوية على الأقل، لتوفير منصة للمشاركة الفاعلة وتبادل الخبرات والمعرفة حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
٢	تهيئة وتنسيق السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف للعملات الوطنية إلى حين إنشاء البنك المركزي	الأولى والثانية	مع استمرار تطور السياسة النقدية وتعدد وسائل إدارتها، تعد توقعات السيولة وإدارتها إحدى المستجدات الفنية في مجال السياسة النقدية. وحالياً تركز التعاون الفني، بشكل أساسي، على تنسيق الإطار الفني لتوقعات السيولة بين البنوك المركزية الوطنية وتطوير التعاون فيما بينها في هذا المجال. ولاحقاً، سيتم العمل على تنسيق سياسات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء في المرحلة المقبلة.

<p>يسعى المجلس النقدي إلى متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه حظر الإقراض العام وذلك تحديداً من خلال التأكد من مدى انسجام وتوافق التشريعات المصرفية بما في ذلك الأنظمة الأساسية للبنوك المركزية الوطنية مع أحكام هذا الجزء من الاتفاقية. ولقد أُستهل العمل في عام ٢٠٢٠م بمراجعة التشريعات المصرفية للبنك المركزي السعودي.</p>	<p>الأولى</p>	<p>٣ متابعة الالتزام بحظر إقراض البنوك المركزية الوطنية للجهات العامة في الدول الأعضاء، ووضع القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك</p>
<p>في إطار مراجعة التشريعات المصرفية المشار إليه أعلاه، سيتم دراسة ومراجعة التشريعات المصرفية للدول الأعضاء من حيث مدى التوافق والالتزام بأحكام الاتفاقية وتحديدًا فيما يتعلق بضمان البنك المركزي لممارسة وظائفه وأداء مهامه طبقاً لأحكام الاتفاقية. ومن جهة أخرى، سيعكف المجلس على دراسة أنظمة البنوك المركزية والتشريعات ذات الصلة، وإخضاع تلك الدراسات للمقارنات التشريعية بهدف تسليط الضوء على أفضل المعايير والممارسات الدولية المتبعة في الجوانب المتعلقة بالوظائف، والاختصاصات الموكلة، وحوكمة عملية صنع واتخاذ القرارات.</p>	<p>الأولى والثانية</p>	<p>٤ تحديد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لقيام البنك المركزي بمهامه بالتعاون مع البنوك المركزية الوطنية</p>
<p>كما تم التطرق إليه سابقاً، ما زالت التحديات الإحصائية قائمة في دول مجلس التعاون الخليجي كما هو بارز في الوضع الإحصائي ضمن التصنيف الدولي. بغض النظر عن متطلبات الاتحاد النقدي، فإن تلبية الاحتياجات الجديدة في الإحصاء يتطلب تطوير الأنظمة الإحصائية. وعليه، يستمر المجلس النقدي في متابعة المتطلبات الإحصائية غير أن المهام تقع، في المقام الأول، على عاتق البنوك المركزية الوطنية والمراكز الإحصائية والسلطات الوطنية في التغلب على ذلك. وتوافقاً مع مخرجات اللقاء التشاوري، الذي عقد في ديسمبر ٢٠١٨، لمناقشة وضع الإحصاءات في دول المجلس والارتقاء بمستوياته، انضمت المملكة العربية السعودية إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS). كما تسعى باقي الدول أن تحذوا حذوها.</p>	<p>الأولى</p>	<p>٥ تطوير الأنظمة الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد النقدي</p>

<p>لم تبدأ هذه المرحلة بعد</p>	<p>الثانية</p>	<p>الإعداد لإصدار النقد والمسكوكات المعدنية للعملة الموحدة، والعمل على وضع وتطوير إطار عمل لإصدارها وتداولها في منطقة العملة الموحدة</p>
<p>اعتباراً من العام المقبل، سيقوم المجلس النقدي الخليجي بمراجعة ودراسة أنظمة المدفوعات والتسويات الخاصة بالبنوك المركزية الوطنية وذلك من حيث المبادئ الأساسية الحديثة للبنية التحتية لأسواق المال ومنهجية تطبيقها (التمثلة بأربع وعشرين مبدأ)، والتي تم إعدادها من قبل اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.</p>	<p>الأولى والثانية</p>	<p>التأكد من جاهزية نظم المدفوعات ونظم تسويتها للتعامل مع العملة الموحدة</p>
<p>يقوم المجلس النقدي، بصفة دورية، بمتابعة مدى التزام الدول الأعضاء باستيفاء معايير التقارب الاقتصادي وإصدار التقارير اللازمة حول ذلك.</p>	<p>الأولى</p>	<p>متابعة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وتحديد فيما يتعلق بمعايير تقارب الأداء الاقتصادي</p>
<p>لم تبدأ هذه المرحلة بعد</p>	<p>الثانية</p>	<p>يحدد في ضوء ذلك البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول</p>
<p>لم تبدأ هذه المرحلة بعد</p>	<p>الثانية</p>	<p>التوصية بشأن التشريعات اللازمة لقيام الاتحاد النقدي وإنشاء البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة</p>

المصدر: المجلس النقدي الخليجي

٣- التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي: فهناك استكمال تحقيق أهدافه الأساسية تم التطرق إلى التحديات التي تواجه المجلس النقدي الخليجي نحو تحقيق أهدافه الأساسية على نحو مفصل في التقرير السنوي للعامين الماضيين (٢٠١٧ و ٢٠١٨). ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه المجلس النقدي فيما يلي:

- الحاجة إلى تعزيز البنى والتنظيم المؤسسي
- تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد النقدي

٣-١ الحاجة لتعزيز البنى والتنظيم المؤسسي:

- ضرورة تعزيز الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم وينظم علاقة العمل بين المجلس النقدي الخليجي مع السلطات الوطنية والمنظمات الخليجية واللجان الفنية المشتركة، وذلك بهدف تعزيز العمل المشترك وتسريع وتيرة الأداء لتحقيق الأهداف.

٣-٢ تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد النقدي:

يتطلب تحقيق الأهداف الأساسية، تعزيز العمل المشترك في مجال المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد النقدي. ولذلك لا بد من تعزيز العمل المشترك في إطار مجلس التعاون من خلال التنسيق بين المجلس النقدي الخليجي والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تمارس نشاطها وفقاً لنظامها الأساسي لتحقيق التنسيق والتعاون في شتى المجالات.

ويمثل التعاون والمشاركة الفاعلة بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجلس النقدي الخليجي محوراً مهماً، لتمكين المجلس من متابعة مهامه الموكلة له. وذلك من خلال تحقيق المشاركة الفاعلة في اللجان الفنية المشتركة، حيث تقوم تلك اللجان بدور كبير في الإعداد للقرارات المشتركة والعمل على متابعة تنفيذها في الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة التي توضح الحاجة إلى تعزيز التعاون القائم بين المؤسستين، اللجان الفنية وفرق العمل، وتأتي في مقدمتها لجنة الإحصاءات النقدية، واللجنة الفنية لنظم المدفوعات، ولجنة الإشراف والرقابة بدول مجلس التعاون. وعلى هذا الأساس فإن توثيق التعاون والانضمام إلى هذه اللجان الفنية وفرق العمل يعد من صلب اهتمامات المجلس النقدي، كما وضحتها الاتفاقية.



المجلس النقدي الخليجي
Gulf Monetary Council

WWW.GMCO.INT

